

Distr.: General  
18 March 2020  
Arabic  
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند 150 من جدول الأعمال

تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد  
لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى

ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق  
الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من 1 تموز/يوليه 2020  
إلى 30 حزيران/يونيه 2021

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

5	أولا -	الولاية والنتائج المقررة
5	ألف -	لمحة عامة
6	باء -	افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة
16	جيم -	التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة
17	دال -	الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة
18	هاء -	أطر الميزانية القائمة على النتائج
62	ثانيا -	الموارد المالية
62	ألف -	لمحة عامة
63	باء -	التبرعات غير المدرجة في الميزانية



63	.....	المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة	جيم -
63	.....	عوامل الشغور	دال -
65	.....	المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي	هاء -
65	.....	التدريب	واو -
66	.....	نزع السلاح والتسريح وإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج	زاي -
67	.....	إدارة الأسلحة والذخيرة	حاء -
68	.....	الأنشطة البرنامجية الأخرى	طاء -
71	.....	المشاريع السريعة الأثر	ياء -
73	.....	تحليل الفروق	ثالثا -
80	.....	الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها	رابعا -
		موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلبت في قراراتها 286/70 و 312/73، بما في ذلك طلبات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية العامة	خامسا -
81	.....	الجمعية العامة	ألف -
81	.....	الجمعية العامة	ألف -
89	.....	اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	باء -
			المرفقات
93	.....	التعاريف	الأول -
95	.....	المخططات التنظيمية	الثاني -
97	.....	خريطة	

يتضمن هذا التقرير ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، بمبلغ قدره 948 036 100 دولار.

وتمثل الميزانية المقترحة البالغة 948 036 100 دولار زيادة قدرها 37 978 600 دولار، أو بنسبة 4,2 في المائة، مقارنة بالاعتماد المخصص للفترة 2020/2019 البالغ 910 057 500 دولار.

وفي أثناء الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، ستعمل البعثة على بلوغ الهدف الاستراتيجي العام الذي كلفها به مجلس الأمن في قراره 2499 (2019). وستواصل البعثة الاضطلاع بدورها السياسي في دعم تهيئة الظروف المفضية إلى التنفيذ الكامل للاتفاق السياسي للسلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى؛ وستقدم الدعم لسلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في التحضير لانتخابات سلمية وإجرائها؛ وستركز جهودها على الأنشطة الأساسية لحفظ السلام ذات الصلة بحماية المدنيين وتيسير إيجاد بيئة مأمونة لإيصال المساعدة الإنسانية بصورة فورية وكاملة وآمنة دونما عوائق، وحماية الأمم المتحدة.

وتغطي الميزانية المقترحة تكاليف نشر 169 مراقباً عسكرياً و 11 481 من أفراد الوحدات العسكرية و 400 من ضباط شرطة الأمم المتحدة و 1 680 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و 749 من الموظفين الدوليين (منهم 61 موظفاً يشغلون وظائف مؤقتة) و 616 موظفاً وطنياً (منهم 9 موظفين يشغلون وظائف مؤقتة) و 266 من متطوعي الأمم المتحدة و 108 من الأفراد المقدمين من الحكومات.

ويقترن مجموع الاحتياجات من الموارد المطلوبة للبعثة للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 بالهدف الذي تتوخى البعثة تحقيقه عن طريق عدد من الأطر القائمة على النتائج، مصنفة وفقاً للعناصر (الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان؛ ودعم العملية السياسية وعملية السلام والمصالحة؛ ومكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون؛ والدعم). وتُسبب الموارد البشرية للبعثة، من حيث عدد الأفراد، إلى كل عنصر على حدة، باستثناء عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة الذي يمكن أن تُسبب موارده البشرية إلى البعثة ككل.

أما الإيضاحات المتعلقة بالفروق في مستويات الموارد، سواء أكانت بشرية أم مالية، فقد فُرنت، حسب الاقتضاء، بنواتج محددة ترمع البعثة تحقيقها.

### الموارد المالية

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة. تمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه)

الفرق	تقديرات التكاليف		المخصصات		النفقات	الفئة
	النسبة المئوية	(2021/2020)	(2020/2019)	(2019/2018)		
0,3	1 294,9	482 285,4	480 990,5	473 832,7		الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة
10,0	19 606,4	214 838,1	195 231,7	195 470,4		الموظفون المدنيون
7,3	17 077,3	250 912,6	233 835,3	231 340,3		التكاليف التشغيلية
<b>4,2</b>	<b>37 978,6</b>	<b>948 036,1</b>	<b>910 057,5</b>	<b>900 643,4</b>		<b>إجمالي الاحتياجات</b>
9,7	1 312,9	14 914,4	13 601,5	13 831,0		الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
<b>4,1</b>	<b>36 665,7</b>	<b>933 121,7</b>	<b>896 456,0</b>	<b>886 812,4</b>		<b>صافي الاحتياجات</b>
-	-	-	-	-		التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)
<b>4,2</b>	<b>37 978,6</b>	<b>948 036,1</b>	<b>910 057,5</b>	<b>900 643,4</b>		<b>مجموع الاحتياجات</b>

الموارد البشرية<sup>(أ)</sup>

المجموع	متطوعو أفراد مقدمون من الحكومات	الأمم المتحدة	الوظائف المؤقتة <sup>(ج)</sup>	الموظفون الوطنيون <sup>(ب)</sup>	الموظفون الدوليون	وحدات الشرطة المشكلة	شرطة الأمم المتحدة	الوحدات العسكرية	المراقبون العسكريون	التوجيه التنفيذي والإدارة
										الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
259	-	45	3	88	123	-	-	-	-	
										الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
262	-	47	3	88	124	-	-	-	-	
										<b>العناصر</b>
										الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان
										الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
13 907	108	27	7	30	49	1 680	400	11 437	169	
										الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
13 907	108	27	7	30	49	1 680	400	11 437	169	
										دعم العملية السياسية وعملياتي السلام والمصالحة
										الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
90	-	24	-	10	56	-	-	-	-	
										الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
158	-	61	31	10	56	-	-	-	-	
										مكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة النولة وسيادة القانون
										الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
173	-	13	-	111	49	-	-	-	-	
										الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
173	-	13	-	111	49	-	-	-	-	
										مساندة
										الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
968	-	118	30	368	408	-	-	44		
										الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
969	-	118	29	368	410	-	-	44		
										<b>المجموع</b>
										الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
15 397	108	227	40	607	685	1 680	400	11 481	169	
										الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
15 469	108	266	70	607	688	1 680	400	11 481	169	
										<b>صافي التغيير</b>
72	-	39	30	-	3	-	-	-	-	

(أ) تمثل أعلى مستوى للقوام المأذون به/المقترح.

(ب) تشمل هذه الفئة 107 موظفين فنيين وطنيين و 500 موظف من فئة الخدمات العامة.

(ج) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة، بمن في ذلك 61 موظفا دوليا، و 1 موظف فني وطني، و 8 موظفين من فئة الخدمات العامة.

وترد في الفرع الرابع من هذا التقرير الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها.

## أولاً - الولاية والنتائج المقررة

### ألف - لمحة عامة

1 - أنشأ مجلس الأمن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى بموجب قراره 2149 (2014). وأذن المجلس بأحدث تمديد للولاية في قراره 2499 (2019)، الذي مدّد بموجبه الولاية حتى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

2 - والبعثة مكلفة بمساعدة المجلس في تحقيق هدف استراتيجي عام هو دعم تهيئة الظروف السياسية والأمنية والمؤسسية المواتية لخفض وجود الجماعات المسلحة وتقليل خطرها بشكل مستدام باتباع نهج شامل واتخاذ موقف استباقي رادع دون الإخلال بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام.

3 - وفي إطار هذا الهدف العام، ستساهم البعثة، خلال فترة الميزانية، في تحقيق عدد من الإنجازات المتوقعة عبر تنفيذ النواتج الرئيسية المتصلة بها والمبينة في الأطر الواردة أدناه. وقد صُنفت هذه الأطر حسب أربعة عناصر (الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان؛ ودعم العملية السياسية وعملية السلام والمصالحة؛ ومكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون؛ والدعم، وهي عناصر مستمدة من ولاية البعثة.

4 - وسيُضفي تحقيق الإنجازات المتوقعة إلى بلوغ الأهداف التي حددها مجلس الأمن في الفترة الزمنية المتوخاة لدوام البعثة، وتبيّن مؤشرات الإنجاز مدى التقدم المحرز في تحقيق الإنجازات المذكورة في الفترة المشمولة بالميزانية. وتُسببت الموارد البشرية للبعثة، من حيث عدد الأفراد، إلى كل عنصر على حدة، باستثناء عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة الذي يمكن أن تُنسب موارده البشرية إلى البعثة ككل. ويرد شرح الفروق في عدد الموظفين، بالمقارنة مع الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019، في إطار كل عنصر على حدة.

5 - وفي القرار 2499 (2019)، قرر المجلس أن تتألف البعثة من قوام مآذون أقصاه 650 11 من الأفراد العسكريين، من بينهم 480 من المراقبين العسكريين وضباط الأركان العسكريين، و 2 080 من أفراد الشرطة، من بينهم 400 ضابط شرطة و 108 من موظفي السجون، ويشمل ذلك القيام بمهام معززة و/أو موسعة كما يلي:

(أ) مواصلة دورها السياسي في عملية السلام، بسبل منها تقديم الدعم السياسي والتقني والتشغيلي اللازم لتنفيذ الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى واتخاذ الخطوات اللازمة لدعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في تهيئة الظروف المواتية للتنفيذ الكامل لاتفاق السلام؛

(ب) مساعدة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى فيما تبذله من جهود، على الصعيدين الوطني والمحلي، من أجل زيادة مشاركة الأحزاب السياسية والمجتمع المدني والنساء وضحايا العنف الجنسي والشباب والمنظمات الدينية وكذا النازحين واللاجئين حيثما ومتى ما أمكن ذلك، في تنفيذ اتفاق السلام؛

(ج) مواصلة تنسيق الدعم والمساعدة الدوليين لعملية السلام، بما يشمل أنشطة فريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، حسب الاقتضاء؛

(د) مساعدة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية للفترة 2020 و 2021 وإجرائها عن طريق بذل المساعي الحميدة وتوفير الدعم الأمني والعملياتي واللوجستي والتقني عند الاقتضاء، لا سيما لتيسير الوصول إلى المناطق النائية، وعن طريق تنسيق المساعدة الانتخابية الدولية؛

(هـ) إسداء المشورة التقنية إلى سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في تنفيذ الترتيبات الأمنية المؤقتة المنصوص عليها في اتفاق السلام، مثل إنشاء الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة بعد فحص أفرادها ونزع سلاحهم وتسريحهم وتدريبهم.

6 - ويوجد مقر البعثة وقاعدة اللوجستيات التابعة لها في بانغي، وسيواصل كل منهما تقديم الدعم لما عدده 114 موقعاً في بانغي وفي جميع أنحاء البلد. وتتألف البعثة من 12 مكتبا ميدانيا، من بينها مكتب بانغي، وتضم وحدات مدنية وشرطة وعسكرية وغير ذلك من المواضع الميدانية والمواقع المتألفة من وحدات عسكرية وشرطة.

## باء - افتراضات التخطيط ومبادرات دعم البعثة

7 - ساهم الدعم المقدم من البعثة في تحسين أمن السكان المحليين وفي إحراز تقدم في العملية السياسية وعملية السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقامت البعثة، بتعاون مع الشركاء، باتخاذ وتنفيذ عدد من المبادرات الرئيسية لدعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى أدت إلى النهوض بعملية السلام والمصالحة؛ وتحسين أمن المدنيين وحمايتهم وتعزيز سيادة القانون؛ ومنع الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في مجال حقوق الإنسان والتخفيف من حدتها واتخاذ إجراءات للتصدي لها؛ ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وبسط وجود الدولة في جميع أنحاء البلد من خلال زيادة نشر الموظفين المدنيين التابعين للدولة وقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي. وواصلت الحكومة تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام للفترة 2017-2021 التي تدعمها الجهات المانحة، والتي شهدت في عام 2019 زيادة كبيرة في معدل صرف الموارد المالية المخصصة لها.

8 - وأحرز تقدم في تنفيذ المهام الأساسية المنوطة بالبعثة، وساعد على ذلك التقدم المحرز في عملية السلام وتحسن الحالة الأمنية في بعض مناطق البلد. وعززت البعثة بتعاون وثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري ومع السلطات الوطنية قدراتها في مجال حماية المدنيين بزيادة التركيز على إجراءات الوقاية والتدابير الاستباقية والمتكاملة لمواجهة ما يتعرض له المدنيون من أخطار تهدد سلامتهم البدنية. وواصلت البعثة تنفيذ استراتيجيتها العامة للحماية، حيث زادت من تواتر الدوريات والعمليات التي تسيروها بشكل مستقل وعمدت بصورة متزايدة إلى تنظيم عدد من تلك الدوريات والعمليات بطريقة مشتركة مع قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي؛ وقامت بتعزيز آليات الحماية المحلية الوقائية عن طريق نشر مساعدي الاتصال المجتمعي ووجودهم الفعلي؛ وتقوية شبكات الإنذار المجتمعية وخطط الحماية المحلية؛ وقامت بالتعاون المستمر مع السلطات المحلية ومع السكان لمواجهة الانتهاكات والتجاوزات التي يتعرض لها المدنيون في مجال حقوق الإنسان. وقدمت البعثة أيضا الدعم في التحقيق مع الأشخاص الذين يشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة بحق المدنيين وفي القبض عليهم، ودعمت تيسير اتفاقات السلام المحلية وتنفيذها. ووفرت اتفاقات السلام المحلية وجهود الوساطة التي يسهلها البعثة لبنات أساسية لعملية السلام الوطنية. ويفضل اتباع البعثة هذا النهج الشامل في تنفيذ ولايتها الأساسية في مجال حماية المدنيين، تمكنت من التصدي للتهديدات الحالية

والمستجدة، وتحسين حماية المجتمعات المحلية، وتقليص نفوذ الجماعات المسلحة، وخفض أعمال العنف ضد المدنيين في المناطق المستهدفة، واستعانت في ذلك بما طرأ من تحسّن في معلومات الإنذار المبكر والمعلومات الاستخباراتية وتحديد المخاطر المستجدة.

9 - وشكل كل من توقيع اتفاق السلام الذي جرى التوصل إليه في 6 شباط/فبراير 2019 بين 14 جماعة مسلحة وبين حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بدعم دولي وإقليمي منسق، وتنفيذه لاحقا خطوة حاسمة نحو بناء السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى، فضلا عن إعادة بسط سلطة الدولة بشكل كامل في جميع أنحاء البلد. وساهم اتفاق السلام في تيسير تنفيذ الولاية وتعزيزها بشكل كبير، بفضل زيادة التعاون مع الحكومة والشركاء الإقليميين والمتعددي الأطراف والتنسيق معهم. وشملت الأولويات المنسقة الحوار الجاري مع الجماعات المسلحة لوقف الأعمال العدائية، وإعادة بسط سلطة الدولة، وتحسين حرية التنقل؛ وأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وإصلاح قطاع الأمن وإقامة الأمن الانتقالي؛ ووضع خطة عمل وطنية لمنع خطاب الكراهية والتحريض على العنف؛ والتقدم المحرز نحو تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة والجبر.

10 - وقد وفر اتفاق السلام الذي وُقِع في شباط/فبراير 2019 الإطار السياسي لتنفيذ عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، التي بدأت رسميا في كانون الأول/ديسمبر 2018. ولدى التوقيع على اتفاق السلام، التزم جميع الجماعات المسلحة الـ 14 من جديد بالمشاركة في العملية. ولم تزل مبادرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحد من العنف المجتمعي تشكل جزءا من الاستراتيجية السياسية الأوسع التي وضعتها البعثة من أجل تشجيع قيام مجتمع شامل يستطيع فيه جميع مواطني أفريقيا الوسطى العيش في وئام. وساهم تنفيذ استراتيجية إصلاح قطاع الأمن الوطني والنشر التدريجي للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي، وكذلك تنفيذ مشروع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بدعم من البعثة، في بسط سلطة الدولة، وأفضيا في بعض المناطق إلى بدء تكوّن ثقة السكان في قوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي.

11 - وعلى الرغم من إحراز تقدم في عملية السلام، لم تزل الجماعات المسلحة تنتهك أحكام اتفاق السلام، ولم يزل المدنيون يعانون من انعدام الأمن ومن أعمال العنف. وفي حين انخفضت الاشتباكات المسلحة بين الجماعات المسلحة، مقارنة بعام 2018، ازداد عدد الضحايا المدنيين. وإضافة إلى الاعتداءات التي تستهدف المدنيين، تورطت الجهات الفاعلة غير التابعة للدولة في مجموعة من الانتهاكات والتجاوزات في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتداءات التي تستهدف البنية التحتية المدنية، وعمليات الاختطاف، وتجنيد الأطفال، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ووُثِق أيضا عدد من الانتهاكات التي ارتكبتها جهات فاعلة تابعة للدولة، لا سيما منها حوادث الاعتقال والاحتجاز تعسفا. وأدت اشتباكات الجماعات المسلحة وهجماتها على المدنيين إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية واحتياجات الحماية وتقادم النزوح. ويقدر عدد النازحين داخل جمهورية أفريقيا الوسطى حاليا بنحو 581 000 شخص، فيما يقدر عدد لاجئي البلد الذين تستضيفهم البلدان المجاورة بزهاء 609 000 شخص. ويعيش ثلث النازحين في 70 موقعا من مواقع النازحين في البلد، ويعاني العديد من تلك المواقع من وجود العناصر المسلحة، مما يمثل خطرا كبيرا على أنشطة الحماية. وبسبب افتقار النازحين إلى القدر الكافي من الأمن والحماية وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، تظل عودتهم الطوعية محدودة نظرا لأن ظروف العودة

المستدامة غير ملائمة. وما زالت المنظمات غير الحكومية تقدم للسكان خدمات منقذة للحياة في بيئة شديدة التقلب وما فتئت خطورتها تتفاقم بسبب استهداف الجهات الدولية الفاعلة، وخاصة عمال المعونة.

12 - وتشمل الافتراضات التي تستند إليها أنشطة البعثة المقررة للفترة 2021/2020 ما يلي:

(أ) إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام وتعزيز الجهود الرامية إلى تحسين شمولية العملية السياسية الأوسع نطاقا وتحقيق لامركزية الدولة، فضلا عن تحسُّن أمن المدنيين وحمايتهم بتقليص تهديدات الجماعات المسلحة والحد من وجودها في الأراضي الوطنية. وإحراز تقدم مهم نتيجة تفعيل جميع آليات متابعة اتفاق السلام على الصعيد الوطني وعلى صعيد المقاطعات، بدعم نشط وبناء من ضامني الاتفاق وميسريه. وقيام الحكومة والجماعات المسلحة بإحراز تقدم في إعمال آليات اتفاق السلام الحاسمة الأهمية لبناء الثقة، بما في ذلك إنشاء وحدات أمنية مختلطة خاصة ونشرها، وتنفيذ أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وتفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة والجبر؛

(ب) إنشاء الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة، التي تمثل الترتيبات الأمنية الانتقالية التي ينص عليها اتفاق السلام، ونشرها تلك الوحدات في مناطق الدفاع الثلاث في البلد. وخضوع عملية نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم لفحص سيرتهم من منظور حقوق الإنسان بدعم من البعثة وشركائها الآخرين، وخضوعهم لتدريب إلزامي لمدة شهرين قبل الانتشار. وقيام البعثة وفقا لولايتها بتزويد الوحدات بعنصر للرصد والدعم التقني، تمشيا مع سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وبتنسيق مع الشركاء الآخرين؛

(ج) عدم تغير الديناميات الأمنية بشكل كامل بعد، مع استمرار الجماعات المسلحة الموقعة في السيطرة على مناطق واسعة من البلد. وعدم تقيد جميع الجماعات المسلحة بالتزاماتها بموجب اتفاق السلام، وتوقع استمرار انتهاكات وقف الأعمال العدائية وفرض الجباية غير القانونية والتهديدات الموجهة ضد المدنيين. وتمكُّن الحكومة والأمم المتحدة والشركاء الدوليين من إحراز تقدم في توضيح المسائل المتصلة بتطبيق الجزاءات على الأطراف الموقعة غير الممتثلة، وفقا للمادة 35 من اتفاق السلام. ودعوة البعثة إلى دعم عملية إلقاء القبض على الأشخاص المشتبه في ارتكابهم جرائم خطيرة، وهي جرائم تشكل أيضا انتهاكا لاتفاق السلام؛

(د) احتمال أن تؤدي التوترات بين الحكومة وأئتلافات المعارضة إلى تقويض تنفيذ اتفاق السلام، وأن تؤثر التوترات الانتخابية والإجرام في الحالة الأمنية، بما في ذلك في بانغي؛

(هـ) احتمال أن يستمر الاستياء الشعبي لدى سكان جمهورية أفريقيا الوسطى تجاه اتفاق السلام، ولا سيما التنازلات التي تقدمها الحكومة للجماعات المسلحة، إلى أن يتحقق مزيد من التقدم الواضح في نزع سلاح الجماعات المسلحة وحلها، وتحقيق تقدم في مجال العدالة الانتقالية، والحد بشكل مستدام من أعمال العنف؛

(و) توقع استمرار الحاجة إلى أن تقدم البعثة خدمات الدعوة والتنسيق الفنيين لانخراط الشركاء الدوليين والإقليميين والمحليين في العملية السياسية وغيرها من المجالات الرئيسية المتصلة باستقرار جمهورية أفريقيا الوسطى، وتوقع تراجع الموارد التي يقدمها المجتمع الدولي دعما لجمهورية أفريقيا الوسطى؛

(ز) إجراء الانتخابات الوطنية في عامي 2020 و 2021، على الرغم من احتمال تأخير الثغرات في تعبئة الموارد والتأخيرات السياسية في الجدول الزمني للانتخابات. ومساهمة التقدم المحرز في إقرار الأطر التشريعية وإكمال تسجيل الناخبين في الجهود الرامية إلى معالجة مسائل الهوية الوطنية والتمهيش في العملية الانتخابية. وتأمين الموارد اللازمة للحكومة لتسيير إجراء الانتخابات من الميزانية الوطنية ومساهمات الشركاء والمانحين الدوليين. وقيام البعثة بالمساعي الحميدة وإسداء الدعم الأمني والتنفيذي واللوجستي، والدعم التقني حسب الاقتضاء، فضلاً عن تنسيق الدعم الانتخابي الدولي لإجراء انتخابات تتسم بالمصداقية والشمول والشفافية وفقاً لولايتها الجديدة وعملاً بقرار مجلس الأمن 2499 (2019)، الذي يعزز مهمة البعثة في مجال إسداء الدعم الانتخابي. على أن فعالية إجراء الانتخابات قد تتأثر بنقص الموارد، وبطء صرف الأموال، والقدرة التقنية للحكومة؛

(ح) ازدياد تأثير الديناميات الانتخابية في العملية السياسية، واحتمال استمرار الارتياح الشعبي تجاه اتفاق السلام، ولا سيما في أوساط المعارضة السياسية. وستظل هناك حاجة ماسة إلى عملية سياسية شاملة ومستمرة، بسبل من بينها الانتخابات. وسيستمر استغلال الانتخابات لتحقيق أغراض سياسية، حيث ستعتمد الجماعات المسلحة بشكل متزايد إلى تكوين أحزاب سياسية وانتلافات معارضة. وقد يسعى بعض هذه الأحزاب السياسية وانتلافات المعارضة إلى التشكيك في مصداقية الحكومة وفي اتفاق السلام والعملية الانتخابية. وفي حين ستظل الأنشطة المتصلة بالانتخابات مشمولة بالحماية وفقاً للحق في حرية التعبير وفي التجمع السلمي، فإن الخطاب المتصل بالانتخابات قد يشكل في بعض الحالات خطاب كراهية أو تحريضاً علنياً على العنف، مما يتطلب تعزيز الرصد والتدابير الرامية إلى التخفيف من آثاره؛

(ط) تعزيز تيسير تقديم الخدمات الأساسية في مناطق البلد التي تحسنت فيها الحالة الأمنية. ونشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي بصورة متزايدة في مواقع رئيسية في جميع أنحاء الإقليم الوطني في ظل نهج متوازن؛

(ي) شروع البلد، بدعم من الشركاء الدوليين، في تنفيذ إصلاحات رئيسية تقضي إلى تغيير إيجابي في التفاعل بين الدولة والجهات الفاعلة غير التابعة لها وإيجاد فرص لتعزيز بسط سلطة الدولة. ومساهمة اجتماعات اللجان الثنائية المشتركة مع البلدان المجاورة في زيادة معالجة أبعاد النزاع العابرة للحدود الوطنية وتحسين العلاقات مع البلدان المجاورة والمساعدة في كفالة السلامة الإقليمية لجمهورية أفريقيا الوسطى؛ ومواصلة عقد اجتماعات فريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، بما ييسر استمرار المشاركة الإقليمية في عملية السلام والعملية السياسية؛

(ك) مساهمة اشتغال المحكمة الجنائية الخاصة في زيادة عدد الجرائم الخطيرة التي تقوم المحكمة بالتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، ومعالجة مسائل الإفلات من العقاب التي طال أمدها، ودعم المصالحة الوطنية بالتكامل مع المحاكم الوطنية الأخرى والمؤسسات القضائية. واحتمال التماس الحكومة دعم البعثة في إلقاء القبض على الجناة المزعومين ودعم التحقيقات وعمليات الاحتجاز قبل المحاكمة، وهو ما من شأنه أن يعالج مسألة الإفلات من العقاب، بالتكامل مع الجهود الأخرى المبذولة في مجال العدالة الجنائية والعدالة الانتقالية؛

(ل) قيام الحكومة بإحراز تقدم في تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة والجبر، بدعم من السكان، من أجل النهوض بالبحث عن الحقيقة لفائدة ضحايا العنف، ولا سيما النساء والأطفال، وتعزيز المصالحة في البلاد؛

(م) توقع أن تظل الحالة الإنسانية متردية. وشروع بعض الشركاء في المجال الإنساني في تحويل بعض جهودهم الأولية صوب تقديم الخدمات الأساسية، ولا سيما في المناطق التي يتحسن فيها الوضع الأمني، على الرغم من أن التحوّل سيظل محدوداً بسبب عدم الاستقرار. وتبعاً لذلك، سيظل تحسّن البنية التحتية وتحسن تقديم هذه الخدمات في جميع أنحاء البلد وعلى يد السلطات المحلية أمراً محدوداً. وسيؤدي تزايد بسط سلطة الدولة وتوفير الحكومة للخدمات الأساسية إلى زيادة الثقة لدى السكان وارتفاع أعداد العائدين طوعاً من بين النازحين واللاجئين. ومن المحتمل أن يظل العاملون في المجال الإنساني هدفاً للتهديدات والهجمات وأعمال التخويف، مما يتطلب مساعدة مستمرة من البعثة؛

(ن) تطبيق آليات فعالة للتعجيل بصرف الأموال من أجل تنفيذ الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام للفترة 2017-2021، مما يساعد الحكومة على المضي قدماً في تنفيذ برامج التنمية وبناء السلام وضمان فعاليتها. وسيكون لزيادة المدفوعات أثر إيجابي على اقتصاد البلد، وقد تؤدي إلى تحسين الظروف الأمنية. ومع ذلك، من غير المرجح أن يُحرز تقدم كبير في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأن وجود وتأثير الشركاء الإنمائيين في البلد من المتوقع أن يظل محدودين؛

(س) رغم القيود اللوجستية والمتصلة بالبنية التحتية في البلد، ستتحسن مواجهة البعثة للتهديدات الأمنية نتيجة لفعالية الموقف العسكري والشرطي ومئاته، وكذلك نتيجة زيادة المرونة والقدرة على التنقل التي تتيحها بفضل آليات الرد السريع وموارد الطيران الإضافية؛

(ع) وعلى غرار الفترات السابقة، تستند الافتراضات الرئيسية لعمليات البعثة وخططها خلال الفترة 2020/2021 إلى حد كبير إلى توفير الموارد اللازمة لتنفيذ ولاية القوة بفعالية وعلى أتم وجه، مع اتخاذ مبادرات لتحقيق المزيد من الكفاءة، حيثما أمكن ذلك.

#### الأولويات الرئيسية للبعثة

13 - من أجل بلوغ هدفها الاستراتيجي في أثناء الفترة 2020/2021، كُلفت البعثة بمواصلة التركيز على الأولويات الرئيسية لحفظ السلام وهي: حماية المدنيين؛ وبذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم لعملية السلام، بما في ذلك تنفيذ اتفاق السلام وتحقيق المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي والعدالة الانتقالية؛ وإجراء الانتخابات الوطنية في عامي 2020 و 2021؛ وتيسير إيجاد بيئة آمنة لإيصال المساعدة الإنسانية بصورة فورية وكاملة ومأمونة دونما عوائق؛ وحماية موظفي الأمم المتحدة وممتلكاتها.

14 - وإضافةً إلى تلك المهام ذات الأولوية، تكلف البعثة، في حدود قدراتها ومواردها وبالتنسيق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى، بمواصلة تعزيز دعمها لبسط سلطة الدولة ونشر قوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي والحفاظ على السلامة الإقليمية؛ وإصلاح قطاع الأمن؛ وبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن والحد من العنف المجتمعي؛ وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ ودعم العدالة الوطنية والدولية ومكافحة الإفلات من العقاب وبسط سيادة القانون. وهذه المهام والمهام الأربع ذات الأولوية المذكورة في الفقرة 13 هي مهام يعضد بعضها بعضاً.

15 - وعلى ضوء الافتراضات الأنفة الذكر، ستسعى البعثة إلى تنفيذ ولايتها باتباع نهج شامل يمكن من اتخاذ موقف استباقي رادع دون الإخلال بالمبادئ الأساسية لحفظ السلام. وستسعى البعثة أيضاً إلى الحد من انتشار العنف في جمهورية أفريقيا الوسطى، والحفاظ على السلامة الإقليمية، ومساعدة الحكومة في التصدي للتحديات السياسية والأمنية التي يواجهها البلد بتركيز أنشطتها على العناصر الموضوعية الثلاثة المترابطة ومبادرات دعم البعثة المبينة في الفروع أدناه، وعلى الأولويات المحددة لكل عنصر من تلك العناصر.

### الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان

16 - سيظل الدور الأمني للبعثة وولاية حماية المدنيين التي تنهض بها، بما في ذلك منع نشوب النزاعات والتخفيف من وطأتها على السكان، مهمة ذات أولوية، ولا سيما في سياق الانتخابات الوطنية. وستنفذ البعثة استراتيجية أمنية منقحة تتماشى مع استراتيجيتها السياسية الشاملة التي تتضمن إسداء الدعم لتنفيذ اتفاق السلام. وستواصل البعثة دعم الحكومة في تعزيز وجودها في مناطق النزاع الرئيسية وفي المناطق التي يمكن فيها الاستفادة مما تحقق من مكاسب السلام، مع العمل أيضاً على وضع تدابير أمنية إضافية لمنع العنف الانتخابي. وستواصل البعثة تعزيز الجهود الرامية إلى الحد من مقتل حفظة السلام، مشمياً مع التوصية الواردة في خطة العمل لتنفيذ تقرير الفريق (المتقاعد) كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز، وتحسين حماية موظفي الأمم المتحدة وأداء واجباتهم في حماية المدنيين، انسجاماً مع مبادرة الأمين العام للعمل من أجل حفظ السلام. وفي الوقت نفسه، ستواصل البعثة رصد تنفيذ خطة المرأة والسلام والأمن ودعمها، وستعزز نهجها العام المتعدد الأبعاد وتنفذه من أجل حماية المدنيين، مع التركيز على التدابير الوقائية التي تشمل المشاركة السياسية والحوار على المستوى المحلي، وتعزيز آليات الإنذار المبكر، والحماية المادية الاستباقية. وستواصل البعثة السعي إلى منع الهجمات الموجهة ضد المدنيين وغير ذلك من الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في ميدان حقوق الإنسان عن طريق مبادرات عسكرية ومدنية منسقة، بتزامن مع دعم بناء القدرات الذي تقدمه للمجتمعات المحلية من أجل تحسين تقييم المخاطر والتهديدات، وفض المنازعات المحلية والتوسط فيها ومنع اندلاع أعمال العنف.

17 - وستركز الاستراتيجية المتكاملة للبعثة في مجال الأمن والحماية وحقوق الإنسان على العملية السياسية وعملية السلام، سواء تعلق الأمر بآليات السلام على الصعيد المحلي أم بالجهود الوطنية والإقليمية. وسيجري مواصلة هذه الجهود مع الدعم المتواصل لإصلاح قطاع الأمن وتكتملها به، وتعزيز أنشطة نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، والانتخابات الوطنية والتشريعية. وستدعم البعثة بفضل مرونة قوتها ومثابرتها ووجود الشرطة التابع لها الحلول السياسية المستدامة للنزاع عن طريق كفالة مؤازرة العملية السياسية بالاستخدام المتسق للقوة العسكرية وتدخل الشرطة، بغاية الحد من سيطرة الجماعات المحلية على الأراضي، والتخفيف من التهديدات القائمة في مجال الحماية وتبني الجماعات المسلحة الراضية للعملية السياسية. وستواصل البعثة رصد وضمان المساءلة عن التقيد بأحكام اتفاق السلام من منظور سياسي وأمني، بما في ذلك بتطبيق التدابير المؤقتة العاجلة، عند الاقتضاء.

18 - وسيحسن الدعم المقدم من البعثة لمنع الأزمات الإنسانية وتحسين الظروف الأمنية، إلى جانب الجهود التي تبذلها الحكومة، عن طريق زيادة تنسيق أنشطة القوة والشرطة مع أنشطة العناصر المدنية وفريق الأمم المتحدة القطري والجهات الفاعلة الإنسانية. وسعياً منها إلى دعم قدرة الدولة على حماية

مواطنيها والحفاظ على سلامتها الإقليمية، ستشارك البعثة بصورة متزايدة في التخطيط المشترك مع قوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي وتسيير دوريات مشتركة معها، مما سيجعل نشرها أيسر. وسيجري توفير التعاون التقني والدعم اللوجستي المحدود للقوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي وفقا لسياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. وستدعم البعثة أيضا تعزيز الأمن في المناطق الحدودية للحد من العنف المتصل بالترحال الرعوي وتأمين مواقع الموارد، بسبل منها تقديم المشورة التقنية بشأن الوحدات الأمنية المختلطة الخاصة، تمشيا مع ولاية البعثة وبتنسيق مع مراقبي الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين. وستكون زيادة فعالية قوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي وتكاملها أمرا حاسما في تعزيز ثقة الجمهور فيها، مع العمل في الوقت نفسه على معالجة المطالب الرئيسية للجماعات المسلحة بموجب اتفاق السلام.

19 - وإضافة إلى ذلك، ستعمل البعثة على تحسين حماية وتعزيز حقوق الإنسان في البلد، مع التركيز على النساء والأطفال خاصة. وستقوم البعثة برصد الملاحظات القضائية على انتهاكات القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان، بما في ذلك جميع أشكال العنف والاعتداء الجنسيين، والمساعدة على التحقيق في تلك الانتهاكات والإبلاغ عنها وتقديم الدعم اللازم في هذا الصدد. وستركز البعثة هذه الجهود على رصد الانتهاكات والاعتداءات المرتكبة ضد النساء والأطفال والتحقيق فيها والإبلاغ عنها، ودعم تعزيز ما هو قائم في هذا الصدد من التشريعات الوطنية والآليات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

#### دعم العملية السياسية وعملتي السلام والمصالحة

20 - ستعطي البعثة الأولوية للحفاظ على الالتزام السياسي للأطراف الموقعة على اتفاق السلام من خلال الحوار ودعم آليات المتابعة والرصد على الصعيدين الوطني والمحلي. وستواصل البعثة، بالشراكة مع السلطات الوطنية، التشديد على ما يتوقع من الأطراف الموقعة من الوفاء التام وفي الوقت المناسب بما تعهدت به من التزامات. وسيشمل ذلك القيام بزيارات مشتركة مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، بوصفها ضامنين لاتفاق السلام، للعمل مع الجماعات المسلحة وتحسين مشاركتها البناءة في عملية السلام.

21 - وسترتبط الجهود المبذولة على الصعيدين الوطني والإقليمي ارتباطا قويا بالحوار على الصعيد المحلي وإشراك المجتمعات المحلية ومبادرات المصالحة لدعم الحكومة في تجديد العقد الاجتماعي مع مواطنيها، وتعزيز التماسك الاجتماعي، والتصدي للمظالم المترسخة. إضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة استكشاف تدابير إضافية ودعمها لكفالة المشاركة الهادفة للمرأة في عملية السلام والعملية السياسية. وبالتنسيق مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين، ستدعم البعثة تعزيز وتوسيع هيكل محلي لتحقيق السلام. وسيشمل هذا الهيكل المحلي لجان السلام المحلية، ولجان المقاطعات لتنفيذ اتفاق السلام، واللجان التقنية المعنية بالأمن، فضلا عن الآليات التي ستدعم تسوية المنازعات، والوساطة، والتوعية فيما يتعلق باتفاق السلام وربط العمليات التي تجرى على المستوى المحلي بالعملية الوطنية.

22 - وستعزز البعثة دعما للسلطات الوطنية في التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية وتيسير إجرائها في عامي 2020 و 2021، باعتبار ذلك هدفا يتوخى تحقيقه على الفور ويندرج في إطار الدعم الذي تقدمه على نطاق أوسع للعملية السياسية في البلد. ووفقا لقرار مجلس الأمن (2499) (2019) ستشمل المساعدة الانتخابية التي تقدمها البعثة بذل المساعي الحميدة وتقديم المساعدة التقنية وتوفير الدعم

التشغيلي واللوجستي والأمني للحكومة، بالإضافة إلى تنسيق المساعدة الانتخابية الدولية. ويشمل ذلك الدعم، في جملة أمور، مساعدة الجهات الفاعلة الوطنية المسؤولة في وضع وتنفيذ أطر قانونية منقحة تفي بالمعايير الانتخابية الدولية، وكفالة إنشاء الأحزاب السياسية ومشاركتها سلمياً، والحد من مخاطر العنف الانتخابي عن طريق الحوار والتوعية. وستقوم البعثة برصد الخطاب المتصل بالانتخابات وتقديم الدعم إلى الحكومة فيما يتعلق بحماية حرية التعبير والتجمع، فضلاً عن تنفيذ خطة العمل الوطنية لمنع خطاب الكراهية والتحريرض على العنف. وستقوم البعثة بتعزيز استخدام الاتصالات الاستراتيجية بهدف الحد من خطاب الكراهية ونشر المعلومات المضللة، مع تقديم الدعم لسكان أفريقيا الوسطى في استخدام الانتخابات كألية لمعالجة المسائل المتعلقة بالهوية والمواطنة والتهميش.

23 - وستدعم البعثة إصلاح قطاع الأمن ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بوصفها أساسية للنهوض بالعملية السياسية، وستكفل في الوقت نفسه أن تكون هذه العمليات، إلى جانب التدابير الأمنية المؤقتة، متعاضدة، وتساهم في إجراء انتخابات سلمية. وستواصل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، مما يساهم في بسط سلطة الدولة وتحسين ثقة الجمهور في الدولة نتيجة للتجنيد الشامل للجميع والرقابة البرلمانية والداخلية المشددة، والمساءلة، وإدماج عناصر الجماعات المسلحة المسرّحين. وسيؤدي تجنيد المقاتلين السابقين وفحص سجلاتهم وتدريبهم وإدماجهم في قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي والوحدات الأمنية المختلطة الخاصة إلى تحسين الأمن في جميع أنحاء البلد. وستواصل البعثة أيضاً توفير بناء القدرات، من خلال دورات التدريب على المهارات الأساسية في مجال إدارة الأسلحة والذخائر، مما يعزز تنفيذ أفضل الممارسات، والتخفيف من مخاطر نهب هذه الأسلحة والذخائر أو استخدامها بطرق غير مشروعة من جانب قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي. ومن المرتقب أيضاً أن تهيئ الزيادة في نشر قوات الأمن التابعة للدولة الظروف المواتية للعودة الطوعية والتدرجية للنازحين واللاجئين وأن تيسر وصول المساعدات الإنسانية. غير أن استدامة انتشار هذه القوات ستظل عرضة للخطر بالنظر إلى شح الموارد اللازمة لدفع أتعاب أفرادها وتجهيزهم ودعمهم. وستواصل البعثة دعم الرقابة المدنية وتعزيزها ودعم استحداث نظام فعال للقضاء العسكري من أجل تحسين المساءلة في قطاع الأمن، بما يشمل الانتهاكات التي ترتكبها الجهات الفاعلة الأمنية التابعة للدولة في مجال حقوق الإنسان.

24 - وبالإضافة إلى ذلك، ستواصل البعثة دعم السلطات الوطنية في نزع سلاح الجماعات المسلحة بالكامل وعلى الفور، تمسحياً مع الالتزامات المتعهد بها بموجب اتفاق السلام. وستقوم البعثة بتنسيق المزيد من الأنشطة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع الشركاء، مع الحرص على أن تتماشى الاستراتيجيات المطبقة مع اتفاق السلام، ومساعدة الحكومة على نقل جميع الجماعات المسلحة إلى البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي تم الشروع في تنفيذه في كانون الأول/ديسمبر 2018. واستكمالاً لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، ستقوم البعثة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، بتوسيع نطاق استخدام برنامجها للحد من العنف المجتمعي من أجل الحد من العنف وتهيئة الظروف المناسبة لبسط سلطة الدولة وتنفيذ مبادرات السلام المحلية وبرامج بناء قدرات المجتمعات المحلية وتحقيق المصالحة.

## مكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

- 25 - ستواصل البعثة، بالتنسيق الوثيق مع الشركاء في التنمية، بذل الجهود من أجل دعم مؤسسات العدالة والسجون، بما في ذلك المحكمة الجنائية الخاصة، في أداء عملها على نحو فعال. وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم البعثة الدعم التقني إلى الحكومة بشأن الإطار القانوني، وستكفل تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة والجبر، مع التشديد على أهمية البحث عن الحقيقة والمصالحة والمساءلة لكسر حلقات العنف والإفلات من العقاب.
- 26 - وستقدم البعثة الدعم لاستعادة سلطة الدولة وبسطها في المناطق الرئيسية التي أصبحت أكثر استقراراً إثر إعادة نشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، وإقامة مؤسسات العدالة الجنائية، وإبرام اتفاقات سلام محلية تدعم العملية الوطنية والحوار. وستركز البعثة أيضاً، بوصفها بعثة متكاملة، الدعم الذي تقدمه إلى السلطات الوطنية على تحديد الشركاء، بمن فيهم أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري، ممن يتمتعون بميزة نسبية لتنفيذ الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل المتمثلة في زيادة فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية في إطار الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام للفترة 2017-2021. ولكفالة تهيئة الظروف اللازمة لتقديم الخدمات الأساسية وضمان وجود الدولة على نحو مستدام، ستواصل البعثة العمل مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء التقنيين والماليين من أجل دعم تطوير المؤسسات والحوكمة الرشيدة واللامركزية.
- 27 - وستركز البعثة في استراتيجيتها الشاملة للاتصالات والتوعية وفيما تقدمه من دعم لتنفيذ استراتيجية الاتصال الوطنية على تقديم الدعم لكفالة فهم أفضل للتصورات والدوافع المحلية، بغية إعلام السكان بشأن تنفيذ اتفاق السلام، والإعداد للعملية الانتخابية وإرساء أسس فهم هذه العملية، وشرح ولاية البعثة وإجراءاتها، وتعزيز رسدتها لخطاب الكراهية في وسائل الإعلام.
- 28 - وستواصل البعثة دعم تنفيذ المهام المنوطة بها من خلال الأنشطة البرنامجية والشركاء المنفذين، وستأخذ بعين الاعتبار المهام ذات الأهداف المتوسطة والطويلة الأجل الأنسب للشركاء في جمهورية أفريقيا الوسطى. ويرد بيان تلك الأنشطة في الفرع الثاني - أولاً من هذا التقرير.
- 29 - وبالإضافة إلى ذلك، ستعزز البعثة الجهود الرامية إلى منع ومكافحة أعمال الاستغلال الانتهاك الجنسيين بالاعتماد على التدابير المتخذة في السنوات السابقة التي أدت إلى انخفاض في عدد الحالات المبلغ عنها. وستشمل هذه الجهود الاستفادة من الإطار الذي تضعه سنويا لإدارة مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين، مع التركيز على التدريب وتقييم المخاطر والتخفيف من حدتها، وعلى ضمان تلقي الضحايا والأطفال المولودين نتيجة الاستغلال والانتهاك الجنسيين المساعدة الملائمة في الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، ستوسع البعثة شبكتها لآليات الشكاوى المجتمعية وتعزز قدرات هذه الآليات، وستجهز أفرادها لتمكينهم من الإبلاغ بفعالية عما يقع من حوادث. وستواصل البعثة تكثيف التوعية بشأن سياسة الأمم المتحدة المتمثلة في عدم التسامح إطلاقاً إزاء أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين، وكذلك بشأن آليات الإبلاغ، من خلال الإعلانات الإذاعية المجتمعية، والتراسل عبر خدمة الرسائل القصيرة، والتلفزيون، والتوعية العامة.
- 30 - وتشمل الميزانية المقترحة للفترة 2020/2021 إدخال تغييرات على ملاك موظفي البعثة، تمثيلاً مع المهام الجديدة الصادر بها تكليف والتي حددها مجلس الأمن في قراره 2499 (2019). ويتوخى من

التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين أن تدعم التوجيه التنفيذي والإدارة في البعثة وجميع العناصر الأربعة وأن تعزز مكتب رئيس الأركان بما يسمح له بتقديم الدعم لما يلي: (أ) بدء العمل بالنظام الشامل لتقييم الأداء في مقر البعثة ومكاتبها الميدانية؛ (ب) والجهود التي تبذلها البعثة من أجل الوفاء بالتزام الأمم المتحدة بعدم التسامح إطلاقاً إزاء أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين عن طريق الاستثمار في أنشطة التدريب والتوعية المستمرة لأفرادها العسكريين والتركيز على الوقاية عن طريق إنكفاء وعيهم بالأثر السلبي لسلوكهم على صورة القوة العسكرية والوحدة التابعين لها، وبالتالي على سمعة البعثة. ومن شأن اقتراح إنشاء دائرة للشؤون الانتخابية في البعثة أن يمكن البعثة من تنسيق وتوطيد دعمها التقني للحكومة، من خلال السلطة الوطنية للانتخابات وأصحاب المصلحة الوطنيين المعنيين، في إعداد وتنفيذ العملية الانتخابية الرامية إلى تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات شاملة وذات مصداقية.

31 - والقصد من التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين لدعم البعثة هو تعزيز قدرات قسم إدارة الموارد البشرية على القيام بما يلي: (أ) تقديم خدمات المشورة للموظفين عن طريق توسيع نطاق التغطية لتشمل جميع المكاتب الإقليمية، بالنظر إلى نطاق وحجم الحوادث المحتملة، وهو أمر ضروري بشكل خاص خلال الموسم الانتخابي؛ (ب) وتنظيم الترتيبات المؤقتة التي جرى بموجبها إعاره وظائف إلى القسم عقب قرار نقل أنشطة تسجيل الوصول والمغادرة إلى البعثة من مركز الخدمات الإقليمي في عننتيبي، أوغندا؛ (ج) وتعزيز قدرة القسم على استيعاب الحجم الزائد من المطالبات المتعلقة بالسفر داخل منطقة البعثة للأفراد المدنيين والأفراد النظاميين وتحسين توقيت تجهيزها.

#### مبادرات دعم البعثة

32 - فيما يتعلق بتنفيذ ولاية البعثة المتمثلة في الحفاظ على نشر استباقي والبقاء في وضع قوي يكفل القدرة على التنقل والمرونة، فضلاً عن حماية المدنيين في سياق أخذ في التطور، أوصى الأمين العام، في تقريره إلى مجلس الأمن (S/2019/822) بضرورة كفاءة قدرة القوة على التنقل ومرونتها، بطرق منها زيادة الأصول الجوية، في حدود القوام المأذون به حالياً للقوات. وكرر مجلس الأمن، في قراره 2499 (2019)، الإعراب عن قلقه إزاء استمرار افتقار البعثة إلى القدرات الأساسية وضرورة سد الثغرات، لا سيما فيما يتعلق بالطائرات العمودية العسكرية. وفي هذا السياق، ستقوم البعثة بإعادة تشكيل قوتها العسكرية عن طريق نشر وحدة جوية في حدود قوامها المأذون به. وسيستلزم ذلك نشر ثلاث طائرات عمودية إضافية مزودة بالقدرة على الدعم بالنيران من الجو إلى الأرض. وستتمركز هذه الطائرات العمودية في المناطق لزيادة قدرة البعثة على الاستجابة السريعة للتهديدات الوشيكة ضد المدنيين، وردع وفض تجمعات المقاتلين، والتصدي للعنف مع التركيز على نحو متقطع على التوتر المتوسط/الشديد في المواقع النائية التي تواجه القوة صعوبة في الوصول إليها نظراً لسوء أحوال الطرق، وتحسين استجابة البعثة لإجلاء المصابين والإجلاء الطبي، تمثياً مع الجدول الزمني 10-1-2 للاستجابة الطبية في حالات الطوارئ.

33 - وستواصل البعثة الاستعانة بموظفيها ولوازم تنقلها وقدراتها الأخرى لجمع معلومات عن التهديدات التي يتعرض لها المدنيون تتسم بموثوقيتها وجودة توقيتها وإمكانية الاستناد إليها في اتخاذ إجراءات، واستخدام أدوات تحليلية لتطبيق المعلومات، بغية تعزيز أداء البعثة وحماية أفرادها. وأوقفت البعثة العمل بنظام المناطق المربوطة (البالون) واستخدام الكاميرات الثابتة للنظام النموذجي للمراقبة الكهربائية البصرية/بالأشعة تحت الحمراء الطويلة المدى، اللذين جرى توفيرهما بموجب طلب توريد. وستواصل البعثة

استخدام المنظومة الجوية التكتيكية المصغرة غير المأهولة (طائرتان) (من الفئتين الأولى والثانية) المعتمدة للفترة 2020/2019 بموجب طلب توريد، فضلا عن كاميرات استشعار ثابتة وأجهزة استشعار متنقلة مملوكة للأمم المتحدة لعمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع/الإبذار المبكر لحماية المدنيين وأفراد البعثة. وسيستمر استخدام المنظومة الجوية غير المأهولة من الفئتين الأولى والثانية لإجراء عمليات مسح جوي عالية الاستبانة لتوفير صور آنية متحركة وثابتة للمدن والبلدات والمناطق التي تعمل فيها الجماعات المسلحة للمساعدة في التخطيط للاحتياجات العملياتية وحماية المدنيين وأفراد البعثة. وهذه الخدمات مدرجة في الميزانية المقترحة في إطار الخدمات الأمنية ضمن بند الميزانية المتعلق بالمرافق والهياكل الأساسية. وستواصل البعثة أيضا استخدام كاميرا تلفزيون الدائرة المغلقة المملوكة للأمم المتحدة (كاميرا المدينة الذكية) المثبتة في مناطق النزاع الحرجة لتعزيز قدراتها في مجال المراقبة وضبط الأمن في جميع أنحاء بانغي.

34 - وفيما يتعلق بمشاريع التشييد الرئيسية، تقترح البعثة ما يلي: (أ) تشييد ساحة لخدمة الطائرات ومدرج في مطار مبوكو الدولي لطائرات البعثة، مما سيقفل من حالات التأخير في الرحلات الجوية للأمم المتحدة ويكفل استلام الأمتعة على نحو أكثر أمانا ويخفف ازدحام الحركة الجوية في ضوء تزايد عدد الرحلات الجوية التجارية إلى بانغي؛ (ب) وتشييد حظائر للطائرات في كاغا باندورو وبوار وبريا وبانغاسو من أجل: '1' استيعاب نشر وحدات طيران إضافية لتعزيز قدرة القوة على التنقل والمرونة وزيادة قدرة البعثة على الاستجابة السريعة للتهديدات الوشيكة ضد المدنيين وتحسين إجلاء المصابين والإجلاء الطبي، تمشيا مع التوصية الواردة في خطة العمل الرامية إلى تنفيذ تقرير الفريق (المتقاعد) كارلوس ألبرتو دوس سانتوس كروز بشأن تحسين الحصول على الخدمات الطبية في الوقت المناسب، وتمشيا أيضا مع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام؛ '2' وتمكين البعثة من الاضطلاع بخدمات الصيانة الإلزامية للطائرات في عين المكان بدلا من نقلها إلى بانغي.

35 - وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة البيئية، ستواصل البعثة تنفيذ تدابير للتخفيف من الوجود البيئي والحد من الآثار البيئية التي تخلفها البعثة عموما. وفي هذا الصدد، سيتم بناء ساحات مركزية لإدارة النفايات ومرافق للتسميد، وتركيب صناديق ملونة لتجميع النفايات وفرزها، وتركيب محارق متوسطة السعة لإدارة النفايات الصلبة، وإنشاء مرافق لجمع مياه الأمطار.

36 - وتشمل الميزانية المقترحة للفترة 2021/2020 معدات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وخدمات الإعلام لدعم الأنشطة المتصلة بالانتخابات التي تضطلع بها البعثة لدعم سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في التحضير للانتخابات وإجرائها في أجواء سلمية. ولدعم الأنشطة الأساسية الأخرى التي تضطلع بها في مجال حفظ السلام، ستواصل البعثة إضافة إلى ذلك توسيع تكنولوجيا بيانات النطاق العريض المتنقل في خدمات التطور الطويل الأمد لتشمل أربعة مكاتب إقليمية. وسيكفل هذا التوسع تغطية كافية للاتصالات المتنقلة، بما في ذلك للانتخابات، بالنظر إلى الفجوة في الهياكل الأساسية المحلية للاتصالات السلكية واللاسلكية. وسيتمكن هذا التوسع أيضا البعثة من توفير ما يلزم من خدمات كافية لأمن البيانات وإمكانية زيادة الاتصال لتشغيل تطبيقات وأدوات جديدة في إطار توحيد تطبيقات الأمم المتحدة في جميع البعثات.

### جيم - التعاون مع البعثات العاملة في المنطقة

37 - ستسعى البعثة إلى تعزيز تعاونها المشترك مع البعثات الأخرى العاملة في المنطقة وما تحققة من وفورات الحجم لتعزيز التآزر والتحليل، حيثما أمكن ذلك. وستواصل البعثة الاستفادة من أصول البعثات

الأخرى عقب تقليص حجمها وسحبها، لتلبية ما قد يكون لديها من احتياجات. وستواصل البعثة استخدام مركز اللوجستيات التابع لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الكائن في عنيتيبي، وذلك من خلال إلحاق موظفين مدنيين اثنين من فئة الخدمة الميدانية وموظفين مدنيين اثنين من فئة الخدمات العامة لتولي أداء مهام الدعم المتصلة بالوجستيات والإدارة وإدارة سلسلة الإمداد. وسيواصل مركز الخدمات الإقليمي في عنيتيبي تقديم الدعم على الصعيد الإقليمي إلى البعثات المستفيدة من خدماته، بما فيها البعثة المتكاملة، وذلك في مجالات الالتحاق بالعمل وانتهاء الخدمة والمستحقات والمرتبّات، ومدفوعات الموردين، والاستحقاقات والسفر في مهام رسمية، وتجهيز المطالبات (من قبيل منح التعليم وسداد تكاليف السفر في إطار البعثات) وخدمات أمين الصندوق، وخدمات التدريب والمؤتمرات، والنقل ومراقبة الحركة، وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

### دال - الشراكات والتنسيق مع الفريق القطري والبعثات المتكاملة

38 - ستعزز البعثة التنسيق مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والاتحاد الأوروبي والشركاء الإقليميين والدوليين الثنائيين الآخرين لدعم تنفيذ العملية السياسية واتفق السلام والعملية الانتخابية واستعادة سلطة الدولة. وستواصل البعثة أداء دورها التنسيقي لدعم تعبئة الدعم السياسي والمالي والتقني للشركاء الدوليين من أجل تنفيذ أحكام اتفاق السلام وتيسير إجراء الانتخابات.

39 - وستعمل البعثة عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين لدعم السلطات الوطنية في إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية شفافة ونزيهة وذات مصداقية في الوقت المناسب. وستعمل البعثة مع جميع الشركاء، بما في ذلك فريق الأمم المتحدة القطري، على أساس تقسيم واضح للعمل والميزة النسبية لكل منظمة. وستواصل البعثة تنفيذ مبادرة "أسلوب جديد في العمل" على نطاق شبكة العمل الإنساني والتنمية والسلام، ولا سيما في إطار الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام للفترة 2017-2021، والاستراتيجية الوطنية بشأن الحلول المستدامة وإطار عمل الأمم المتحدة للتعاون بشأن التنمية المستدامة.

40 - وستواصل الأمم المتحدة، بالتعاون مع الشركاء وفي إطار اللجنة التنفيذية المشتركة للخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام للفترة 2017-2021، دعم الحكومة في تعزيز التنسيق بين الوزارات القطاعية وأمانة الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام للفترة 2017-2021، بهدف زيادة تحسين الاتصال وإبراز الإنجازات في تحقيق مكاسب ملموسة للسكان في مجال السلام. وستواصل البعثة تعزيز أوجه التآزر اللازمة لكفالة التكامل بين أنشطة السلام والأمن والتنمية التي تنفذها الجهات الفاعلة الوطنية والشركاء التقنيون والماليون والأمم المتحدة دعماً لتنفيذ اتفاق السلام.

41 - وستواصل البعثة المتكاملة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، فضلاً عن الشركاء الدوليين والإقليميين، بذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم والمساعدة التقنية إلى السلطات الوطنية من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لاستعادة سلطة الدولة وبسطها، بالتكامل مع العملية السياسية على نطاق أوسع. وستواصل البعثة دعم اللجنة التوجيهية الوطنية لاستعادة سلطة الدولة في رسم خرائط عمليات نشر موظفي الخدمة المدنية والتخطيط الاستراتيجي لها، ومؤسسات سيادة القانون والأمن، مع التركيز على نوعية الخدمات المقدمة. وستعمل البعثة عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والشركاء لتعبئة الموارد وتعزيز قدرة الحكومة على توسيع نطاق وجودها وتقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية للسكان.

42 - وستواصل البعثة التعاون مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة العاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل تعزيز نهج "وحدة العمل في الأمم المتحدة" والإسهام في الاستجابات المتعددة الأبعاد والاختصاصات للأولويات الوطنية، والحرص في الوقت ذاته على احترام ولايات وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها ومراعاة حيز العمل الإنساني. وستواصل أيضا تقديم الدعم الفعال لجهود الحوار والمصالحة على الصعيدين الوطني والمحلي بالتعاون مع شركائها.

43 - وسعيا للحد من التهديدات العابرة للحدود الوطنية وتعزيز جهود تحقيق الاستقرار، ستواصل البعثة العمل عن كثب مع الجهات الفاعلة الإقليمية من أجل التفعيل التام للجان المختلطة المشتركة والآليات العابرة للحدود التي تعمل بكامل طاقتها، بالتعاون الوثيق مع مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا. وستعمل البعثة على كفالة استمرار مشاركة البلدان المجاورة في عملية السلام ودعمها لتيسير إجراء الانتخابات، ولا سيما بالنسبة للبلدان المجاورة التي تضم عددا كبيرا من اللاجئين الذين سيتعين إتاحة الفرصة لهم للمشاركة على نحو مجد في العملية الانتخابية.

## هاء - أطر الميزانية القائمة على النتائج

44 - سعيا لتيسير عرض التغييرات المقترحة في الموارد البشرية، خُددت ست فئات من الإجراءات الممكن اتخاذها فيما يتعلق بملاك الموظفين. وترد في الفرع ألف من المرفق الأول لهذا التقرير تعاريف المصطلحات المتصلة بالفئات الست.

### التوجيه التنفيذي والإدارة

45 - يتولى المكتب الأمامي للممثل الخاص للأمين العام توفير التوجيه للبعثة وإدارتها بوجه عام. ويرد في الجدول 1 ملاك الموظفين التكميلي المقترح.

الجدول 1

### الموارد البشرية: التوجيه التنفيذي والإدارة

الموظفون الدوليون									
و أ ع - مد-2 - ف-5 - ف-3 - الخدمة المجموع الموظفون متطوعو أ ع م مد-1 - ف-4 - ف-2 - الميدانية الفرعي الوطنيون <sup>(1)</sup> الأمم المتحدة المجموع									
مكتب الممثل الخاص للأمين العام									
27	2	6	19	5	4	9	—	1	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
27	2	6	19	5	4	9	—	1	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
—	—	—	—	—	—	—	—	—	صافي التغيير
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (المنسق المقيم/منسق الشؤون الإنسانية)									
8	—	2	6	1	1	3	—	1	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
8	—	2	6	1	1	3	—	1	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
—	—	—	—	—	—	—	—	—	صافي التغيير
مكتب نائب الممثل الخاص للأمين العام (للشؤون السياسية)									
18	—	3	15	2	6	6	—	1	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019

الموظفون الدوليون									
و أ ع - أ ع م	مد-2 - مد-1	ف-5 - ف-4	ف-3 - ف-2	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون <sup>(أ)</sup>	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع	
1	—	6	6	2	15	3	—	18	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
—	—	—	—	—	—	—	—	—	صافي التغيير
مكتب رئيس الأركان									
—	5	24	20	12	61	27	29	117	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
—	5	25	20	12	62	27	31	120	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
—	—	1	—	—	1	—	2	3	صافي التغيير (انظر الجدولين 2 و 3)
—	—	—	2	—	2	1	—	3	الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(ب)</sup> للفترة 2020/2019
—	—	—	—	—	2	1	—	3	الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة 2021/2020
—	—	—	—	—	—	—	—	—	صافي التغيير
المجموع الفرعي									
—	5	24	22	12	63	28	29	120	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
—	5	25	22	12	64	28	31	123	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
—	—	1	—	—	1	—	2	3	صافي التغيير (انظر الجدولين 2 و 3)
مكتب الاتصالات الاستراتيجية والإعلام									
—	1	4	10	7	22	50	14	86	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
—	1	4	10	7	22	50	14	86	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
—	—	—	—	—	—	—	—	—	صافي التغيير
مجموع الوظائف									
3	6	46	41	27	123	88	45	256	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
3	6	47	41	27	124	88	47	259	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
—	—	1	—	—	1	—	2	3	صافي التغيير (انظر الجدولين 2 و 3)
مجموع الوظائف المؤقتة									
—	—	—	2	—	2	1	—	3	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
—	—	—	2	—	2	1	—	3	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
—	—	—	—	—	—	—	—	—	صافي التغيير
المجموع									
3	6	46	43	27	125	89	45	259	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
3	6	47	43	27	126	89	47	262	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
—	—	1	—	—	1	—	2	3	صافي التغيير (انظر الجدولين 2 و 3)

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين الفنيين والموظفين من فئة الخدمات العامة.

(ب) تمول في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها وظيفة واحدة  
متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها وظيفتان مؤقتتان

## مكتب رئيس الأركان

الجدول 2

### الموارد البشرية: وحدة التخطيط الاستراتيجي

الوظائف		اللقب الوظيفي	الرتبة	التغيير	
البيان	الإجراء				
	إنشاء	موظف لتخطيط البرامج	ف-4	1+	الوظيفة
		(انظر الجدول 1)		1+	المجموع

46 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لوحدة التخطيط الاستراتيجي من وظيفتين (1 ف-5 و 1 ف-3) ووظيفة مؤقتة واحدة لمتطوعي الأمم المتحدة. وتقدم الوحدة، بقيادة رئيس الأركان، الدعم إلى القيادة العليا فيما يتعلق بالتخطيط الاستراتيجي، وإلى العناصر الفنية للبعثة فيما يتعلق بالتخطيط لأداء عملياتها. وتكون الوحدة مسؤولة أيضا عن تنسيق التخطيط ورصد الأداء والإبلاغ في إطار السعي إلى تحقيق أهداف تنفيذ الولاية. وتتسق الوحدة أيضا وضع ورصد أطر الميزنة القائمة على النتائج، بالتعاون الوثيق مع العناصر الفنية للبعثة.

47 - وشدد مجلس الأمن، في قراره 2436 (2018) المتعلق بوضع إطار سياساتي شامل ومتكامل لأداء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، على ضرورة تعزيز فعالية وكفاءة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام عموما من خلال تحسين التخطيط المتكامل للبعثات، بما في ذلك تقييم تهديدات العنف التي تواجه المدنيين وأفراد الأمم المتحدة، وزيادة عدد التعهدات المتصلة بالقدرات وعوامل التمكين، والوفاء بها، وزيادة أداء البعثات بوجه عام.

48 - ولتنفيذ طلب المجلس، وضع الأمين العام النظام الشامل لتقييم الأداء، الذي يقيم مدى وفاء البعثات بولاياتها في دعم السلام المستدام، تمشيا مع الدعوة إلى تعزيز الأداء والمساءلة في خطة مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. ويدعم هذا النظام التخطيط الاستراتيجي، استنادا إلى تحليل الأوضاع، وتحديد أهداف أكثر فعالية واتخاذ قرارات قائمة على الأدلة، ورصد الأداء على مدار السنة وتحليله بطريقة متكاملة بما يشمل جميع العناصر المدنية والنظامية. ويمكن النظام البعثة أيضا من تخصيص الموارد للجهات التي لها أكبر الأثر على ديناميات السلام والنزاع، وإظهار قيمة حفظ السلام للبلدان المضيفة والدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين.

49 - وتنفذ البعثة المتكاملة النظام الشامل لتقييم الأداء على سبيل التجريب، ويلزم بذل مزيد من الجهود من أجل نجاح بدء تنفيذ النظام في جميع الأقسام والمكاتب الميدانية للبعثة. ويتطلب تكييف طبيعة حفظ السلام التي تركز على النواتج مع تقييم مستوى النتائج والتأثيرات، من خلال تحسين الصياغة القائمة على الأدلة، تغييرا في طريقة تفكير جميع موظفي البعثة، والخبرة التقنية، والوقت، من أجل التنفيذ الفعال للنظام.

50 - وفي هذا السياق، يُقترح إنشاء وظيفة واحدة، على النحو المبين في الجدول 2 لدعم تنفيذ النظام الشامل لتقييم الأداء، بما في ذلك بدء العمل بالنظام في مقر البعثة ومكاتبها الميدانية، لتمكين البعثة من تحسين تقييم الأداء والمساءلة. وسيقوم شاغل الوظيفة بجمع البيانات والتحقق منها وتحليلها؛ وتوفير التدريب المستمر لموظفي البعثة فيما يتعلق بتطبيق النظام في تتبع مدخلاتهم ورصدها وتقييمها؛ وتقديم الدعم التقني للعناصر الفنية بشأن وضع إطار النتائج؛ وتوفير الصيانة التكنولوجية لمنصة تكنولوجيا المعلومات اللازمة لدعم النظام.

## الجدول 3

## الموارد البشرية: دائرة السلوك والانضباط

الوظائف		التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
الوظيفة	2+	م أم	المديرون على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين	إنشاء		
المجموع	2+			(انظر الجدول 1)		

51 - يتألف ملاك الموظفين المعتمد لدائرة السلوك والانضباط من 17 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 مد-1، و 1 ف-5، و 3 ف-4، و 4 ف-3) (بما في ذلك وظيفة واحدة ممولة من المساعدة المؤقتة العامة)، و 2 من فئة الخدمة الميدانية، و 2 من الفئة الفنية الوطنية (بما في ذلك وظيفة واحدة ممولة من المساعدة المؤقتة العامة) و 1 من فئة الخدمات العامة الوطنية و 3 من متطوعي الأمم المتحدة). وتقدم الدائرة التوجيه في مجال السياسات العامة والمشورة التقنية إلى البعثة بشأن المسائل المتصلة بالسلوك والانضباط وتكفل الاتساق في تطبيق معايير السلوك لجميع فئات الموظفين؛ وتدير الشكاوى/التقارير المتعلقة بسوء السلوك، وتحيلها إلى رئيس البعثة أو مكتب خدمات الرقابة الداخلية، حسب الاقتضاء؛ وتقوم بإنشاء وصيانة قاعدة بيانات لجميع حالات سوء السلوك في البعثة وتقدم تقارير شهرية إلى وحدة السلوك والانضباط في المقر؛ وتجري دورات تدريبية لموظفي البعثة بشأن السلوك والانضباط ومنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

52 - وتسعى دائرة السلوك والانضباط، في جهودها الرامية إلى تحقيق التزام الأمم المتحدة بسياسة عدم التسامح إطلاقاً إزاء جميع أشكال سوء السلوك، بما في ذلك، على وجه الخصوص، الاستغلال والانتهاك الجنسيين من جانب جميع فئات الموظفين، إلى تعزيز أنشطة الوقاية التي تضطلع بها فيما يتعلق بسلوك وانضباط الأفراد النظاميين. وفي كثير من الأحيان يتم نشر الأفراد العسكريين لفترة طويلة في المناطق النائية والمعزولة من البلد، على مقربة من المشردين داخليا غالبا، حيث تكون نسبة عالية من السكان عرضة للاستغلال وسوء المعاملة، نظرا لارتفاع مستويات البطالة والفقر المدقع. وكثيراً ما يؤدي ذلك إلى ارتفاع عدد الادعاءات ضد الأفراد العسكريين بالضلوع في أعمال سوء السلوك و/أو الاستغلال والانتهاك الجنسيين. واستناداً إلى التقدم المحرز حتى الآن وفي سياق تنفيذ إطار إدارة مخاطر الاستغلال والانتهاك الجنسيين، ستواصل الدائرة كفاءة تدريب جميع الأفراد النظاميين على منع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين في غضون ثلاثة أشهر بعد نشرهم. وفي هذا الصدد، ستعزز الدائرة تنسيقها مع مراكز تنسيق شؤون أفراد البعثة النظاميين لكفالة القيام في الوقت المناسب بتوفير الأنشطة التدريبية الملائمة للتوجيه وتجديد المعلومات، فضلا عن تنفيذ تدابير التخفيف من حدة المخاطر لمعالجة التوصيات الناشئة عن عمليات تقييم المخاطر

التي أُجريت بشأن القواعد العسكرية، والتدابير الموصى بها خلال المنتدى الأسبوعي لقائد القوة بشأن منع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

53 - وفي هذا السياق، يُقترح إنشاء وظيفتين مؤقتتين على النحو المبين في الجدول 3 لضمان التنسيق مع القوة بشأن تنفيذ تدابير السلوك والانضباط فيما يتعلق بمنع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين. وسيدعم أيضا شاغلا هاتين الوظيفتين، اللذان يشتركان في موقع واحد مع القوة، وضع أنشطة تدريبية وتنفيذها بما يكفل توفير التدريب اللائم في الوقت المناسب للأفراد النظاميين على منع أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

### العنصر 1: الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان

54 - سيبين العنصر 1 الإنجازات المتوقعة الرئيسية المتصلة بتوفير الأمن وحماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الأهداف الاستراتيجية التالية:

(أ) مواصلة توفير ما يلزم من بيئة آمنة ومأمونة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتوسيع نطاقها لحماية المدنيين والسعي إلى إيجاد حلول سياسية مستدامة للنزاع. وستكيف البعثة استراتيجيتها الأمنية وفقا لاتفاق السلام والديناميات السياسية المتطورة واستراتيجية الأمن الانتخابي. وفي هذا السياق، ستعزز البعثة سرعة حركة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة التابعين لها ومرونتهم، من خلال زيادة استخدام العتاد الجوي، وستحافظ على وضع قوي لتأمين مناطق الاضطراب الرئيسية، والحد من مخاطر العنف الانتخابي أو العنف الذي تمليه دوافع سياسية، وتعزيز تقييد الأطراف الموقعة على اتفاق السلام باتفاق وقف الأعمال العدائية. وسيتم تعزيز ذلك بزيادة التنسيق مع العناصر المدنية والجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لمنع العنف وردعه من خلال التحاور السياسي وأنشطة الدعوة. ويتمشى هذا النهج المنسق مع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام، وسيؤدي إلى إرساء وجود أسرع حركة لضمان اتباع نهج وقائي واستباقي إزاء الأزمات، والحفاظ على مناطق آمنة ومأمونة لحماية المدنيين، ودعم تنفيذ اتفاق السلام وبسط سلطة الدولة. وفي الوقت نفسه، ستواصل البعثة العمل مع السلطات الوطنية والشركاء الدوليين، لا سيما بعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري في جمهورية أفريقيا الوسطى والشركاء الثنائيين، لزيادة تفعيل قوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي ونشرها تماشيا مع معايير حقوق الإنسان، لتمكين السلطات الوطنية من الاضطلاع بمزيد من المسؤولية عن الأمن في البلد؛ وستدعم البعثة أيضا تشغيل وحدات الأمن المختلطة الخاصة المنشأة بمقتضى اتفاق السلام والإشراف عليها في مناطق الاضطراب الرئيسية، للحد من العنف العابرة للحدود الوطنية والعنف المتصل بالمنازعات المتعلقة بالترحال الرعوي؛

(ب) مواصلة إعطاء الأولوية لحماية المدنيين من التهديد بالعنف البدني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، والاستراتيجيات الاستباقية المتكاملة لمنع العنف. وستواصل البعثة تعزيز الوضع الدينامي والمتكامل للعنصرين المدني والعسكري وعنصر الشرطة التابعة لها من أجل حماية المدنيين، لا سيما لتيسير إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية ومنع خطر العنف الانتخابي والتخفيف من حدته. وستعمل البعثة في جميع أنحاء البلد على بناء قدرات السلطات الوطنية وبالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري للتقليل إلى أدنى حد من خطر تفاقم التوترات المجتمعية بغرض تحقيق مكاسب انتخابية أو سياسية. وللتخفيف من تفاقم التوترات المجتمعية، ستواصل البعثة اتباع نهج قائم على مشاركة "الأمم المتحدة بأسرها" وعلى بناء القدرات الوطنية لإعطاء الأولوية لحماية المدنيين.

وفي ضوء هذه المخاطر، ستعزز البعثة رصدتها وتنفيذها لجهود حماية المدنيين والإنذار المبكر في جميع المواقع، بسبل منها إيفاد بعثات مشتركة لتقييم الحماية وتوفير التدريب لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في مجالات حقوق الإنسان، والقانون الدولي الإنساني، وحماية الطفل، ومنع العنف الجنسي والجنساني. كما ستعزز البعثة تدابيرها الحالية المتخذة لمنع الأزمات عن طريق تحسين تقييم المخاطر المحلية والتخفيف من حدتها، ومواصلة الاستعانة بمساعدةي شؤون الاتصال المجتمعي، وتعزيز الإنذار المبكر وشبكات الإنذار المحلية، ودعم اللجان الأمنية التقنية المحلية المنشأة بمقتضى اتفاق السلام؛

(ج) مواصلة رصد انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، والإبلاغ عنها والسعي لمنع وقوعها والتصدي لها، مع تقديم الدعم التقني للجماعات المسلحة في تنفيذ خطط العمل الرامية إلى التصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، ودعم السلطات الوطنية في إجراء تحقيقات مهنية ومقاضاة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان. وستجري البعثة أيضاً تحليلات للنزاعات ذات الطبيعة الجنسانية بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، للمساهمة في رصد وتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن المبينة في مبادرة العمل من أجل حفظ السلام فيما يتعلق بمشاركة المرأة مشاركة تامة ومتساوية ومجدية في عمليات السلام والحلول السياسية. وسينصب التركيز على دعم الحكومة في بناء الأطر المؤسسية والقانونية اللازمة لحماية المدنيين، بما في ذلك التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية لمنع خطاب الكراهية والتحرير على العنف، دعماً للمجلس الأعلى للاتصالات واللجنة المعنية بمنع الإبادة الجماعية واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان وبالتنسيق معها. وستكون هذه الجهود دعماً للحكومة في تحسين تبادل المعلومات، وتعزيز المساءلة السياسية والقضائية، والتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، في إطار عملية السلام والمصالحة الأوسع نطاقاً؛

(د) مواصلة رصد الحوادث العامة المتصلة بالتحرير على الكراهية والتعصب والعنف والإبلاغ عنها والتخفيف من حدتها لمنع تهديدات العنف البدني ضد المدنيين، بسبل منها استخدام استراتيجية البعثة للاتصال الاستباقي وخطتها للتوعية بالتعاون الكامل وبالتنسيق مع السلطات الوطنية لمكافحة خطاب الكراهية بما في ذلك ما يتعلق بالانتخابات، وتعزيز المصالحة والتماسك الاجتماعي، وإعلام الجمهور بالعملية الانتخابية، وتنفيذ اتفاق السلام، والتطورات المتعلقة ببسط سلطة الدولة؛

(هـ) العمل في تنسيق وثيق مع الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني لمواصلة تيسير تهيئة بيئة آمنة تتيح تقديم المساعدات الإنسانية دون عوائق، والعودة الطوعية للنازحين واللاجئين أو إعادة إدماجهم أو إعادة توطينهم.

55 - ويقوم مآذون به يبلغ 11 650 من الأفراد العسكريين، منهم 169 مراقبا عسكريا و 311 من ضباط الأركان العسكريين، و 1 680 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة و 400 من أفراد شرطة الأمم المتحدة و 108 من موظفي شؤون السجون المقدمين من الحكومات، ستواصل البعثة الانتشار في المناطق الجغرافية وفقا للأولويات، مستعملة في ذلك استراتيجيات وقدرات تتناسب السياق المحلي، مما يحسن مرونتها وقدرتها على التنقل لتأمين المواقع الانتخابية ومواقع المنازعات وتعزيز الأمن في المناطق التي عاد فيها السلام.

56 - وستحافظ البعثة على عدد قواعد عملياتها الدائمة ومعسكراتها المتكاملة وستخفض عدد قواعد العمليات المؤقتة، لتهيئة الظروف المؤاتية لتحسين استقرار قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وتقديم مزيد

من الدعم لزيادة نشرها. وستعزز قدرة القوة على التنقل ومرونتها بنشر عتاد جوي إضافي وقوة للرد السريع، في حدود قوام القوة المأذون به حالياً، لكفالة تهيئة الحد الأدنى من الظروف الأمنية لحماية المدنيين بما في ذلك في السياق الانتخابي. وستتيح هذه القدرات المعززة للبعثة تحسين الإلمام بالحالة السائدة والتحسب للأخطار الأمنية، ودعم القيام بالعمليات العسكرية وبمهام الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع. وإضافة إلى ذلك، ستدعم البعثة لجان الأمن التقنية المنشأة في جميع أنحاء الإقليم، حيث سيقوم ممثلو الجماعات المسلحة وقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وقادة المجتمعات المحلية برصد انتهاكات اتفاق السلام، وإجراء حوار سياسي ومواجهة التحديات الأمنية. وستقوم القوة في الوقت نفسه بدوريات روتينية، وتنشئ مواقع أمنية ثابتة لزيادة الرؤية والقدرة الاستباقية، وتيسر العمليات القصيرة الأجل والطويلة الأجل، وتيسر الدوريات المشتركة مع قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي. وستواصل القوة أيضاً دعم وحدات الأمن المختلطة الخاصة وفقاً لولاية البعثة. وسيواصل أفراد وحدات الشرطة المشكلة تسيير الدوريات، والقيام بأنشطة المراقبة، بالتنسيق الوثيق مع قوات الأمن الداخلي، من خلال استخدام عمليات محددة الأهداف، وتوفير المرافقة، وتنفيذ مهام الحماية عن قرب والحماية الثابتة. وعلاوة على ذلك، ستواصل البعثة اتباع نهج متمحور حول الإنسان في عمل الشرطة يشمل زيادة التفاعل مع المجتمعات المحلية لضمانتها على سلامتها وتعزيز الوعي الأمني.

57 - وبالنظر إلى أهمية بسط سلطة الدولة خارج بانغي لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة وتوفير الأمن، بما يشمل الفترة الانتخابية، ستعزز البعثة دعمها للسلطات الوطنية من أجل تعزيز قدراتها في مجال توفير الأمن بجميع أنحاء البلد، بما في ذلك قدرات مؤسسات العدالة الجنائية. وستواصل البعثة، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، بناء قدرات قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي ودعم المجتمعات المحلية لاستعادة الثقة في قواتها الوطنية. وستعزز أيضاً التخطيط والمساعدة التقنية المقدمة لوحدات القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وسيشارك عدد محدود من قوات الأمن الداخلي التي جرى فحص سجلاتها أو تدريبها في عمليات مشتركة مع البعثة تشمل التخطيط المشترك والتعاون التكتيكي. وستدعم البعثة رصد وحدات الأمن المختلطة الخاصة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان وقواعد الاشتباك والتقييد بمدونات قواعد السلوك. وستنفذ جميع العمليات المشتركة مع القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي ووحدات الأمن المختلطة الخاصة والدعم المقدم إلى هذه القوات وفقاً لولاية البعثة وسياسة الأمم المتحدة لئلا العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان. ودعم لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، ولضمان تهيئة الظروف الأمنية اللازمة للانتخابات، ستوفر البعثة أيضاً دعماً لوجستياً وتشغيلياً لأفراد القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى وقوات الأمن الداخلي الذين تم نشرهم حديثاً لدعم عملياتهم في المناطق النائية ذات الهياكل الأساسية المحدودة. وسيتمكن ذلك البلد من منع العنف والتصدي له على نحو تدريجي وأكثر فعالية، مع الاعتماد على مؤسساته، ومن الاضطلاع بمسؤولية أكبر عن حماية المدنيين.

58 - وستواصل البعثة، عن طريق دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، تزويد السلطات الوطنية المختصة بالخبرة التقنية اللازمة لبناء قدراتها على التصدي لمخاطر المتفجرات على الصعيد الوطني، مع مراعاة التهديدات المتبقية من مخاطر المتفجرات وحماية المدنيين. ويتمشى هذا التعزيز للقدرات مع نقل المسؤولية في نهاية المطاف من البعثة إلى السلطات الوطنية المختصة تمثيلاً مع استراتيجية خروج البعثة.

1-1-1	انخفاض عدد الهجمات والاشتباكات المسلحة بين أطراف النزاع (2018/2019: 113؛ 2019/2020: 80؛ 2021/2020: 60)	1-1	تحسين البيئة الأمنية وحماية المدنيين
2-1-1	انخفاض عدد نقاط التفتيش غير المشروعة في جميع أنحاء الإقليم الوطني (2018/2019: لا ينطبق، 2020/2019: 162، 2021/2020: 120)		

## النواتج

- تشغيل وصيانة 24 قاعدة عمليات دائمة، و 4 معسكرات متكاملة دائمة، وما لا يزيد عن 40 قاعدة عمليات مؤقتة، في سياق وضع القوة المرن والاستباقي للبعثة
- تسيير 1 400 دورية أسبوعية في مراكز السكان الرئيسية بجميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى للتدخل السريع من أجل حماية المدنيين، وتحسين حرية التنقل، والحد من التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة، والحد من نفوذها في جميع أنحاء الإقليم
- تسيير 200 دورية أسبوعية مشتركة مع قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في مراكز السكان الرئيسية في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى لدعم بسط سلطة الدولة والتدخل من أجل حماية المدنيين، بالحد من التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة والحد من نفوذها وسيطرتها على الإقليم
- تسيير 350 دورية أسبوعية عن طريق فرقة العمل المشتركة في بانغي وأفراد شرطة الأمم المتحدة، بالتنسيق مع قوات الأمن الداخلي لتوفير دوريات على مدار الساعة طيلة أيام الأسبوع ضمانا لحرية حركة المدنيين وحمايتهم
- تسيير 40 دورية أسبوعية مشتركة مع وحدات الأمن المختلطة الخاصة لكفالة حرية التنقل وحماية المدنيين
- إجراء 13 عملية قوية ومتنقلة قصيرة الأجل بحجم الكتيبة و 12 عملية طويلة الأجل من جانب الوحدات الاحتياطية التابعة لقائد القوة (3 وحدات من قوة الرد السريع) للمبادرة بردع أعمال الجماعات المسلحة ضد المدنيين في مناطق الاضطراب الناشئة، وحماية المدنيين من العنف أو المضايقة خلال فترة الانتخابات والحد من سيطرة الجماعات المسلحة ووجودها
- تنفيذ ما متوسطه 85 مهمة مراقبة مسلحة أسبوعية لقوافل الأمم المتحدة والقوافل الإنسانية والتجارية
- تنفيذ 6 ساعات طيران يومي للمنظومات الجوية بدون طيار و 16 ساعة طيران يومي لطائرات الهليكوبتر من أجل تحسين الوعي بالحالة السائدة والتحسب للأخطار الأمنية، ودعم القيام بالعمليات العسكرية وبمهام الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع
- تنفيذ الوحدات الهندسية العسكرية التابعة للبعثة 150 مشروعا لإصلاح الطرق والجسور والآبار والمطارات، واضطلاعها بمهام بالشراكة مع فريق الأمم المتحدة القطري وشركاء العمل الإنساني والشركاء الحكوميين بغرض تسيير حماية المدنيين وإبصال المساعدات الإنسانية وتقديم المساعدة في إطار الإنعاش المبكر ورصدهما
- إنشاء 65 موقعا أمنيا ثابتا أسبوعيا لزيادة بروز القوة وقدرتها الاستباقية للتدخل من أجل حماية المدنيين من التهديد الذي تفرضه الجماعات المسلحة
- عقد 12 اجتماعا لتوفير بناء القدرات النظرية والعملية للسلطة الوطنية في إطار أنشطة التخلص من الذخائر المتفجرة

- تنظيم 20 دورة تدريبية بشأن حماية المدنيين وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني لفائدة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وأعضاء المجتمع المدني ومنظمات حقوق الإنسان وآليات الإنذار المبكر لتعزيز قدرة الدولة والجهات الفاعلة غير الرسمية للمساهمة في تهيئة بيئة وقائية
- إيفاد 10 بعثات من المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لتقييم الحماية ودعمها البعثة لدعم التشغيل الكامل لآليات الإنذار المبكر المنشأة على الصعيدين الوطني والإقليمي
- تنظيم 4 مناسبات عامة لدعم المجلس الأعلى للاتصالات، واللجنة المعنية بمنع الإبادة الجماعية، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني في إعداد ونشر وتعميم ثلاثة تقارير مواضيعية وتقارير مواز عن حالة حقوق الإنسان للمدنيين في البلد، من أجل تعزيز الإمام بالحالة والمساءلة السياسية والقضائية
- تسيير 54 دورية يومية مقررة سلفاً تقوم بها وحدات الشرطة المشكلة و 6 دوريات يومية للدعم العملي داخل بانغي وخارجها، لإجراء تقييمات أمنية، وتوفير الدعم في مجال مكافحة الشغب وإدارة النظام العام، والعمل مع المجتمع المحلي والسلطات المحلية على جمع المعلومات
- إجراء 744 3 عملية تواصل من جانب أفراد شرطة الأمم المتحدة في مواضع، منها مقاطعات ومواقع أفرقة، من أجل طمأننة المجتمع المحلي على سلامته وتعزيز الوعي الأمني
- تنظيم 36 دورة لبناء قدرات 720 من الجهات الفاعلة في مجال الحماية والأمن، بما في ذلك السلطات المحلية، وممثلو المجتمعات المحلية والمجتمع المدني، والجهات الوطنية الفاعلة في مجال الحماية (قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، والوحدات الأمنية المختلطة الخاصة)، وفريق الأمم المتحدة القطري والبعثة (بمن في ذلك 215 امرأة)، للقيام على نحو مشترك باستعراض وتحسين أداء وسائل الحماية لمنع التهديدات والتخفيف من حدتها ورصد الإجراءات المتخذة للحد من الشواغل المحددة المتعلقة بالحماية مما يسهم في تحسين البيئة الأمنية العامة بهدف تحقيق هدف زيادة مشاركة جميع الجهات الفاعلة في مجال الحماية ومسؤوليتها
- تنظيم 3 دورات لتدريب أعضاء الشبكة الوطنية غير الرسمية لحماية ضحايا العنف الجنسي والشهود لتعزيز القدرة الوطنية على تنفيذ البيان المشترك بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى
- عقد 12 جلسة لمجموعات التركيز ونشاطاً إعلامياً لمنع التحريض العلني على العنف وخطاب الكراهية والتصدي له في العملية الانتخابية
- تنظيم حملة وطنية للاتصالات تستمر على مدى سنة، تستهدف جماهير مختلفة، من خلال الإذاعة والمطبوعات والفيديو ووسائل التواصل الاجتماعي وأنشطة التوعية، لحشد الدعم لصالح البعثة ومنع المنازعات داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجاز المتوقع

- |   |   |
|---|---|
| <p>1-2-1 زيادة عدد حالات انتهاك حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني التي تم حلها، بما في ذلك الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال وأعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع (2019/2018: 727؛ 2020/2019: 1 500؛ 2021/2020: 1 550)</p> | <p>2-1 تحسين حماية حقوق الإنسان في جمهورية أفريقيا الوسطى وتعزيزها، بوسائل منها تعزيز القدرات الوطنية والمحلية في هذا المجال، مع التركيز بوجه خاص على النساء والأطفال</p> |
| <p>1-2-2 وضع خطط عمل لمنع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال وتوقيع الجماعات المسلحة عليها (2019/2018: 2؛ 2020/2019: 3؛ 32021/2020)</p>  |   |

1-2-3 عدد الأطفال المسرحين من القوات والجماعات المسلحة والذين جرى تسليمهم إلى الجهات التي توفر لهم خدمات الرعاية المناسبة (2018/2019: 1 115؛ 2019/2020: 1 500؛ 2021/2020: 1 500)

1-2-4 عدد الأطراف الموقعة على اتفاق السلام التي أصدرت أوامر واضحة بحظر العنف الجنسي واعتمدت مدونة سلوك تحظر العنف الجنسي (2018/2019: صفر؛ 2019/2020: 2؛ 2021/2020: 5)

1-2-5 العدد الكلي لأفراد قوات الأمن الداخلي المدربين في مجالات حقوق الإنسان، وحماية المدنيين، وحماية الطفل، ومنع العنف الجنسي المتصل بالنزاع، والعنف الجنسي والجنساني، والعلاقات بين المدنيين والعسكريين (2018/2019: 3 569؛ 2019/2020: 3 500؛ 2021/2020: 4 000)

1-2-6 عدد تدابير الحماية وتدابير السياسات الرامية إلى منع انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان والتصدي لها، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع (2018/2019: لا ينطبق؛ 2019/2020: 2؛ 2021/2020: 2)

1-2-7 عدد أوامر القيادة الصادرة عن الجماعات المسلحة لمنع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل (2018/2019: 3؛ 2019/2020: 4؛ 2021/2020: 3)

### النواتج

- إيفاد 36 بعثة تحقيق خاصة لرصد الادعاءات المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والتحقق منها، و 120 بعثة ميدانية لرصد انتهاكات حقوق الإنسان و 150 زيارة إلى مرافق الاحتجاز
- إعداد 31 تقريراً عن حالة حقوق الإنسان تتألف من تقرير سنوي واحد، و 4 تقارير فصلية، و 12 تقريراً شهرياً، وتقاريرين عامين مواضيعيين، وتقارير أخرى عن الحوادث/التقارير المخصصة عن حالة حقوق الإنسان في البلد، بما في ذلك تقارير عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان المتصلة بالنزاع، والعنف الجنسي المتصل بالنزاع، والأطفال في النزاعات المسلحة، وكذلك إعداد 12 تقريراً شهرياً عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي
- إعداد تقرير واحد عن حقوق الإنسان عن اتجاهات حقوق الإنسان والتقدم المحرز والتحديات المواجهة منذ صدور التقرير الاستعراضي لعام 2017، وتنظيم 20 مناسبة عامة بالتعاون مع المجتمع المدني الوطني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لدعم التنفيذ الكامل لتوصيات التقرير المتعلق بحقوق الإنسان
- إجراء 10 زيارات ميدانية دعماً للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل دعم المجلس الأعلى للاتصالات بشأن التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية لمنع خطاب الكراهية ومنع انتشار العنف في سياق الانتخابات

- تنظيم 5 دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان لفائدة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بغية دعم تنفيذ ولايتها المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، لا سيما في سياق الانتخابات
- تنظيم 20 دورة تدريبية قبل النشر وبعده بشأن حماية المدنيين وحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع وحماية الطفل، لفائدة قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، لدعم إدماج حقوق الإنسان في إصلاح قطاع الأمن، بما في ذلك بناء قدرات قوات الدفاع الوطني
- تنظيم 30 نشاطا/دورة تدريبية بشأن حقوق الأطفال وحمايتهم لفائدة 1 500 من أفراد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي وموظفي السجون
- تنظيم 30 دورة تدريبية بشأن حماية المدنيين وحقوق الإنسان في السياق الانتخابي، تتألف من 15 دورة تدريبية بشأن الإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان ورصدها في السياق الانتخابي، لفائدة أعضاء المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، والمجتمع المدني، والصحفيين، لدعم اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في الانتخابات، وإقامة 15 دورة تدريبية بشأن حماية حقوق الإنسان في السياق الانتخابي لفائدة قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي
- عقد 26 اجتماعا مع قيادات الجماعات المسلحة للدعوة إلى تنفيذ خطط العمل الموقعة لمنع وإنهاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال، و 4 اجتماعات تنسيق لرصد وتقييم التقدم المحرز فيما يتعلق بتنفيذ خطط العمل الموقعة، و 30 نشاطا لتوعية أفراد الجماعات المسلحة بالشواغل المتعلقة بحماية الطفل
- تنظيم 10 دورات/أنشطة لتدريب أعضاء المجتمع المدني على رصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل والتحقق منها، وحملة وطنية واحدة في هذا الصدد، وإقامة 30 دورة لتوعية المجتمع المدني وقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيين وشبكات الإنذار المحلية والسلطات المحلية بشأن الشواغل المتعلقة بحماية الطفل
- إيفاء 60 بعثة ميدانية لرصد الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال والتحقق منها، بما في ذلك ارتباط الأطفال بالجماعات المسلحة
- عقد حلقة عمل وطنية واحدة و 6 حلقات عمل إقليمية (على مستوى البلديات) لتناول موضوع منع الانتهاكات الجسيمة الستة لحقوق الأطفال في إطار خطة وطنية للوقاية
- تقديم 4 تقارير فصلية إلى الفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح وتقرير سنوي واحد متعلق بحالة الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في جمهورية أفريقيا الوسطى
- عقد 10 اجتماعات مع أعضاء شبكة الحماية الوطنية غير الرسمية، والرابطات النسائية والشبابية، ومقدمي الخدمات، لدعم بناء القدرات والتخطيط وآليات التصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع
- تنظيم 3 حلقات عمل مع المجتمع المدني ومؤسسات الدولة ذات الصلة لتحليل اتجاهات العنف الجنسي المتصل بالنزاع ونطاقه، للتوصية بآليات لمواجهته وفقا للبيان المشترك بين الأمم المتحدة وجمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع الأعضاء المعنيين في فريق الأمم المتحدة القطري
- تنظيم حملة عمل واحدة، عبر الإذاعة والمطبوعات والفيديو ووسائل التواصل الاجتماعي وأنشطة التوعية، من أجل حماية الأطفال من انتهاكات الستة الجسيمة لحقوقهم

#### العوامل الخارجية

البيئة الأمنية وسلوك الجماعات المسلحة، ونشر ما يلزم من الأفراد في الوقت المناسب، فضلا عن القدرات التقنية للسلطات الوطنية على الاضطلاع بمسؤولية متزايدة عن توفير الأمن والحماية للمدنيين وزيادة العنف والشواغل المتعلقة بالحماية في ضوء العملية الانتخابية، وكذلك تقويض تنفيذ اتفاق السلام

## الجدول 4

## الموارد البشرية: العنصر 1، الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان

المجموع		الفئة					
<i>أولاً - المراقبيون العسكريون</i>							
169		الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019					
169		الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020					
-		<b>صافي التغيير</b>					
<i>ثانياً - الوحدات العسكرية</i>							
11 437		الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019					
11 437		الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020					
-		<b>صافي التغيير</b>					
<i>ثالثاً - شرطة الأمم المتحدة</i>							
400		الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019					
400		الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020					
-		<b>صافي التغيير</b>					
<i>رابعاً - وحدات الشرطة المشكّلة</i>							
1 680		الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019					
1 680		الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020					
-		<b>صافي التغيير</b>					
<i>خامساً - أفراد مقدمون من الحكومات</i>							
108		الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019					
108		الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020					
-		<b>صافي التغيير</b>					
<i>سادساً - الموظفون المدنيون</i>							
<i>متطوعو</i>		<i>الموظفون الدوليون</i>					
<i>و أ ع -</i>		<i>الخدمة</i>		<i>ف-3 - ف-5 -</i>		<i>مد-2 -</i>	
<i>أ ع م</i>		<i>الميدانية الفرعي</i>		<i>ف-2 - ف-4</i>		<i>مد-1</i>	
<i>المجموع</i>		<i>الموظفون الأمم المتحدة<sup>(1)</sup></i>		<i>المجموع</i>		<i>الوطنيون</i>	
<b>مكتب قائد القوة</b>							
4	-	1	3	1	-	-	1
4	-	1	3	1	-	-	1
-	-	-	-	-	-	-	-
<b>مكتب مفوض الشرطة</b>							
15	-	4	11	1	1	7	2
15	-	4	11	1	1	7	2
-	-	-	-	-	-	-	-

		الموظفون الدوليون								
متطوعو الأمم المتحدة <sup>(1)</sup>		المجموع الفرعي	الخدمة الميدانية	ف-3	ف-5	مد-2	أ ع - أ ع م			
المجموع		الوطنيون <sup>(1)</sup>		ف-2	ف-4	ف-1				
7	-	-	7	-	4	3	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(ب)</sup> للفترة 2020/2019		
7	-	-	7	-	4	3	-	الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة 2021/2020		
-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير		
<b>المجموع الفرعي</b>										
22	-	4	18	1	5	10	2	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019		
22	-	4	18	1	5	10	2	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020		
-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير		
<b>شعبة حقوق الإنسان</b>										
72	22	21	29	2	16	10	1	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019		
72	22	21	29	2	16	10	1	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020		
-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير		
<b>وحدة حماية الطفل</b>										
15	5	4	6	-	4	2	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019		
15	5	4	6	-	4	2	-	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020		
-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير		
<b>مجموع الوظائف الثابتة</b>										
106	27	30	49	4	21	19	4	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019		
106	27	30	49	4	21	19	4	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020		
-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير		
<b>مجموع الوظائف المؤقتة</b>										
7	-	-	7	-	4	3	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(ب)</sup> للفترة 2020/2019		
7	-	-	7	-	4	3	-	الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة 2021/2020		
-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير		
<b>المجموع الفرعي، الموظفون المدنيون</b>										
113	27	30	56	4	25	22	4	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019		
113	27	30	56	4	25	22	4	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020		
-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير		
<b>المجموع، أولاً - سادساً</b>										
13 907	27	30	56	4	25	22	4	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019		
13 907	27	30	56	4	25	22	4	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020		
-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير		

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين والفنيين والموظفين من فئة الخدمات العامة.

(ب) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

## العنصر 2: دعم العملية السياسية وعملياتي السلام والمصالحة

59 - ستواصل البعثة تعزيز دعمها لعملية السلام والعملية السياسية الشاملتين للجميع من خلال تقديم دعم متسق ومنسق لتنفيذ اتفاق السلام، بسبل منها استخدامها للمساعي الحميدة وتقديم الدعم التقني. وستدعم البعثة الحوار المتسق مع الأطراف الموقعة والشركاء لمواصلة المشاركة في العملية السياسية وكفالة تقييد الجماعات المسلحة بالتزاماتها بموجب اتفاق السلام. وسيستكمل ذلك بالجهود التي تبذلها البعثة لتوسيع نطاق العملية السياسية، بطرق منها دعم الحوكمة الرشيدة، وتعزيز عمليتي السلام والمصالحة المحلية الشاملتين للجميع، وزيادة مشاركة المجتمعات المحلية. وستواصل البعثة الاضطلاع بدورها في مجال بذل المساعي الحميدة وتقديم الدعم التقني، بوسائل منها القيام بزيارات ميدانية مشتركة لممثلي الجماعات المسلحة، بالتنسيق مع الجهات الضامنة لاتفاق السلام والجهات الفاعلة الإقليمية والشركاء الدوليين.

60 - وستواصل البعثة دعم آليات رصد اتفاق السلام على الصعيدين الوطني والمحلي. وستظل هذه الآليات محفلاً هاماً للحفاظ على الالتزام السياسي للأطراف الموقعة على اتفاق السلام وتأمينه، مع توفير منتديات منظمة وشاملة لمواجهة التحديات على الصعيدين المحلي والوطني. وسترتبط لجان البلديات المعنية بتنفيذ اتفاق السلام ولجان الأمن التقنية ارتباطاً قوياً بالعملات الوطنية والإقليمية، في إطار الجهود المتكاملة المبذولة على نطاق البعثة بهدف منع العنف ضد المدنيين وتعزيز التماسك الاجتماعي وبناء القبول لإعادة بسط سلطة الدولة. وسيكون الدعم المقدم إلى هذه اللجان متأزراً ومتوائماً مع الجهود التي تبذلها البعثة على نطاق أوسع لبسط سلطة الدولة وتمكين الحكومة من وضع هيكل محلي للسلام، سيشمل الجهود الرامية إلى تعزيز لجان السلام المحلية واتفاقات السلام المحلية، وتوعية جميع الجهات المعنية وإشراكها، بمن في ذلك النساء والشباب والمجتمع المدني والزعماء الدينيين.

61 - وفي إطار الدعم الأوسع الذي تقدمه البعثة للعملية السياسية وعلى النحو المطلوب في قرار مجلس الأمن 2499 (2019)، ستبذل البعثة المساعي الحميدة وتقدم المساعدة التقنية والدعم التشغيلي واللوجستي والأمني إلى السلطات الوطنية من أجل إعداد وتيسير إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ومحلية حرة ونزيهة وذات مصداقية في المواعيد المحددة في عامي 2020 و 2021، كما ستستسق الدعم الدولي للعملية الانتخابية. وسيشمل ذلك دعم البعثة السلطة الوطنية للانتخابات في استكمال تسجيل الناخبين على نطاق البلد، بما يكفل أن تعالج العملية الانتخابية المسائل الرئيسية المتعلقة بالإدماج والمواطنة والهوية. وستبذل البعثة المساعي الحميدة على نطاق واسع وستقدم الدعم التقني من أجل إقرار وتنفيذ الإصلاحات التشريعية والمؤسسية والقانونية اللازمة لإجراء انتخابات متسمة بالمصداقية والشمول والشفافية بمشاركة ودعم كاملين من السكان، بما في ذلك القانون المتعلق بمركز رؤساء الدولة السابقين وتحويل الجماعات المسلحة إلى أحزاب سياسية. وإضافة إلى ذلك، ستدعم البعثة جميع السلطات الوطنية والأحزاب السياسية في تنفيذ مدونة قواعد السلوك الانتخابية والتقييد بها، تماشياً مع خطة العمل الوطنية لمنع خطاب الكراهية والتحريض على العنف. وستشمل الجهود الرامية إلى دعم عملية انتخابية شاملة وشفافة حملة اتصالات وإعلام مكرسة للتوعية بالعملية الانتخابية وتحقيق المشاركة السياسية الكاملة، بما في ذلك مشاركة الشباب والنساء. وستشجع البعثة السلطات الوطنية والأحزاب السياسية على العمل بنشاط لتعزيز المشاركة المجدية لجميع شرائح مجتمع أفريقيا الوسطى في العملية السياسية ولتحقيق الأهداف المنصوص عليها في قانون المساواة بين الجنسين الذي يقتضي تخصيص 35 في المائة من الترشيحات للنساء.

62 - وستواصل البعثة المتكاملة الاضطلاع بدور تنسيقي لدعم تعبئة الدعم السياسي والمالي والتقني اللازم من الشركاء الدوليين لتيسير إجراء الانتخابات. وستوفر البعثة أيضاً لموظفي الانتخابات إمكانية أداء عملهم في المكاتب الانتخابية الميدانية بالاشتراك مع غيرهم ومدعم بما يلزم من دعم في بناء القدرات، وتقديم الدعم في تنفيذ الأطر القانونية، ووضع وتنفيذ برامج للتثقيف المدني وتثقيف الناخبين على الصعيد الوطني.

63 - وستواصل تقديم الدعم إلى الحكومة، بالتعاون مع الشركاء الوطنيين والدوليين، من أجل تنفيذ السياسة الأمنية الوطنية والاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن، وخطة الدفاع الوطني، والخطة الوطنية لتعزيز قدرات قوات الأمن الداخلي وتميبتها، ومن أجل تعزيز مؤسسات وآليات الرقابة المنشأة للإشراف على تنفيذ الاستراتيجية. وستنسق البعثة المساعدة الدولية دعماً لإصلاح قطاع الأمن، وستواصل الدعوة وتقديم الدعم الاستشاري التقني بشأن الممارسات الجيدة في مجالات الحوكمة الرشيدة والتمويل والميزنة، كما ستواصل تقديم الدعم الاستشاري بشأن إنفاذ القوانين الجديدة في إطار الاستراتيجية.

64 - وستركز جهود البعثة في إصلاح قطاع الأمن على اتفاق السلام والعملية السياسية الأوسع نطاقاً، بدعم الترتيبات الأمنية المنصوص عليها في اتفاق السلام وتعزيز تمثيل مختلف فئات سكان البلد في القوات المسلحة لجمهورية أفريقيا الوسطى عن طريق عملية منصفة وشاملة وشفافة. وستدعم البعثة تجنيد ونشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، بمن في ذلك المقاتلون السابقون المدمجون، والنشر الفعال لوحدات الأمن المختلطة الخاصة، بسبل منها وضع الأطر التشريعية. ومن شأن نشر الوحدات في الوقت المناسب وشفافية أن يدعم الجهود الوطنية الرامية إلى الحد من نفوذ الجماعات المسلحة وتحفيز عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهي آلية حاسمة لبناء الثقة في إطار اتفاق السلام. وسيكون الدعم المقدم إلى الوحدات مكملاً للدعم الأساسي المقدم لنشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في جميع أنحاء الإقليم الوطني، وكلها عناصر بالغة الأهمية في الجهود المتكاملة التي تبذلها البعثة لاستعادة الأمن وبسط سلطة الدولة في جميع أنحاء جمهورية أفريقيا الوسطى.

65 - وستواصل البعثة دعم النهوض بأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج متشياً مع اتفاق السلام، الذي وفر إطاراً سياسياً لتنفيذ تلك الأنشطة تنفيذاً كاملاً. وفي هذا الصدد، ستدعم البعثة الأطراف في اتفاق السلام للوفاء بالتزامها بنزع سلاح الجماعات المسلحة وتسريحها على نحو شامل بهدف الحد من المخاطر التي يشكلها العنف المسلح لدعم بسط سلطة الدولة ولتعزيز سيادة القانون.

66 - وستواصل البعثة جهودها الرامية، وفقاً لاستراتيجيتها السياسية، إلى تعزيز الحوار المجتمعي وتحقيق الاستقرار دعماً لعمليات وقف إطلاق النار المحلية والجهود الأوسع المبدولة من أجل السلام وتحقيق الاستقرار والرامية إلى وقف العنف وإيجاد إطار لتسوية المنازعات بالوسائل السلمية على المستوى المحلي، بهدف تحسين الحالة الأمنية وإنعاش المجتمعات المحلية وحماية المدنيين. وإضافة إلى دعم نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم بشكل سريع، سيستمر تنفيذ أنشطة الحد من العنف المجتمعي. وستكمل هذه الأنشطة عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، عن طريق توفير بدائل للعنف وفرص للمقاتلين غير المؤهلين للالتحاق ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ولغيرهم، بمن فيهم الشباب، من المعرضين بدرجة عالية لخطر التلاعب والتجنيد من قبل الجماعات المسلحة. وإضافة إلى ذلك، ستوسع البعثة نطاق أنشطتها الرامية إلى الحد من العنف المجتمعي إلى مناطق العنف الشديد، وبالأخص في بؤر التوتر التي يُحتمل أن تتأثر بالعنف الانتخابي. وتمشياً مع الاستراتيجية الوطنية للحد من العنف المجتمعي،

ستركز البعثة تلك الأنشطة المتعلقة بالحد من العنف المجتمعي في المواقع النائية التي يوجد بها نشاط الميليشيات والعنف المجتمعي، بما في ذلك زيمو وأوبو وكوانغو وبيراو.

67 - وسيواصل تقديم الدعم لقوات الأمن الداخلي في جهودها الرامية إلى استعادة النظام العام في جمهورية أفريقيا الوسطى والحد من حوادث العنف ومنع الجهات الفاعلة الحكومية من انتهاك حقوق الإنسان من خلال مواصلة الاشتراك في المواقع بين أفراد شرطة الأمم المتحدة والسلطات الوطنية، على ضوء منها الصعيد الاستراتيجي. وستواصل البعثة بناء وتعزيز قدرات قوات الأمن الداخلي بغرض نشر قوات الدفاع الوطني في الوقت المناسب، وبالأخص قبل الانتخابات. وستعطي البعثة الأولوية للدعم المقدم لاختيار أفراد الشرطة والدرك وتوظيفهم وفحص سجلاتهم الشخصية ونشرهم وتعزيز ما لديهم من هياكل وآليات للقيادة والتحكم من أجل كفالة احترام حقوق الإنسان. وستزيد البعثة من جهود الدعوة المبذولة مع الحكومة من أجل تنفيذ خطة نشر قوات الأمن الداخلي وبناء قدرة أفرادها على المضي قدماً في إعادة بسط سلطة الدولة ودعم تنفيذ اتفاق السلام والعملية الانتخابية.

68 - وستواصل البعثة، استناداً إلى إنجازاتها السابقة ومن خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، تقديم الدعم لتطوير القدرات الوطنية في مجال إدارة الأسلحة والذخيرة. ويشمل ذلك توفير الهياكل الأساسية المتخصصة لإدارة الأسلحة والذخيرة لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في اثنتين من مناطق الدفاع، فضلاً عن الأنشطة التدريبية ذات الصلة. وسيواصل أيضاً ضمان جودة ومراقبة جودة الأنشطة الوطنية في مجال إدارة الأسلحة والذخائر لكفالة امتثال الأفراد المدربين من قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي لأفضل الممارسات. وستواصل البعثة كذلك دعم اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

#### مؤشرات الإنجاز

#### الإنجاز المتوقع

1-2 1-2 إحرار تقدم نحو المصالحة والتماسك الاجتماعي وعملية سلام  
عدد المبادرات المنجزة للتخفيف من حدة النزاعات في  
المناطق الرئيسية التي تشهد توتراً طائفياً (2019/2018: 42؛  
2020/2019: 27؛ 2021/2020: 28)

2-1-2 عدد عمليات المصالحة المجتمعية التي تسهم في السلام  
والاستقرار (2019/2018: 9؛ 2020/2019: 8؛ 2021/2020: 11)

3-1-2 عدد آليات متابعة اتفاق السلام المفعلة والعاملة في جميع  
أنحاء الإقليم الوطني (2019/2018: لا ينطبق؛ 2020/2019:  
لا ينطبق؛ 2021/2020: 36)

4-1-2 عدد مراكز تسجيل الناخبين المتاحة في كافة أنحاء البلد  
(2019/2018: لا ينطبق؛ 2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020:

(3 300

2-1-5 عدد ما اعتمد ونفذ من أطر انتخابية قانونية ومؤسسية وتنسيقية منقحة متعلقة بتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية شاملة للجميع (2019/2018: لا ينطبق؛ 2020/2019: 1؛ 2021/2020: 2)

2-1-6 انتخاب رئيس جمهورية أفريقيا الوسطى وأعضاء الجمعية الوطنية وتوليهم لمناصبهم بعد إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والبت بشكل كامل في النتائج المطعون في صحتها (2019/2018: لا ينطبق؛ 2020/2019: لا ينطبق؛ 2021/2020: نعم)

## النواتج

• إجراء 12 حلقة عمل في 12 مكتباً ميدانياً لصالح 720 مستفيداً دعماً لعمليات السلام المحلية من خلال دعم اللجان المحلية للسلام والمصالحة ولجان المقاطعات المعنية بتنفيذ اتفاق السلام والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والسلطات المحلية، وذلك من أجل دعم وتنفيذ عمليات واتفاقات السلام المحلية تمشياً مع اتفاق السلام بهدف تسوية النزاعات ودعم العملية الانتخابية على المستويين المحلي والإقليمي والدفع قدماً بتولي المجتمع المدني زمام الأمور في مبادرات السلام والحوار والوساطة، في شراكة مع المنظمات الحكومية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والشركاء الثنائيين

• تنظيم 5 عمليات للسلام المجتمعي لصالح 500 مستفيد من خلال استخدام حملات التوعية، وقوافل السلام، والعصف الفكري، وتعبئة الشباب والنساء، بوساطة لجان السلام والمصالحة المحلية ولجان المقاطعات المعنية بتنفيذ اتفاق السلام والسلطات المحلية، وذلك من أجل تعزيز اتفاقات السلام المحلية البالغ عددها 11 اتفاقاً ومعالجة النزاعات الناشئة المحتملة الجديدة على المستويين المحلي والإقليمي بهدف الحد من العنف المجتمعي، وتيسير حرية الحركة، وتخفيف العنف المتعلق بالانتخابات والترحال، والتحضير للعودة السلمية للمشردين داخلياً وللاجئين

• تنظيم 10 دورات توعية لأعضاء لجان السلام المحلية و/أو الوطنية، بما في ذلك اللجنة التقنية المعنية بالأمن ولجان المقاطعات المعنية بتنفيذ الاتفاق المتعلق بإدراج الشواغل المتعلقة بالأطفال وحمايتهم في مبادرات السلام واتفاق السلام

• تقديم المساعدة يومية السلطة الوطنية للانتخابات من خلال الاشتراك معها في موقع واحد، وعقد اجتماعات شهرية مع السلطات الوطنية من أجل دعم التحضيرات التقنية، فما في ذلك إصدار قائمة الناخبين النهائية، ورصد وتنفيذ الإطار القانوني والأدلة الإجرائية اللازمين لتنظيم انتخابات رئاسية وتشريعية شاملة للجميع، ودعم الجهود المبذولة لزيادة تمثيل النساء المنتخبات إلى 35 في المائة على الأقل وإدارة الطعون في نتائج الانتخابات أو الاعتراضات عليها

• تنظيم برنامج تدريبي لما يصل إلى 20 000 موظف من موظفي مراكز الاقتراع وحلقة عمل واحدة في بانغي لتوحيد محتوى التدريب ومنهجية مسري التدريب

• تقديم المساعدة التقنية والعملياتية يومية إلى السلطة الوطنية للانتخابات من جانب الموظفين الميدانيين في المجال الانتخابي في 17 مكتباً ميدانياً بشأن تنفيذ برامج التثقيف المدني وتوعية الناخبين وتدريب موظفي مراكز الاقتراع والتدريب على التخطيط والتوزيع اللوجستيين لبطاقات الناخبين والمواد الانتخابية واسترجاع نتائج الانتخابات

• عقد 10 اجتماعات لدعم وزارة الخارجية في متابعة اجتماعات اللجان المشتركة المعقودة في عام 2019 مع الكامرون وجمهورية الكونغو، ولتيسير إعادة تفعيل اللجان المشتركة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية وتشاد والسودان في الفترة 2021/2020

- تقديم الدعم التقني أسبوعياً لمتابعة تنفيذ الأحكام والتوصيات المقدمة من اللجان المشتركة على الصعيد الوطني ولجانها الفرعية على الصعيد العابر للحدود
- عقد اجتماعات شهرية لتقديم الدعم المتكامل لأربع مبادرات عابرة للحدود من قِبَل السلطات المحلية بهدف معالجة مسائل الأمن المحلي وحماية المدنيين وغيرهما من المسائل العابرة للحدود المرتبطة بالترحال والاتجار بالأسلحة الصغيرة ونشاط العناصر المسلحة، وذلك في سبيل تطبيع العلاقات الثنائية مع البلدان المجاورة
- عقد 6 اجتماعات استشارية مع الجهات المعنية الوطنية والإقليمية من أجل دعم تنفيذ اتفاق السلام واجتماعين نصف سنويين لفريق الدعم الدولي المعني بجمهورية أفريقيا الوسطى، بالتعاون مع الشركاء، وذلك بهدف دعم تنفيذ اتفاق السلام
- عقد 9 اجتماعات للجنة التنفيذية للمتابعة أو اجتماعات استراتيجية رفيعة المستوى بشأن عملية السلام الوطنية من أجل كفالة تنفيذ التوصيات الصادرة عن اللجنة وفي الاجتماعات الشهرية للجنة الوطنية لتنفيذ اتفاق السلام المدعومة من قِبَل البعثة بهدف تنسيق التنفيذ العام لاتفاق السلام وتسوية المسائل الإقليمية المثارة من خلال لجان المقاطعات المعنية بتنفيذ اتفاق السلام
- عقد 12 جلسة عن طريق التداول بالفيديو بين اللجنة الوطنية المعنية بتنفيذ اتفاق السلام والأمانة التقنية للجنة التنفيذية للمتابعة والولاية في 16 مقاطعة وفي مدينة بانغي من أجل مناقشة تنفيذ اتفاق السلام في الميدان
- عقد حلقتي عمل لبناء القدرات بشأن تقنيات الحملات الانتخابية المسؤولة لفائدة الأحزاب السياسية (الانتخابات الرئاسية والتشريعية) وحلقتي عمل لنشر قانون الأحزاب السياسية ومدونة قواعد السلوك للأحزاب السياسية التي تقدّم مرشحين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية
- عقد اجتماع مع الأحزاب السياسية لإقرار ميثاق الأحزاب السياسية بشأن التكافؤ بين الجنسين من أجل دعم مشاركة النساء في السياسة
- إجراء 6 مبادرات وساطة محلية أو حوار محلي لفائدة 200 مشارك في بؤر التوتر في الميدان، من أجل تعزيز الثقة بين السلطات المحلية والمجتمع المدني والحد من تأثير العنف على السكان والتحصير لعملية انتخابية سلمية
- عقد 144 اجتماعاً على مستوى المقاطعات مع القادة والأحزاب السياسية والمرشحين في الانتخابات من أجل تيسير إجراء الانتخابات الوطنية والمحلية في أجواء سلمية والتقيّد بمدونة قواعد السلوك للأحزاب السياسية، من بينها 36 اجتماعاً على الأقل تتمثل في حلقات عمل تركز على مسائل سياسية وتقنية محدّدة
- إجراء 50 إحاطة بين البعثة ورئيس جمهورية أفريقيا الوسطى ورئيس وزرائها ووزير الإعلام فيها لتعزيز الحوار مع الحكومة، دعماً لاتفاق السلام وللتحصير للانتخابات
- إجراء 30 زيارة ميدانية وعقد 5 اجتماعات تداول بالفيديو دعماً لتواصل أعضاء البرلمان مع دوائهم الانتخابية ومع السلطات المحلية بشأن اتفاق السلام والانتخابات
- عقد 16 حلقة عمل لبناء قدرات 480 عضوة من عضوات المنظمات والشبكات النسائية فيما يتعلق بخطة العمل الوطنية الموضوعة مؤخراً بشأن النساء والسلام والأمن (قرار مجلس الأمن 1325 (2000)) والدور القيادي للمرأة وتوطيد السلام من أجل كفالة مشاركة ومساهمة النساء بفعالية في عمليات السلام على المستوى المحلي
- تولي نساء قيادة 32 إجراء ذي أولوية/مبادرة ذات أولوية ودعم البعثة تلك الإجراءات والمبادرات من أجل مساندة العمليات السلمية والحلول السياسية على المستوى المحلي ومستوى القاعدة الشعبية في 16 مقاطعة
- عقد 16 حلقة عمل للتوعية لصالح 320 من أفراد السلطات المحلية و 320 من قادة المجتمعات المحلية، و 580 من قادة وقائدات المنظمات النسائية والشبابية بشأن المشاركة السياسية للمرأة، مع إعداد خطط عمل للتعبئة الاجتماعية لصالح مشاركة النساء والشباب في مختلف مراحل العملية الانتخابية في بانغي والأقاليم

- تنظيم حملة اتصال استراتيجية تستهدف الجهات الفاعلة السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات المنظمة من الفئات الضعيفة ووسائل الإعلام وعموم السكان من أجل دعم اتفاق السلام وتولي المسؤولية عنه ومن أجل المشاركة في الانتخابات

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجاز المتوقع

- 2-2-2 إحرار تقدم نحو تنفيذ تدابير لإصلاح قطاع الأمن وتحقيق استقراره، بما في ذلك السياسة الأمنية الوطنية واستراتيجية إصلاح قطاع الأمن، بما يشمل الخطط القطاعية
- 1-2-2 التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية والخطط القطاعية (2018/2019: استراتيجيتان و 6 خطط قطاعية؛ 2019/2020: 7 خطط؛ 2020/2021: إطار معياري لخطة قطاعية)
- 2-2-2 عدد المقاتلين السابقين الذين جرى فحص سجلاتهم الشخصية لأغراض ضمهم إلى قوات الدفاع الوطني، نتيجة لتفعيل خطة الإدماج الوطني (2018/2019: لا ينطبق؛ 2019/2020: لا ينطبق؛ 2021/2020: 200)
- 2-2-3 عدد أفراد قوات الدفاع والأمن الداخلي الذين جرى فحص سجلاتهم الشخصية (2018/2019: 3 000؛ 2019/2020: 1 000؛ 2021/2020: 1 000)
- 2-2-4 عدد أفراد قوات الأمن الداخلي المنشورين في جميع أرجاء الإقليم الوطني (2018/2019: لا ينطبق؛ 2019/2020: 1 064؛ 2021/2020: 1 200)
- 2-2-5 عدد أفراد قوات الدفاع الوطني المنشورين في جميع أرجاء الإقليم الوطني (2018/2019: لا ينطبق؛ 2019/2020: 1 308؛ 2021/2020: 1 500)

## النواتج

- 22 مرفق تخزين مخصصاً للأسلحة والذخيرة تابعاً لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في اثنتين من مناطق الدفاع، وأنشطة تدريبية شهرية نظرية وعملية لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في هذا الصدد، بما في ذلك تدريب المدربين
- تقديم مساعدة تقنية شهرية من أجل تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وخطة العمل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة اللتين وضعتهما اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع، بما في ذلك دعم المشاركة في الاجتماع السنوي الدولي للمدراء الوطنيين لبرامج الإجراءات المتعلقة بالألغام ومستشاري الأمم المتحدة، وإعداد معايير ووثائق وطنية، والمشاركة في الاجتماعات ذات الصلة بالموضوع
- تدريب واحد ومدربي قوات الدفاع الوطني و 6 دورات/أنشطة تدريبية لوحدات الأمن المختلطة الخاصة بشأن حقوق الأطفال وحمايتهم
- عقد 60 حلقة عمل لفائدة 1 800 فرداً من أفراد قوات الأمن الداخلي، منهم 500 امرأة، لإسداء المشورة التقنية والتوجيه بشأن أنشطة الشرطة الرئيسية فيما يتعلق بالانتخابات مع استخدام المنظورات الجنسانية، بما في ذلك النظام العام والأمن العام في سياق انتخابي، بهدف تجنّب الخسائر في الأرواح الناجمة عن العنف الانتخابي

- عقد اجتماعات شهرية مع السلطات الوطنية لإسداء المشور الاستراتيجية وتقديم المساعدة التقنية بشأن المسائل المتعلقة بالأمن الداخلي، لا سيما في سياق العملية الانتخابية، و 4 حلقات عمل لدعم تنفيذ خطة تعميم مراعاة المنظور الجنساني الخاصة بقوات الأمن الداخلي، فضلاً عن تقديم الدعم اليومي لقوات الأمن الداخلي من خلال الاشتراك في المواقع معهم والرصد والتوجيه وإسداء المشورة
- تنظيم حلقة عمل لدعم ترويج سياسات الانضباط لقوات الأمن الداخلي، و 4 دورات تدريبية وأنشطة توعية شهرية لدعم جهود مكافحة الرشوة، وأنشطة الرصد والإرشاد والتوجيه اليومية مع المفتشيات المركزية
- عقد 6 اجتماعات مع الفريق العامل المعني بالتنسيق الدولي لإصلاح قطاع الأمن بالتعاون مع الشركاء الرئيسيين، بما في ذلك الوفد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي للتدريب العسكري وشرطة الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، و 4 اجتماعات لإصلاح قطاع الأمن دعماً لتنسيق المساعدة الدولية وتعبئة الموارد لصالح المبادرات المتعلقة بقطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى
- تنظيم حلقتي عمل دعماً للجهود الوطنية المتعلقة بقطاع الأمن الرامية إلى تنفيذ الخطط القطاعية المصنّقة عليها، بما في ذلك تقديم الدعم الاستراتيجي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق أنشطة التنفيذ، دعماً لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح قطاع الأمن
- عقد 6 اجتماعات تنسيقية و 3 حلقات عمل لمساعدة الجهات الفاعلة الوطنية في مجال إصلاح قطاع الأمن في تحسين آليات الرقابة الداخلية والخارجية المتعلقة بالحوكمة والرقابة الديمقراطية على قطاع الأمن
- عقد 10 اجتماعات مع اللجنة التوجيهية المعنية بالإدماج من أجل تقديم الدعم الاستراتيجي والتقني بشأن إدماج المقاتلين السابقين في قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، وحلقة عمل لتدريب المدربين بشأن تنفيذ المناهج المتعلقة بإدماج المقاتلين السابقين في قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي
- عقد 10 اجتماعات مع الجهات المعنية الوطنية والدولية بشأن الدعم الاستراتيجي والتقني لتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق قطاع الأمن في جمهورية أفريقيا الوسطى
- عقد 15 اجتماعاً مع الجهات المعنية الدولية والوطنية لتنسيق ومآزرة عملية عام 2021 لتجنيد قوات الدفاع على نطاق البلد، بما في ذلك تقديم الدعم الاستراتيجي في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومساعدة النظراء الوطنيين في وضع آلية للموارد البشرية والحفاظ عليها من أجل إدارة ومواصلة عمليات التحقق من الأفراد
- عقد اجتماعات أسبوعية مع الجهات الرئيسية المعنية بالأمن بشأن تنفيذ عملية إعادة بسط سلطة الدولة من أجل كفالة الاتساق في نشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي
- تنظيم 6 بعثات تقييم مشترك ميدانية لدعم الشركاء الوطنيين في قياس فعالية عمليات نشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي واستدامتها وما شهدته من تحول وتأثيرها على السلام والأمن
- عقد 20 اجتماعاً مع الأطراف المعنية الدولية والوطنية بشأن تنفيذ خطة وزارة الدفاع المتعلقة بإنشاء البنى التحتية، التي تتضمن تعبئة الموارد وأنشطة التدريب المتخصص والحصول على سندات ملكية القطع الأرضية المخصصة لإنشاء للحاميات
- عقد 5 اجتماعات وحلقتي عمل مع الشركاء الوطنيين والدوليين الرئيسيين دعماً لتنفيذ استراتيجية قطاعية لإدارة الحدود وأمن التعدين والإشراف على المناجم
- تنظيم حملة واحدة في مجال التعبئة المجتمعية وأنشطة إعلامية، بما يشمل إشراك الشركاء الوطنيين وبناء قدراتهم من أجل زيادة فهمهم لعملية إصلاح قطاع الأمن وتقديم الدعم لها، فضلاً عن إعادة نشر قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي

- 3-2 إحرار تقدم في تنفيذ استراتيجية وطنية للحد من العنف المجتمعي وتنفيذ أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج
- 2-3-1 عدد أفراد الجماعات المسلحة الجدد الذين جرى نزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم في مجتمعاتهم المحلية (2018/2019: 261؛ 2019/2020: 2 000؛ 2021/2020: 2 000)
- 2-3-2 عدد المستفيدين المشاركين في برنامج الحد من العنف المجتمعي (2018/2019: 4 840؛ 2019/2020: 12 500؛ 2021/2020: 3 500 (30 في المائة منهم نساء))
- 2-2-3 عدد أفراد قوات الدفاع والأمن الداخلي الذين جرى فحص سجلاتهم الشخصية (2018/2019: 3 000؛ 2019/2020: 1 000؛ 2021/2020: 1 000)
- 2-3-3 زيادة في النسبة المئوية للشعور الإيجابي بالأمن في المجتمعات المحلية التي تنفذ فيها برامج للحد من العنف المجتمعي، استناداً إلى الدراسات الاستقصائية التي أجريت (2018/2019: 10 في المائة؛ 2019/2020: 20 في المائة؛ 2021/2020: 30 في المائة)

## النواتج

- عقد 12 اجتماعاً مع الجهات الفاعلة الوطنية والدولية المعنية، بما في ذلك الجهات المانحة، من أجل تبادل المعلومات والتأزر في تنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرنامج الحد من العنف المجتمعي
- تلقي 2 000 مقالاً دعماً في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من أجل الإسهام في تحقيق الاستقرار في مواقع مستهدفة ضمن الإطار الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبما يتماشى مع أحكام اتفاق السلام
- استعادة 3 500 من أفراد المجتمعات المحلية من برامج الحد من العنف المجتمعي (30 في المائة منهم نساء)، من بينهم الشباب المعرضون لخطر التجنيد من قبل الجماعات المسلحة وكذلك العناصر المرتبطة بتلك الجماعات
- 12 زيارة متقلة في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من أجل توعية الجماعات المسلحة بمشاركة الأطفال في العملية والتحقق من وجود أطفال مرشحين للاستعادة من البرنامج الوطني لنزع سلاح الأطفال وتسريحهم وإعادة إدماجهم
- حملة واحدة في مجال التعبئة المجتمعية الوطنية و 6 مناسبات إعلامية عامة من أجل زيادة فهم المجتمعات المحلية المعنية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وبرنامج الحد من العنف المجتمعي ودعم تلك المجتمعات المحلية للبرنامجين وتوليها المسؤولية عنهما

## العوامل الخارجية

استعداد الأطراف للتقيّد بالتزاماتها في إطار اتفاق السلام، واتفاق الجماعات المسلحة على المشاركة بشكل متزايد في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، واستخدام العملية الانتخابية سياسياً، وقدرة الحكومة على إجراء انتخابات حرة ونزيهة وتتسم بالمصداقية

## الموارد البشرية: العنصر 2، دعم العملية السياسية وعملية السلام والمصالحة

المجموع	متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون <sup>(أ)</sup>	الموظفون الدوليون					و أ ع - أ ع م	
			المجموع	الخدمة الميدانية الفرعية	ف-3	ف-5	مد-2		
<b>شعبة الشؤون السياسية</b>									
50	14	3	33	2	17	12	2		الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
50	14	3	33	2	17	12	2		الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
<b>قسم نزع السلاح والتسريح وإعادة الإجماع</b>									
29	8	5	16	2	8	5	1	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
29	8	5	16	2	8	5	1	-	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
<b>دائرة إصلاح قطاع الأمن</b>									
11	2	2	7	1	2	3	1	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
11	2	2	7	1	2	3	1	-	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
<b>دائرة الشؤون الانتخابية</b>									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(ب)</sup> للفترة 2020/2019
68	37	1	30	1	22	6	1	-	الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة 2021/2020
68	37	1	30	1	22	6	1	-	صافي التغيير
<b>مجموع الوظائف المؤقتة</b>									
-	-	-	-	-	-	-	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(ب)</sup> للفترة 2020/2019
68	37	1	30	1	22	6	1	-	الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة 2021/2020
68	37	1	30	1	22	6	1	-	صافي التغيير
<b>مجموع الوظائف</b>									
90	24	10	56	5	27	20	4	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
90	24	10	56	5	27	20	4	-	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
-	-	-	-	-	-	-	-	-	
<b>المجموع</b>									
90	24	10	56	5	27	20	4	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
158	61	11	86	6	49	26	5	-	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
68	37	1	30	1	22	6	1	-	صافي التغيير

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين من فئة الخدمات العامة.

(ب) مموله في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

الموظفون الدوليون: زيادة قدرها 30 وظيفة مؤقتة

الموظفون الوطنيون: زيادة قدرها وظيفة مؤقتة واحدة

متطوعو الأمم المتحدة: زيادة قدرها 37 وظيفة مؤقتة

## دائرة الشؤون الانتخابية

الجدول 6

### الموارد البشرية: دائرة الشؤون الانتخابية

الوظائف				
البيان	الإجراء	اللقب الوظيفي	الرتبة	التغيير
	إنشاء	موظف رئيسي لشؤون الانتخابات	مد-1	1+
	إنشاء	موظف لشؤون الانتخابات	ف-4	6+
	إنشاء	موظف لشؤون الانتخابات	ف-3	22+
	إنشاء	مساعد إداري	خ م	1+
	إنشاء	سائق	خ ع و	1+
	إنشاء	موظف لشؤون الانتخابات	م أم	3+
	إنشاء	مستشارون انتخابيون	م أم	34+
		(انظر الجدول 5)		68+
				المجموع

69 - كلف مجلس الأمن البعثة، في قراره 2499 (2019)، بمساعدة سلطات جمهورية أفريقيا الوسطى في التحضير للانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية في عامي 2020 و 2021 وإجرائها عن طريق القيام بالمساعي الحميدة وتقديم الدعم الأمني والتشغيلي واللوجستي و، حسب الاقتضاء، التقني، لا سيما من أجل تيسير الوصول إلى المناطق النائية، ومن خلال تقديم المساعدة الانتخابية الدولية. وفي هذا الصدد، ستقدم البعثة الدعم التقني للحكومة، من خلال السلطة الوطنية للانتخابات والجهات المعنية الوطنية ذات الصلة، في التحضير للعملية الانتخابية وتنفيذها، بهدف تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة للجميع. وسيركز الدعم التقني الذي تقدمه البعثة على ما يلي: (أ) التخطيط لتسجيل الناخبين وإجراؤه؛ و (ب) دعم تنفيذ الإطار القانوني الانتخابي المنقح؛ و (ج) وضع خريطة الطريق الانتخابية وتحديثها وتنفيذها، بما في ذلك وضع جدول زمني تشغيلي، وميزانية شاملة، وبرامج للتدريب والتتقيف وخطط تنفيذية ولوجستية. وسترمي البعثة إلى تقوية المسؤولية الوطنية وتعزيز قدرات الجهات الوطنية المعنية بالانتخابات على إدارة العملية الانتخابية بشكل مستقل، استناداً إلى الدروس المستفادة من انتخابات 2015-2016. وستعمل البعثة بطريقة متكاملة مع فريق المشروع الانتخابي التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مع مراعاة المنهجية المتعلقة بتسجيل الناخبين، والتسلسل الزمني للانتخابات، ومشاركة المرأة واللاجئين والمشردين داخلياً، فضلاً عن إنشاء الإدارة الانتخابية في المقاطعات الست عشرة وفي بانغي.

70 - وستيسر البعثة أيضاً التنسيق داخلها وداخل فريق الأمم المتحدة القطري، وكذلك بين الشركاء الدوليين والمؤسسات الوطنية. ويرمي هذا التنسيق إلى تعبئة الموارد اللازمة لتمويل العملية الانتخابية،

ومتابعة أوجه التقدم المحرز في العملية والإبلاغ عنها من أجل كفالة الشفافية والمساءلة وتحديد أوجه القصور والحلول المحتملة دعماً لما تبذله البعثة من مساعي حميدة. وستتسنى البعثة فرياً انتخابياً متكاملاً مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعزيز الدعم المنسق المقدم من الأمم المتحدة للإشراف على منابر الحوار والخطط الأمنية وخطط الدعم التشغيلي للعملية الانتخابية.

71 - وستوفر البعثة المساعدة التقنية للسلطة الوطنية للانتخابات فيما يلي: (أ) إعداد استراتيجيات وإجراءات وأدوات وهياكل لكفالة حصول موظفيها، بمن فيهم موظفو تسجيل الناخبين وموظفو مراكز الاقتراع، على التدريب المناسب لإجراء عمليات انتخابية تفي بالمتطلبات التقنية والقانونية؛ و (ب) الترويج لمشاركة المرأة في العمليات الانتخابية؛ و (ج) تنفيذ الإطار القانوني الانتخابي المنقح وإنشاء آلية للشكاوى الانتخابية، فضلاً عن التفاعل مع المؤسسات القضائية لجمهورية أفريقيا الوسطى بشأن تسوية المنازعات الانتخابية؛ و (د) وضع وتصميم الهياكل والبرمجيات والمعدات المادية الحاسوبية اللازمة لإنشاء قاعدة البيانات الإلكترونية لقائمة الناخبين وتعهدها وجمع نتائج الانتخابات. وستقدم البعثة أيضاً الدعم إلى الجهات المعنية الوطنية في تصميم وتنفيذ أدلة إجرائية من أجل تيسير إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية ذات مصداقية وشاملة للجميع. وستساعد البعثة السلطة الوطنية للانتخابات وسائر الجهات المعنية الوطنية ذات الصلة في تصميم وحدة استراتيجية للاتصال وتوعية الناخبين والتثقيف المدني وأدوات لبناء القدرات ترمي إلى كفالة إطلاع الناخبين على المناسبات المتعلقة بتسجيل الناخبين والتصويت، وعلى كيفية المشاركة ودواعيها، مع الترويج أيضاً في الوقت نفسه لمشاركة المرأة من خلال مواد وممارسات التثقيف المدني.

72 - وستدعم البعثة تخطيط وتنسيق اللوجستيات الانتخابية، وستساعد على التحديد التقني للمعدات والمواد الانتخابية، وفي تصميم الوحدات التدريبية الخاصة باللوجستيات والإجراءات والأدوات العملية المستخدمة فيها، مع التركيز على بناء القدرات اللوجستية للسلطة الوطنية للانتخابات في مجالات التخزين وإدارة المخزون والتوزيع. وستدعم البعثة أيضاً السلطة في صياغة خطة أمن الانتخابات، وفي إعداد وحدات التدريب في مجال الانتخابات لقوات الأمن الدولية والمحلية وستقدم المساعدة في إنشاء هياكل تنسيق الانتخابات. وستساعد البعثة أيضاً السلطة في التخطيط والتنسيق لنشر وإدارة مكاتبها الميدانية في جميع أنحاء البلد. وستجري البعثة تحليلاً منتظماً للمعلومات على أرض الواقع، وستُعد تقارير مرحلية، وستنسق وتُيسر تبادل المعلومات بين مختلف الجهات المعنية.

73 - ومن أجل تنفيذ ولاية البعثة الموجهة نحو دعم عملية السلام من خلال انتخابات ناجحة، يُقترح إنشاء دائرة للشؤون الانتخابية تضم عدداً مجموعته 31 وظيفة من وظائف المساعدة المؤقتة العامة و 37 وظيفة مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة مبيّنة في الجدول 6. وتحت قيادة موظف رئيسي لشؤون الانتخابات (مد-1)، ستدعم الدائرة السلطة الوطنية للانتخابات، سواء في مقرها أو على مستوى المقاطعات، بخبراء ومستشارين انتخابيين تابعين للأمم المتحدة مؤهلين وذوي خبرات مناسبة سيجري توظيفهم من خلال القائمة الانتخابية للأمم المتحدة. وخلال فترات الذروة التشغيلية، ستُسخر الدائرة الخبرات الانتخابية لذوي الخبرة الانتخابية من الأفراد على نطاق عناصر البعثة، وسيكفون بمساعدة البعثة في التعامل مع عبء العمل المطلوب في الفترة الحرجة وفي التواريخ التي ستجري فيها الانتخابات وحواليها.

74 - وستكفل البعثة التغطية الإقليمية من خلال نشر موظف لشؤون الانتخابات/مستشار إقليمي، ومستشار للشؤون اللوجستية الانتخابية، ومستشار معني بالتثقيف المدني في مجال الانتخابات وتسجيل الناخبين في كل مقاطعة من المقاطعات الست عشرة وفي بانغي. وسينسق هؤلاء الموظفون مع جميع

الأطراف المعنية والشركاء المعنيين بالانتخابات، بما في ذلك كيانات الأمم المتحدة الموجودة على أرض الواقع، وتقديم الدعم التقني واللوجستي إلى الفروع المحلية للسلطة الوطنية للانتخابات.

75 - وستقدم دائرة الشؤون الانتخابية المقترحة قدرة احتياطية لدعم الحكومة، من خلال السلطة الوطنية للانتخابات والجهات المعنية بالانتخابات في إعداد وإجراء تسجيل الناخبين والانتخابات الرئاسية والتشريعية والمحلية. وسيتمركز الموظف الرئيسي لشؤون الانتخابات في بانغي وسيكون مسؤولاً، تحت قيادة نائب الممثل الخاص للأمين العام/المنسق المقيم/المنسق الشؤون الإنسانية، عن تنسيق وتنفيذ الولاية الانتخابية للبعثة، بما في ذلك إدارة العنصر الانتخابي في مقر البعثة وفي المكاتب الميدانية على السواء، فضلاً عن تقديم المساعدة الانتخابية الدولية، حسب الاقتضاء. وسيتولى شاغل الوظيفة أيضاً إدارة تخطيط وتنفيذ جميع جوانب المساعدة الانتخابية المقدمة من الأمم المتحدة والإشراف عليها، وهي مساعدة مقدمة من خلال تسلسل قيادي واحد من جانب مختلف كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك البعثة ووكالات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وسيؤدي الموظف الرئيسي لشؤون الانتخابات المشورة إلى السلطة بشأن تنفيذ أنشطة وبرامج الدعم الانتخابي طوال العملية الانتخابية.

### العنصر 3: مكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

76 - ستواصل البعثة، بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري، تقديم الدعم للحكومة في تعزيز الآليات القضائية الوطنية، والمساعدة في إنشاء هيكل إضافية تتناول المصالحة الوطنية والمساءلة، وتدعم إعادة إرساء سلطة الدولة وبسطها، بالتوازي مع مبادرات السلام الحالية، وكذلك تعزيز التماسك الاجتماعي، وسيادة القانون، ومكافحة الإفلات من العقاب. وستتسق البعثة مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها وغيرها من الجهات الشريكة التقنية والمالية، على النحو الوارد بيانه في الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام للفترة 2017-2021، وفي إطار عمل الأمم المتحدة لبناء السلام والمساعدة الإنمائية. وفي هذا السياق، ستواصل البعثة التركيز على الأولويات الفورية والقصيرة والمتوسطة الأجل في المناطق التي استُعيد فيها الأمن، لدعم بسط سلطة الدولة، وتوفير الخدمات الاجتماعية الأساسية في جميع أنحاء البلد. أما الجهات الشريكة الأقدر على تحقيق الأهداف الإنمائية الطويلة الأجل والأنسب لذلك فستشرع في انتقالها نحو الأخذ بزمام المبادرة في تلك المجالات دعماً لاستراتيجية الخروج النهائي للبعثة.

77 - وستواصل البعثة دعم الحكومة في مكافحة الإفلات من العقاب وفي جهودها الرامية إلى مقاضاة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، مع ضمان تمتع الضحايا ومن عانوا من العنف المطول بحقوقهم في العدالة والحقيقة والجبر و ضمانات عدم التعرض لذلك من جديد، وتقديم الدعم لهم والنظر في مظالمهم. وسيتضمن النهج الشامل الذي تتبعه البعثة تقديم الدعم في مجال أداء مهام نظام العدالة العادي والمحكمة الجنائية الخاصة بهدف معالجة الجرائم الخطيرة المرتكبة أثناء الأزمة وانتهاكاً لاتفاق السلام. وبالتعاون مع جهات شريكة دولية، ستركز بعثة الأمم المتحدة المتكاملة على تقديم الدعم للمحكمة، مع التركيز على دعم المدعي الخاص في تنفيذ استراتيجية المحكمة المتعلقة بالتحقيق والمقاضاة. وستعزز البعثة أيضاً قلم المحكمة من خلال تفعيل خدماته بالكامل ودعم المحكمة في زيادة أنشطتها في مجال التوعية والاتصال لتوعية الجمهور بدور المحكمة وإجراءاتها، مع تنمية العلاقات مع سائر المحاكم الوطنية من أجل تعزيز النظام القضائي في جميع أنحاء البلد. وستواصل البعثة تنسيق

المساعدة الدولية في دعم مؤسسات العدالة والمؤسسات الإصلاحية، مع التركيز على تعزيز تعبئة الموارد لتمكين المحكمة من العمل بفعالية ومن الاستفادة بشكل متزايد من إدارة ودعم الشركاء.

78 - وبالإضافة إلى ذلك، ستساعد البعثة وزارة العدل في تنفيذ السياسة الاستراتيجية والإصلاحية المتعلقة بقطاع العدالة ودعم النشر المستدام والمتزايد للقضاة ورؤساء القلم خارج بانغي. وستكفل البعثة، في اضطلاعها بأنشطتها، أن تكون العناصر الفاعلة القضائية مطلعة بشكل جيد على المسائل المتصلة بقانون الانتخابات ومدربة بشكل مناسب عليها.

79 - ويهدف دعم النظام العام الأساسي، ستواصل البعثة تنفيذ تدابير مؤقتة عاجلة لاعتقال و/أو دعم اعتقال المسؤولين عن التحريض على العنف وعرقلة عملية السلام، وكذلك المسؤولين عن الجرائم الخطيرة ضد السكان المدنيين والجهات الفاعلة الدولية. وإضافة إلى ذلك، ستتولى البعثة، بالتعاون مع جهات شريكة، تقديم الدعم إلى الحكومة في وضع آليات أعم للعدالة الانتقالية، مع بذل جهود متضافرة لضمان أن تتقيد تلك الآليات بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وأن تتصدى للعنف الجنساني، وأن تعالج المسائل المتعلقة بحماية الضحايا والشهود. وتمشياً مع التزام الحكومة في إطار اتفاق السلام، ستدعم البعثة التفعيل الكامل للجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، من خلال دعم المبادئ التوجيهية المتعلقة بالسعي إلى الحقيقة التي تتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان وتنفيذ توصياتها، في ظل تشاور واسع النطاق مع مواطني أفريقيا الوسطى. وستكفل الجهود المنسقة والمتسقة إسهام جميع آليات العدالة في نداء شعب أفريقيا الوسطى الذي يطالب بالعدل وتوافق تلك الجهود مع اتفاق السلام ومع العملية السياسية وعملية المصالحة بشكل أعم.

80 - وستواصل البعثة تعزيز ما تقدمه من دعم لتنفيذ استراتيجية استعادة وبسط سلطة الدولة من خلال مواصلة تقديم المساعدة إلى الحكومة وإلى الجهات الشريكة لإنفاذ نشر السلطات المحلية وتوسيع نطاقه (الولاية ونوابهم، ورؤساء البلديات، ورؤساء المناطق، وموظفو الخدمة المدنية ذوو الصلة)، والجهات الفاعلة في السلك القضائي والمؤسسات الإصلاحية وقوات الأمن الداخلي. وستجرى عمليات النشر هذه بالتوازي مع المبادرات السياسية الرامية إلى ضمان تحقيق قبول عام وشرعية أوسع، وإلى تهيئة ظروف تفضي إلى تعزيز الحكم المحلي واللامركزية وتتيح إجراء الانتخابات الوطنية والمحلية، وفقاً للجدول الزمني المتفق عليه والمقتضيات الدستورية. وعلى نحو أكثر تحديداً، ستقدم البعثة الدعم التقني واللوجستي للجهات الفاعلة الحكومية على الصعيد المحلي في تعزيز مسؤولية الجهات الإقليمية والمحلية عن الاستراتيجية الوطنية لاستعادة سلطة الدولة وتقييم تنفيذها الجاري. ولهذا الغرض، ستوفر البعثة الإرشاد للجان المعنية باستعادة سلطة الدولة، وبالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الثنائيين، ستدعم الإدارة الإقليمية في معالجة مواطن الضعف في مجال الحوكمة وتحسين ما يقدم من خدمات. وستواصل البعثة إعطاء الأولوية لنشر أفراد الشرطة والدرك وموظفي المحاكم والسجون، مع مراعاة أثر الجهات الشريكة الأخرى وقابلية استمرارها ووجودها والدروس المستفادة عند تحديد التوزيع الجغرافي الاستراتيجي. وسيقدم الدعم لتحسين أداء المؤسسات القضائية واستقلاليتها ونزع الطابع العسكري عن نظام السجون، بوسائل تشمل تعزيز قدرة الهيئات القضائية على إجراء التحقيقات والمقاضاة بحيث يتسنى للدولة البدء في الاضطلاع بقدر أكبر من المسؤولية عن سيادة القانون وسير عمل نظام العدالة الجنائية.

- 1-3 تعزيز آليات العدالة الانتقالية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الخاصة، وتحسين القدرة على مكافحة الإفلات من العقاب  
1-1-3 عدد العمليات الجديدة المحددة الأهداف التي تنفذها الشرطة والدرك الوطنيان بالتعاون مع البعثة (2018/2019: 31؛ 2019/2020: 20، 2020/2021: 20)
- 2-1-3 زيادة في عدد آليات العدالة الانتقالية، إضافة إلى المحكمة الجنائية الخاصة، القادرة على أداء مهامها والممتثلة للمعايير الدولية لحقوق الإنسان (2018/2019: 1؛ 2019/2020: 4؛ 2021/2020: 2)
- 3-1-3 عدد التحقيقات الأولية التي ينجزها المدعي الخاص للمحكمة الجنائية الخاصة والتي تحال إلى قضاة التحقيق (2018/2019: 2؛ 2019/2020: 5، 2021/2020: 7)
- 4-1-3 زيادة عدد القضاة ورؤساء القلم العاملين في المحكمة الجنائية الخاصة (2018/2019: 16؛ 2019/2020: 19؛ 2021/2020: 29)
- 5-1-3 عدد حالات العنف الجنسي المتصل بالنزاع التي تحقق فيها المحاكم (2018/2019: لا ينطبق؛ 2019/2020: 3؛ 2021/2020: 10)

## النواتج

- تنظيم 10 دورات تدريبية لفائدة مفوضي لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة في المستقبل، وحلقتي عمل للخبراء بشأن سير عمل اللجنة، بما في ذلك وضع النظام الداخلي والميزانية، و 5 دورات تدريبية على التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان أعدت من أجل موظفي اللجنة، وحلقتي عمل للخبراء لدعم منبر المجتمع المدني ورابطات الضحايا من أجل المساهمة في أعمال اللجنة، و 10 دورات للتوعية في مجال الترويج لولاية اللجنة وتنفيذها، فضلا عن صياغة منهجيات البحث عن الحقيقة بما يتماشى مع مبادئ حقوق الإنسان
- دعم البعثة قضيتين تجريبيتين لآليات البحث عن الحقيقة والمصالحة، للتحقق من صحة المنهجيات، مع مراعاة مبادئ حماية المدنيين
- إجراء 20 عملية تحقق، بما في ذلك عمليات تحقق بشأن انتهاكات جسيمة لحقوق الطفل، بغرض دعم إدماج الجماعات المسلحة في قوات الدفاع الوطني وقوات الأمن الداخلي والتجنيد فيها
- تنظيم حلقتي عمل تشريعتين وحكومتين و 16 نشاطا للتوعية بشأن أداء الصندوق الاستئماني المنشأ لأغراض التعويضات، بالتعاون مع رابطات الضحايا، من أجل دعم الحكومة في وضع الإطار القانوني لإدارة/حوكمة الصندوق الاستئماني وتكميله
- تنظيم حلقتي عمل للخبراء للدعوة إلى التنفيذ الكامل للاستراتيجية الوطنية لحماية الضحايا والشهود ودعم ذلك التنفيذ ووضع سياسة للتحقق تتولى المسؤولية عنها جهات وطنية

- عقد 12 جلسة إحاطة بشأن آليات وتنفيذ سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان، تشمل 4 دورات مع مختلف عناصر البعثة وكيانات الأمم المتحدة التي تقدم الدعم لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في جمهورية أفريقيا الوسطى و 4 جلسات مع قوات الدفاع والأمن الداخلي لجمهورية أفريقيا الوسطى و 4 جلسات مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، دعماً لتعميم مراعاة تلك السياسة
- إجراء 100 تقييم فردي للمخاطر لما تقدمه البعثة من دعم لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في جمهورية أفريقيا الوسطى
- تنظيم 3 حلقات عمل تدريبية لقضاة المحكمة الجنائية الخاصة وموظفيها، تشمل حلقة عمل تدريبية واحدة بشأن محاكمة مرتكبي الجرائم الخطيرة، وحلقة عمل تدريبية واحدة بشأن القانون الجنائي الدولي وحماية الضحايا والشهود، وحلقة عمل تدريبية واحدة بشأن إدارة المحاكم من أجل بناء قدرات موظفي المحكمة
- عقد اجتماعات أسبوعية للمشورة والتوجيه مع مكتب المدعي الخاص وتقديم الدعم التقني واللوجستي لتنفيذ استراتيجية التحقيق والمقاضاة الخاصة بالمحكمة الجنائية الخاصة، بما في ذلك دعم 14 بعثة تحقيق توفدها المحكمة إلى خارج بانغي وحلقة عمل واحدة لمحقيقي المحكمة بشأن الأساليب المتبعة في التحقيقات الجنائية الدولية المعقدة، امتثالاً لمعايير حقوق الإنسان
- عقد اجتماعات أسبوعية مع رئيس قلم المحكمة الجنائية الخاصة لتعزيز خدمات قلم المحكمة، بما في ذلك خدمة دعم دائرتي المحكمة، وخدمة إدارة المعلومات، والخدمات الإدارية، وخدمة دعم الضحايا والدفاع
- عقد اجتماعات شهرية مع رئيس المحكمة الجنائية الخاصة لتقديم المساعدة في إنشاء آليات المحكمة المعنية بالإدارة والإبلاغ والمراجعة من خلال إنشاء دائرة للمراجعة الخارجية، والاستفادة إلى أقصى درجة من اللجنة التوجيهية الحالية، وإصدار تقارير نصف سنوية عن سير عمل المحكمة
- عقد اجتماعات أسبوعية للمشورة والتوجيه مع المحكمة الجنائية الخاصة لتقديم المشورة التقنية، بما في ذلك بشأن المسائل المتصلة بحماية الضحايا والشهود في القضايا الجارية من أجل كفالة التنسيق بين المحكمة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها، وبهدف تطوير العلاقات مع المحاكم الوطنية الأخرى لتعزيز نظام العدالة في جميع أنحاء البلد
- عقد اجتماعات شهرية مع وزارة العدل لاختيار ونشر 5 قضاة دوليين و 9 قضاة وطنيين لدعم تفعيل الدائرة الابتدائية ودائرة الاستئناف التابعتين للمحكمة الجنائية الخاصة
- عقد اجتماعات تخطيط شهرية مع إطار التوافق التابع للوحدة المختلطة المعنية بالتدخل السريع ومنع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال، أو وحدة التدخل السريع، والاضطلاع بالتوعية المجتمعية، واستقبال الضحايا وإحالتهم، وتسجيل قضايا العنف الجنسي المتصل بالنزاعات والتحقيق فيها وإعداد ملفات القضايا لأغراض المحاكمة؛ وكذلك دعم متابعة الملفات في سلسلة القضاء والدعوة إلى مقاضاة الجناة المشتبه فيهم في المحكمة
- تنظيم 12 حلقة عمل تدريبية لفائدة 300 من أفراد الشرطة القضائية، من بينهم 50 امرأة، والقيام بالرصد والتوجيه وإسداء المشورة يوميا بشأن التحقيقات القضائية وإدارة مسرح الجريمة، بما في ذلك تنظيم أنشطة توعية لأفراد الاستجابة الأولية في مسرح الجريمة
- تنظيم 4 حلقات عمل تدريبية للوحدات المتخصصة في إطار التحقيقات في الجرائم الخطيرة والمنظمة
- تنظيم 4 دورات تدريبية وتقديم توجيه يومي لدعم إنشاء قاعدة بيانات مشتركة للتحقيقات الجنائية (للشرطة والدرك)، بما في ذلك تقديم الدعم لأخصائيي الاستدلال العلمي الجنائي
- إجراء 30 زيارة إلى مرافق الاحتجاز التابعة للشرطة/الدرك ومرافق الاحتجاز القضائي لرصد وجود أطفال محتجزين فيما يتعلق بارتباطهم بالجماعات المسلحة والدعوة إلى إطلاق سراحهم
- تنظيم دورتين تدريبيتين بشأن الشواغل المتعلقة بحماية الطفل لفائدة 50 عنصراً من العناصر الفاعلة القضائية

- تنظيم حملتين للاتصال والدعوة بهدف التوعية بآليات العدالة الانتقالية، وتشجيع المشاركة العامة وعلى تولى زمام الأمور في المسائل المتعلقة بسير العدالة، ولا سيما العدالة الوطنية، واللجنة الوطنية للعدالة والحقيقة والجبر والمصالحة

## مؤشرات الإنجاز

## الإنجاز المتوقع

- 2-3 إحراز تقدم صوب بسط سلطة الدولة وسيادة القانون في جمهورية أفريقيا الوسطى
- 1-2-3 عدد المدربين حديثاً من موظفي السلطات المحلية، والزعماء التقليديين، والموظفين المدنيين (2019/2018: 500؛ 2020/2019: 1000؛ 2021/2020: 800)
- 2-2-3 عدد العناصر الفاعلة القضائية (القضاة ورؤساء الأقسام) المدربة والموجهة والعاملة (2019/2018: 110؛ 2020/2019: 130؛ 2021/2020: 175)
- 3-2-3 عدد العناصر الفاعلة القضائية المنتشرة خارج بانغي (القضاة ورؤساء القلم) (2019/2018: 45؛ 2020/2019: 60؛ 2021/2020: 100)
- 4-2-3 العدد السنوي لجلسات المحاكمات الجنائية التي تعقدها محاكم الاستئناف الثلاث (2019/2018: 3؛ 2020/2019: 5؛ 2021/2020: 5)
- 5-2-3 عدد الملاحقات القضائية المنجزة المتعلقة بجرائم خطيرة (2019/2018: 80؛ 2020/2019: 90؛ 2021/2020: 100)
- 6-2-3 عدد موظفي السجون المدنيين الوطنيين الذين عينوا جرى فحص سجلاتهم الشخصية وتدريبهم (2019/2018: 116؛ 2020/2019: 489؛ 2021/2020: 336)
- 7-2-3 متوسط عدد حوادث السجون الخطيرة (حالات التمرد، والهروب الجماعي، وأعمال الشغب، والهجمات على السجون) التي تشكل تهديداً مباشراً لعمليات السجون والسلامة العامة، لكل 100 محتجز، على مدار السنة (2019/2018: 7,6؛ 2020/2019: 6,5؛ 2021/2020: 5)
- 8-2-3 العدد الإجمالي للسجون التي أعيد فتحها وتشغيلها خارج بانغي (2019/2018: 7؛ 2020/2019: 10؛ 2021/2020: 12)

## النواتج

- إصلاح أو بناء 3 محاكم وتوفير المعدات لتلك المحاكم
- عقد اجتماعات أسبوعية مع وزارة العدل، ودوائر النقطة القضائية، ولجنة تنسيق تدريب العناصر الفاعلة القضائية و/أو السلطات الوطنية المعنية الأخرى من أجل تخطيط وتنسيق النقل المادي للعناصر الفاعلة في مجال العدالة وسيادة القانون في المناطق الواقعة خارج بانغي

- عقد اجتماعات أسبوعية مع وزارة العدل والسلطات القضائية المختصة لتقديم الدعم اللوجستي والتقني لمحاكم الاستئناف من أجل عقد جلسات المحاكمة الجنائية (2 في بانغي، و 2 في بوار، وواحدة في بامباري)، بما في ذلك تقديم الدعم من أجل الفعالية في التحقيق في الجرائم المرتكبة ضد حفظة السلام وفي مقاضاة مرتكبيها
- عقد اجتماعات شهرية مع وزارة العدل والسلطات القضائية المختصة لدعم التنفيذ الفعال للخطة الوطنية لتعزيز استقلال القضاء ومساءلة القضاة وإنشاء آليات لتنسيق سياسة الإصلاح الاستراتيجي لقطاع العدل
- تنظيم 3 دورات للتدريب على المهارات الشخصية مدة كل منها ثلاثة أيام لفائدة 20 محاميا من أجل التنفيذ الكامل لقانون المساعدة القانونية، ودورة تدريبية واحدة مدتها ثلاثة أيام لبناء قدرات 25 حاجيا من أجل زيادة سبل اللجوء إلى القضاء
- تنظيم دورة تدريبية مدتها ثلاثة أيام بشأن قضاء الأحداث لفائدة 30 من القضاة وأفراد الشرطة القضائية العاملين في محاكم ضمن المقاطعة التي توجد فيها محكمة استئناف بامباري، ودورتين تدريبيتين مدة كل منهما ثلاثة أيام لفائدة 30 قاضيا بشأن أساليب التحقيق والحفاظ على الأدلة، ودورتين تدريبيتين مدة كل منهما ثلاثة أيام بشأن السلوك والأخلاقيات لفائدة 30 قاضيا، ودورة تدريبية مدتها ثلاثة أيام بشأن مدونة القضاء العسكري لفائدة 30 قاضيا، وحلقتي عمل تدريبيتين مدة كل منهما خمسة أيام لفائدة 40 قاضيا بشأن مجموعة من المواضيع المتنوعة المتصلة بالعدالة الجنائية، بما في ذلك مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية
- تنظيم دورة مدتها ثلاثة أيام لفائدة أعضاء محكمة العدل العليا التسعة بشأن دور المحكمة وسير عملها، و 5 حلقات عمل للتوعية مدة كل منها يوم واحد بشأن دور محكمة العدل العليا وسير عملها، وتوزيع الوثائق ذات الصلة بالموضوع على 140 عضوا في البرلمان
- تنظيم 3 دورات تدريبية مدة كل منها يومان لفائدة 60 قاضيا بشأن مقاضاة مرتكبي انتهاكات القانون الانتخابي، وحلقتي عمل للتوعية لفائدة 40 قاضيا بشأن قانون الانتخابات، وصياغة ونشر دليل للجرائم الانتخابية من أجل بناء قدرات القضاة قبل انتخابات 2021-2020
- عقد اجتماعات فصلية مع وزارة العدل والعناصر الفاعلة القضائية المعنية وحلقة عمل مدتها يومان لدعم إنشاء آليات لحماية الضحايا والشهود أمام المحاكم العادية
- عقد اجتماعات استشارية أسبوعية مع سلطات السجون وتقديم الدعم التقني إلى المدرسة الوطنية للإدارة والقضاة من أجل دعم عملية فحص السجلات الشخصية لـ 150 موظفا إضافيا من موظفي السجون المدنيين وتدريبهم في إطار إزالة الطابع العسكري عن نظام السجون
- تحسين الأمن وتحسين ظروف الاحتجاز في 4 سجون، يقع ثلاثة منها خارج بانغي (نغارابا، وبامباري، وبربراتي، وبريا)
- تقديم التوجيه و المشورة يوميا لفائدة 136 من موظفي السجون المدنيين في 12 سجنا، بما في ذلك التدريب أثناء العمل، وتوجيه ومشورة مكثفين لفائدة 25 من موظفي السجون المدنيين على مدار الساعة وطيلة أيام الأسبوع في سجن نغارابا المركزي والمبنى الملحق في معسكر كامب دي رو من خلال الاشتراك في موقع واحد مع موظفي السجون التابعين للبعثة؛ وتوفير التدريب أثناء العمل، وتوفير توجيه ومشورة مكثفين لفائدة 150 متدربا من موظفي السجون المدنيين لمنع الاضطرابات داخل السجون وتحسين إدارة السجون وفقا للمعايير الدولية
- تنظيم 3 حلقات عمل مدة كل منها 3 أيام لفائدة 75 مشاركا، وجلستين تدريبيتين مدة كل منهما خمسة أيام لفائدة 40 مشاركا، واجتماعات أسبوعية لتقديم الدعم التقني لموظفي السجون الوطنيين، بالتعاون مع المنظمة الدولية لإصلاح القانون الجنائي، من أجل تعزيز ممارسات السجون ووضع الأطر القانونية والإجراءات والسياسات المناسبة للنهوض بتنفيذ استراتيجية نزع الطابع العسكري عن السجون والحد من الفساد داخل نظام السجون

- إجراء تقييم لمراقبة السلوك البيولوجي لفيروس نقص المناعة البشرية في 3 سجون، وتنظيم حلقة عمل مدتها يومان لفائدة 35 موظفا من وزارات العدل والصحة والدفاع والمنظمات غير الحكومية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والسل والتهاب الكبد في السجون، وإعداد مادتين توجيهيتين بشأن فيروس نقص المناعة البشرية وتجهيز 5 حجرات تريض في السجون بأدوات طبية (في بامباري، وبربراتي، وبوسميلي، ومبايكي، وباووا) في إطار تنفيذ السياسة الصحية الخاصة بالسجون للتقليل من الحوادث الأمنية المرتبطة بظروف الاحتجاز
- تنظيم دورة واحدة مدتها ستة أيام لتدريب المدربين على أساليب التدخل في السجون لفائدة 6 من موظفي السجون المدنيين الوطنيين، ودورة تدريبية أساسية مدتها خمسة أيام بشأن أمن السجون وأساليب التدخل فيها لفائدة 150 من موظفي السجون المدنيين، ودورة تدريبية متخصصة مدتها خمسة عشر يوما بشأن التدخل السريع لفائدة 36 من موظفي السجون المدنيين؛ وإجراء 5 عمليات محاكاة في مجال مكافحة الشغب/الحوادث في سجون بانغي
- تنفيذ 10 مشاريع إصلاح و/أو تشييد لتحسين البنى التحتية الإدارية الحكومية وإصلاح 10 مراكز للشرطة أو ألوية الدرك، و 4 مشاريع لتوفير البنى التحتية والمعدات لدعم الوحدات المتخصصة التابعة لدوائر الأمن الداخلي، و 3 مشاريع لتوفير البنى التحتية والمعدات لدعم 3 مراكز لشرطة التعدين
- عقد اجتماعات شهرية مع السلطات الوطنية، بما في ذلك اشتراك الأمم المتحدة في المواقع مع شرطة التعدين لدعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتصدي لأعمال فرض الضرائب غير القانونية والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية في سياق وجود الجماعات المسلحة
- الاشتراك في المواقع مع 56 وحدة من وحدات دوائر الأمن الداخلي (في بانغي والمقاطعات) لتقديم المساعدة التقنية من خلال الرصد والتوجيه وإسداء المشورة لدعم تنفيذ المرحلة المتوسطة الأجل من خطة النشر، بما في ذلك تقديم الدعم إلى نشر 1 000 من طلاب الشرطة المتخرجين حديثا
- تنظيم 10 حلقات عمل تدريبية بشأن نُهج وأساليب الخبرة المجتمعية بمشاركة 30 مشاركا من دوائر الأمن الداخلي من المفوضيات والألوية الإقليمية
- 16 مجلس مقاطعة (400 مستفيد) لدعم تولي الجهات المحلية/الإقليمية المسؤولية عن استراتيجية إعادة بسط سلطة الدولة على الصعيد الوطني وتقييم تنفيذها الجاري، وحلقة عمل وطنية واحدة (50 مستفيدا) لتصميم الشراكات والتخطيط المشترك بمشاركة فريق الأمم المتحدة القطري، والخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام للفترة 2017-2021 والشركاء الماليين والتقنيين من أجل زيادة التزامهم تجاه الحكومة المركزية والمؤسسات الإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإعادة بسط سلطة الدولة
- 16 بعثة/دورة تدريبية لميدانية ينظمها 48 من مراقبي لجنة التنسيق الوطنية بشأن إعادة بسط سلطة الدولة (400 مستفيد)، لتقييم نوعية الخدمات الإدارية التي تقدمها الإدارة الإقليمية (الولاية ونوابهم، ورؤساء البلديات، ورؤساء المناطق) ومعالجة مواطن الضعف الإداري ودعم الجوانب المتعلقة بالأمن والمصالحة في خطط التنمية المحلية التي يقودها فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الثنائيون على صعيد المقاطعات الست عشرة
- القيام بأنشطة اتصالات استراتيجية فصلية وشهرية من خلال المطبوعات ومناذ البث الإذاعي لتحسين فهم مواطني جمهورية أفريقيا الوسطى لحقوقهم وللعمليات القانونية ومن أجل توعية السكان بالجهود التي تبذلها البعثة والمؤسسات الوطنية سعيا إلى تحسين سير عمل المؤسسات القضائية ومؤسسات السجون

#### العوامل الخارجية

البيئة الأمنية وقدرة الموظفين القضائيين على البقاء في وظائفهم، ونشر الموظفين اللازمين في الوقت المناسب، واستعداد وزارة العدل لتنفيذ تدابير تأديبية، عند الاقتضاء، للإبقاء على الموظفين في وظائفهم. وقدرة الموظفين المدنيين على البقاء في وظائفهم

## الموارد البشرية: العنصر 3: مكافحة الإفلات من العقاب ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون

متطوعو المجموع	الموظفون الدوليون							و أ ع - أ ع م	
	الموظفون الأمم المتحدة <sup>(1)</sup>	الفرعي	المدنية	ف-2	ف-4	ف-5	ف-3		
<b>قسم العدالة وشؤون السجون</b>									
55	5	19	31	1	14	15	1	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
55	5	19	31	1	14	15	1	-	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
<b>قسم الشؤون المدنية</b>									
118	8	92	18	2	8	7	1	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
118	8	92	18	2	8	7	1	-	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
<b>المجموع</b>									
173	13	111	49	3	22	22	2	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
173	13	111	49	3	22	22	2	-	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين من فئة الخدمات العامة.

**العنصر 4: الدعم**

81 - سيواصل عنصر الدعم في البعثة تقديم خدماته بفعالية وكفاءة من أجل دعم تنفيذ ولاية البعثة، من خلال إنجاز النواتج ذات الصلة، وتنفيذ تحسينات الخدمات وتحقيق مكاسب نتيجة لزيادة الكفاءة. ويشمل ذلك تقديم الخدمات للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة والموظفين المدنيين في جميع مواقع أنشطة البعثة. ويشمل نطاق الدعم جميع خدمات الدعم المتعلقة بمراجعة الحسابات وتقييم المخاطر والامتثال؛ والعمليات الجوية؛ والميزانية والشؤون المالية والإبلاغ؛ وإدارة شؤون الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين؛ والمرافق والبنى التحتية والخدمات الهندسية؛ وإدارة الوقود؛ وتكنولوجيا المعلومات الجغرافية المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية؛ والخدمات الطبية؛ وإدارة سلسلة الإمداد؛ والأمن؛ وإدارة المركبات والنقل البري.

مؤشرات الإنجاز	الإنجاز المتوقع
1-4-1-1 النسبة المئوية لساعات الطيران المعتمدة المستخدمة (باستثناء البحث والإنقاذ، والإجلاء الطبي وإجلاء المصابين) (2019/2018: 58 في المائة؛ 2020/2019: ≤ 90 في المائة؛ 2021/2020: ≤ 90 في المائة)	1-4 تزويد البعثة بخدمات دعم سريعة وفعالة تتسم بالكفاءة والمسؤولية

4-1-2 متوسط النسبة المئوية السنوية للوظائف الدولية الشاغرة  
المأذون بها (2019/2018: 13.2 في المائة؛ 2020/2019: 10.9  
في المائة 2021/2020: 13,0 في المائة ± 1 في المائة)

4-1-3 متوسط النسبة المئوية السنوية للموظفات المدنيات الدوليات  
(2019/2018: 26 ≤ في المائة؛ 2020/2019: 30 ≤ في المائة؛  
2021/2020: 39 ≤ في المائة)

4-1-4 متوسط عدد الأيام التي يستغرقها التعيين من قائمة  
المرشحين المقبولين لانتقاء المرشحين الدوليين (2019/2018: 48 ≥؛  
2020/2019: 101 ≥؛ 2021/2020: 80 ≥ يوماً تقويمياً منذ  
الإعلان عن الوظيفة الشاغرة بالنسبة للرتب من ف-3 إلى مد-1 ومن  
الرتب خ م-3 إلى خ م-7)

4-1-5 متوسط عدد الأيام التي يستغرقها استقدام موظف لشغل  
وظيفة محددة حتى تاريخ اختيار المرشح فيما يخص المرشحين الدوليين  
(2019/2018: 130 ≥؛ 2020/2019: 120 ≥؛ 2021/2020: ≥  
100 يوماً تقويمياً منذ الإعلان عن الوظيفة الشاغرة بالنسبة للوظائف  
من الرتب ف-3 إلى مد-1 ومن الرتب خ م-3 إلى خ م-7)

4-1-6 درجة التقييم الإجمالية في سجل الإدارة للأداء في مجال  
الإدارة البيئية (2019/2018: 66؛ 2020/2019: 100؛  
2021/2020: 100)

4-1-7 النسبة المئوية لجميع المشاكل التي تطرأ في مجال تكنولوجيا  
المعلومات والاتصالات، والتي يتم حلها في إطار الأهداف المحددة  
للمشاكل ذات الأهمية الكبيرة والمتوسطة والمنخفضة (2019/2018:  
92 في المائة؛ 2020/2019: 85 ≤ في المائة؛ 2021/2020: 95 ≤  
في المائة)

4-1-8 الامتثال لسياسة إدارة المخاطر في مجال السلامة المهنية  
الميدانية (2019/2018: 100 في المائة؛ 2020/2019: 100 في  
المائة؛ 2021/2020: 100 في المائة)

4-1-9 درجة التقييم الإجمالية بحسب الرقم القياسي لإدارة الممتلكات  
الذي وضعت الإدارة استناداً إلى 20 مؤشراً رئيسياً من مؤشرات الأداء  
(2019/2018: 1 744؛ 2020/2019: 1 800 ≤؛ 2021/2020:  
1 800 ≤)

4-1-10 الخروج عن خطة الطلب من حيث الكميات المقررة وحسن توقيت عملية الشراء (2019/2018: لا ينطبق؛ 2020/2019:  $\geq$  20 في المائة؛ 2021/2020:  $\geq$  20 في المائة)

4-1-11 النسبة المئوية لأفراد الوحدات المقيمين في مبانٍ للأمم المتحدة مستوفية للمعايير في 30 حزيران/يونيه، وفقاً لمذكرات التفاهم (2019/2018: 82 في المائة؛ 2020/2019: 100 في المائة؛ 2021/2020: 100 في المائة)

4-1-12 امتثال الجهات البائعة لمعايير الأمم المتحدة المتعلقة بحصص الإعاشة من حيث إيصالها وجودتها وإدارة مخزوناتهما (2019/2018:  $\leq$  95 في المائة؛ 2020/2019:  $\leq$  95 في المائة؛ 2021/2020:  $\leq$  97 في المائة)

## النواتج

### تحسين الخدمات

- زيادة تغطية الاتصالات السلكية واللاسلكية المتقلة في 4 مواقع إقليمية من خلال تنفيذ مشروع متطور طويل الأجل لتكنولوجيا البيانات المتقلة عريضة النطاق من أجل تغطية الفجوة الحالية في البنية التحتية المحلية للاتصالات السلكية واللاسلكية وتوفير قدرة على الاتصال الإلكتروني مستقرة وأمنة ومحسنة
- تعزيز النظام اللاسلكي الحالي ذي التردد فائق الارتفاع في جميع أنحاء منطقة البعثة، من خلال توسيع الهياكل الأساسية للشبكة في معسكر فيديل وقاعدة اللوجستيات لتلبية الطلب الكبير على التغطية اللاسلكية الواسعة النطاق من أجل تأمين الاتصالات وإيصال خدمات رسائل الطوارئ والأمن في جميع أنحاء منطقة البعثة امتثالاً لمعايير العمل الأمنية الدنيا
- نشر خواديم فائقة القدرة على الفرضة وعالية الأداء في بانغي وفي 3 مقر قطاعية، و 8 مكاتب إقليمية لتحسين القدرة التخزينية لخواديم البعثات وأدائها إلى أقصى حد وتعزيز أمن البيانات

### الخدمات المتعلقة بمراجعة الحسابات والمخاطر والامتثال

- تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات التي لم تتفقد بعد، على النحو الذي وافقت عليه الإدارة

### خدمات الطيران

- تشغيل وصيانة 17 طائرة (4 طائرات ثابتة الجناحين و 13 طائرة مروحية)
- توفير 11 686 ساعة طيران مقررة (686 4 ساعة من جهات مقدمة لخدمات تجارية و 7 000 ساعة من جهات مقدمة لخدمات عسكرية) لجميع أنواع الخدمات، بما فيها الخدمات المتصلة بالركاب، والبضائع، والدوريات والمراقبة، والبحث والإنقاذ، وإجلاء المصابين والإجلاء الطبي
- الإشراف على معايير سلامة الطيران لـ 17 طائرة و 50 مطاراً وموقعاً لهبوط الطائرات

## خدمات الميزانية والشؤون المالية والإبلاغ

- تقديم خدمات الميزانية والشؤون المالية والمحاسبة فيما يتعلق بميزانية قدرها 948.0 مليون دولار، بما يتماشى مع السلطة المفوضة
- تقديم الدعم في وضع البيانات المالية السنوية للبعثة في صيغتها النهائية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وللنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة

## خدمات الموظفين المدنيين

- توفير خدمات الموارد البشرية لقوام مأذون به من الموظفين المدنيين أقصاه 1 631 (749 موظفا دوليا و 616 موظفا وطنيا و 266 من متطوعي الأمم المتحدة)، بما في ذلك تقديم الدعم من أجل تجهيز المطالبات والاستحقاقات والمزايا، والاستقدام، وإدارة الوظائف، وإعداد الميزانية، وإدارة أداء الموظفين، بما يتماشى مع السلطة المفوضة
- تقديم دورات تدريبية داخل البعثة لفائدة 7 843 موظفا مدنيا، وتقديم الدعم لتدريب 141 موظفا مدنيا خارج البعثة
- دعم تجهيز 6 214 طلب سفر داخل منطقة البعثة و 213 طلب سفر خارج منطقة البعثة لغير أغراض التدريب و 141 طلب سفر لأغراض التدريب لموظفين مدنيين

## خدمات المرافق والبنى التحتية والخدمات الهندسية

- تقديم خدمات الصيانة والإصلاح لما مجموعه 112 موقعا من مواقع البعثة في 37 مكانا
- تنفيذ 11 مشروعا من مشاريع التشييد وأعمال التجديد والتعديل في 46 موقعا في بانغي و 78 موقعا في المناطق، بما في ذلك أعمال التشييد الرئيسية والثانوية وتشبيد ساحة لخدمة الطائرات ومدرج في بانغي، وتوسيع قاعدة اللوجستيات لاستيعاب مرفق لرعاية الموظفين وورشه للمركبات الخفيفة، وبناء حظائر للطائرات في 4 مواقع، وبناء 50 من مرشحات الشحوم وتجهيزات احتواء الوقود في جميع أنحاء منطقة البعثة، وبناء ساحة مركزية لإدارة النفايات في 4 مواقع في المناطق، وتشبيد صهريج خرساني لتخزين المياه الجوفية في موقع واحد، وحفر 12 بئرا في 10 مواقع، وبناء 5 جسور من طراز بيلي، وصيانة وإصلاح 4 مرافق للمطارات في 4 مواقع، وصيانة 11 مطارا و 15 مهبطا للطائرات العمودية في 14 موقعا؛ وإصلاح 450 كيلومترا من الطرق و 15 جسرا وصيانتها
- تركيب 2 200 صندوق ملون لتجميع النفايات وفرزها في 40 موقعا وتشغيل 8 مرافق لتسميد النفايات العضوية في 8 مواقع
- تركيب 20 محارق نفايات متوسطة الحجم في المناطق؛ ومحرقتين كبيرتين للنفايات في بانغي ومقار القطاعات، و 6 من آلات تمزيق الورق تصلح لجميع الأغراض، و 12 كسارة مصابيح إضاءة
- تشغيل وصيانة 255 مولدا كهربائيا مملوكا للأمم المتحدة و 6 مواقع لألواح الطاقة الشمسية، إضافة إلى خدمات الكهرباء المتعاقد عليها مع مقدمي خدمات محليين
- تشغيل وصيانة مرافق لتوفير المياه ومعالجتها مملوكة للأمم المتحدة (47 من آبار المياه/الآبار الضحلة، و 28 محطة لمعالجة المياه وتنقيتها و 63 محطة لمعالجة مياه الصرف مملوكة للأمم المتحدة)
- توفير خدمات معالجة النفايات، بما في ذلك جمع النفايات السائلة والصلبة والتخلص منها، في 108 مواقع
- توفير خدمات التنظيف وصيانة الأرضيات ومكافحة الآفات في 28 موقعا، وصيانة مرافق الإطعام في 6 مواقع
- تشغيل وصيانة وحدتين ضمن منظومة جوية غير مأهولة و 3 وحدات لتكنولوجيا المراقبة، في إطار ترتيب متفق عليه مع بلد مساهم بقوات بموجب طلب توريد، لأغراض عمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع/الإنذار المبكر اللازمة لحماية أفراد البعثة

## خدمات إدارة الوقود

- إدارة توريد وتخزين 31.9 مليون لتر من الوقود (9.8 ملايين لتر للعمليات الجوية، و 6.6 ملايين لتر للنقل البري، و 15.5 مليون لتر للمولدات وغيرها من المرافق)، ومن الزيوت ومواد التشحيم عبر نقاط التوزيع ومرافق التخزين في 14 موقعا

## خدمات تكنولوجيايات الجغرافيا المكانية والمعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية

- توفير ودعم 3 950 من أجهزة اللاسلكي المحمولة باليد ذات التردد فوق العالي/التردد العالي جدا والتردد العالي جدا على موجات الملاحة الجوية، و 1 422 من أجهزة الاسلكي المتنقل ذات التردد فوق العالي/التردد العالي جدا والتردد العالي المصممة من أجل المركبات، و 400 من الأجهزة اللاسلكية القاعدية ذات التردد فوق العالي/التردد العالي جدا/التردد العالي والتردد العالي جدا على موجات الملاحة الجوية
- تشغيل وصيانة 14 محطة بث إذاعي على موجة التضمين الترددي (FM) و 8 مرافق للإنتاج الإذاعي
- تشغيل وصيانة شبكة لتوفير خدمات الاتصالات بالصوت والفاكس والفيديو ونقل البيانات، بما في ذلك 37 وحدة طرفية ذات فتحات صغيرة جدا، و 22 بروتوكولا لنقل الصوت البشري عبر الإنترنت، و 50 وصلة تعمل بالموجات الدقيقة وموصلة من نقطة واحدة إلى نقاط متعددة، و 171 وحدة تعمل بالموجات الدقيقة موصلة من نقطة واحدة إلى نقطة أخرى.
- توفير 2 466 من الأجهزة الحاسوبية و 316 طابعة لقوام متوسطه 2 611 مستخدما نهائيا من الموظفين المدنيين والأفراد النظاميين، إضافة إلى 1 152 جهازاً حاسوبياً و 234 طابعة لأغراض الاتصال الإلكتروني بين أفراد الوحدات، وخدمات مشتركة أخرى، وتقديم خدمات الدعم ذات الصلة بها
- دعم وصيانة 200 من الشبكات المحلية والشبكات الواسعة في 75 موقعا
- إنتاج 4 500 خريطة وتحديث 300 خريطة طبوغرافية وموضوعية ذات مقاييس مختلفة
- دعم وصيانة 60 طائرة رباعية المراوح لاستخدامها في تنفيذ عمليات المسح الجوي العالي الاستبانة لـ 20 معسكرا وعمليات المسح على مستوى المدن لمساحات تصل إلى 500 كيلومتر مربع من أجل دعم التخطيط العملي، ولأغراض عمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع/الإنذار المبكر اللازمة لحماية أفراد البعثة
- دعم وصيانة 22 كاميرا/مستشعرات ذكية لأغراض المراقبة والاستطلاع والإنذار المبكر من أجل حماية المدنيين

## الخدمات الطبية

- تشغيل وصيانة مرافق طبية مملوكة للأمم المتحدة (عيادة من المستوى الأول في بانغي و 7 مراكز للطوارئ والإسعافات الأولية في بامباري، وبانغاسوا، وبربراتي، وبوسانغوا، ونديلي، وأوبو، وباووا)، وتوفير الدعم للمرافق الطبية المملوكة للوحدات (33 عيادة من المستوى الأول، ومستشفى واحد من المستوى الأول المعزز في بوار، و 3 مستشفيات من المستوى الثاني في بانغي، وبريا، وكاغا باندورو)
- مواصلة تنفيذ ترتيبات الإجراء الطبي إلى 4 مرافق طبية مملوكة للوحدات (مستشفى واحد من المستوى الأول المعزز، و 3 مستشفيات من المستوى الثاني) في منطقة البعثة (بانغي، وبوار، وبريا، وكاغا باندورو)، و 5 مرافق طبية (4 مرافق من المستوى الثالث ومرفق واحد من المستوى الرابع) في موقعين خارج منطقة البعثة

### خدمات إدارة سلسلة الإمداد

- تقديم الدعم في مجالي التخطيط والتزود من أجل اقتناء بضائع وسلع أساسية تقدر قيمتها بمبلغ 141,6 مليون دولار، تماشياً مع السلطة المفوضة
- استلام ما يصل إلى 3 500 طن من البضائع وإدارتها وتوزيعها لاحقاً داخل منطقة البعثة
- إدارة الممتلكات والمنشآت والمعدات والمخزونات المالية وغير المالية إضافة إلى المعدات التي تقل قيمتها عن قيمة الحد الأقصى بتكلفة أصلية إجمالية تبلغ 290,8 مليون دولار، وإعداد حساباتها والإبلاغ بها، تماشياً مع السلطة المفوضة

### خدمات الموظفين النظاميين

- توفير خدمات التمركز والتأهب والإعادة إلى الوطن لقوام أقصاه 13 730 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة المأذون بهم (169 من المراقبين العسكريين، و 311 من ضباط الأركان العسكريين، و 11 170 من أفراد الوحدات، و 400 من أفراد شرطة الأمم المتحدة، و 1 680 من أفراد وحدات الشرطة المشكلة) و 108 من الأفراد المقدمين من الحكومات
- التفتيش والتحقق والإبلاغ فيما يتعلق بالمعدات الرئيسية المملوكة للوحدات وبامتثال 40 من الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة لشروط الاكتفاء الذاتي في 89 موقعا
- توريد وتخزين حصص الإعاشة وحصص الإعاشة الميدانية والمياه لقوام يبلغ متوسطه 12 800 فرد من أفراد الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة المشكلة
- دعم تجهيز المطالبات والاستحقاقات لقوام متوسطه 13 730 من الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة و 108 من الأفراد المقدمين من الحكومات
- دعم تجهيز 225 طلب سفر داخل منطقة البعثة و 53 طلب سفر خارج منطقة البعثة لغير أغراض التدريب و 32 طلب سفر لأغراض التدريب

### إدارة المركبات وخدمات النقل البري

- تشغيل وصيانة 1 106 مركبة مملوكة للأمم المتحدة (721 مركبة ركاب خفيفة، و 184 مركبة لأغراض خاصة، و 9 سيارات إسعاف، و 99 عربة مصفحة، و 93 من المركبات المتخصصة الأخرى ومن المقطورات وملحقات المركبات)، و 3 316 مركبة مملوكة للوحدات، و 12 ورشة ومرفق تصليح، و 20 صنفاً من أصناف المعدات اللازمة لدعم المطارات، وتوفير وسائل النقل وخدمات النقل المكوكية

### الأمن

- القيام على مدار الساعة بتوفير الحماية اللصيقة لكبار موظفي البعثة وزوارها من المسؤولين الرفيعي المستوى وتوفير خدمات الأمن والسلامة لجميع موظفي البعثة ومنشأتها
- تنظيم 4 دورات تدريبية شهرياً لموظفي الأمن بشأن القتال بدون سلاح، والأسلحة النارية، وإجراءات الحماية اللصيقة وأساليبها، وأساليب التحقيق، والمجالات الأخرى ذات الصلة لضمان الاستمرار في تقديم خدمات الأمن بطريقة احترافية
- تنظيم دورة سنوية للتدريب الأمني لجميع منسقي الأمن في الأقاليم والمناطق، وإجراء ما لا يقل عن تدريبين عمليين على الإجراء والانتقال إلى مواقع أخرى على نطاق البعثة

- تنظيم 6 دورات شهريا لتدريب موظفي البعثة على نُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية من أجل تقليل أثر التهديدات الأمنية
- تنظيم جلسة إعلامية بشأن الوعي الأمني وخطط الطوارئ لجميع أفراد البعثة

### السلوك والانضباط

- تنفيذ برنامج السلوك والانضباط لجميع أفراد البعثة، من خلال أنشطة الوقاية التي تشمل التدريب ورصد التحقيقات والإجراءات التأديبية واتخاذ الإجراءات التصحيحية

### العوامل الخارجية

قد تؤثر عدة عوامل في القدرة على إنجاز النواتج المقترحة على النحو المقرر، ومنها حدوث تغييرات في السياق السياسي والأمني والاقتصادي والإنساني لم تؤخذ في الاعتبار في افتراضات التخطيط، وظروف قاهرة أخرى، وتغييرات في الولاية خلال الفترة المشمولة بالتقرير

### الجدول 8

#### الموارد البشرية: العنصر 4، الدعم

المجموع		الفئة							
		أولا - الوحدات العسكرية							
44		الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019							
44		الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020							
-		صافي التغيير							
		ثانيا - الموظفون المدنيون							
		الموظفون الدوليون							
		و أ ع - مد-2 - ف-5 - ف-3 - الخدمة المجموع							
		أ ع م مد-1 - ف-4 - ف-2 - الميدانية الفرعي							
		الموظفون متطوعو الأمم المتحدة <sup>(1)</sup> الوطنيون							
		المجموع							
		قسم الأمن							
221	3	110	108	95	12	1	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
220	3	110	107	94	12	1	-	-	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
(1)	-	-	(1)	(1)	-	-	-	-	صافي التغيير (انظر الجدول 9)
		شعبة دعم البعثة							
		مكتب مدير دعم البعثة							
11	1	2	8	3	2	2	1	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
10	1	2	7	2	2	2	1	-	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
(1)	-	-	(1)	(1)	-	-	-	-	صافي التغيير (انظر الجدول 10)
		مكتب نائب مدير دعم البعثة							
161	21	71	69	42	13	13	1	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
165	21	71	73	45	14	13	1	-	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
4	-	-	4	3	1	-	-	-	صافي التغيير
8	-	-	8	6	1	1	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(2)</sup> للفترة 2020/2019

الموظفون الدوليون									ثانياً - الموظفون المدنيون
و أ ع م	ع - مد-2	ف-5	ف-3	الخدمة الميدانية	المجموع الفرعي	الموظفون الوطنيون <sup>(1)</sup>	متطوعو الأمم المتحدة	المجموع	
									الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة 2021/2020
									صافي التغيير
									المجموع الفرعي
									الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
									الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
									صافي التغيير
									دائرة تقديم الخدمات
									الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
									الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
									صافي التغيير
									الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(ب)</sup> للفترة 2020/2019
									الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة 2021/2020
									صافي التغيير
									المجموع الفرعي
									الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
									الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
									صافي التغيير
									دائرة إدارة سلسلة الإمداد
									الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
									الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
									صافي التغيير
									الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(ب)</sup> للفترة 2020/2019
									الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة 2021/2020
									المجموع الفرعي
									الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
									الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
									صافي التغيير
									قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية
									الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
									الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
									صافي التغيير

الموظفون الدوليون									ثانياً - الموظفون المدنيون
و أ ع - مد-2 - ف-5 - ف-3 - الخدمة	الموظفون متطوعو الأمم المتحدة	الموظفون الوطنيون <sup>(أ)</sup>	المجموع الفرعي	الميدانية	ف-2	ف-4	ف-5	أ ع م	
<b>خدمات الدعم</b>									
المركز اللوجستي التابع للبعثة - عنتيبي									
4	-	2	2	2	-	-	-	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
4	-	2	2	2	-	-	-	-	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
-	-	-	-	-	-	-	-	-	صافي التغيير
<b>الموظفون المدنيون</b>									
894	118	368	408	315	50	39	4	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
896	118	368	410	316	51	39	4	-	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
2	-	-	2	1	1	-	-	-	صافي التغيير
30	-	7	23	18	4	1	-	-	الوظائف المؤقتة المعتمدة <sup>(ب)</sup> للفترة 2020/2019
29	-	7	22	17	4	1	-	-	الوظائف المؤقتة المقترحة للفترة 2021/2020
(1)	-	-	(1)	(1)	-	-	-	-	صافي التغيير
<b>مجموع الموظفين المدنيين</b>									
924	118	375	431	333	54	40	4	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
925	118	375	432	333	55	40	4	-	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
1	-	-	1	-	1	-	-	-	صافي التغيير
<b>المجموع (أولاً وثانياً)</b>									
968	118	375	431	333	54	40	4	-	الوظائف المعتمدة للفترة 2020/2019
969	118	375	432	333	55	40	4	-	الوظائف المقترحة للفترة 2021/2020
1	-	-	1	-	1	-	-	-	صافي التغيير

(أ) تشمل هذه الفئة الموظفين الوطنيين من الفئة الفنية والموظفين من فئة الخدمات العامة.

(ب) تمول من المساعدة المؤقتة العامة، تحت بند تكاليف الموظفين المدنيين.

الموظفون الدوليون: زيادة صافية قدرها وظيفة واحدة

شعبة دعم البعثة

قسم الأمن

الجدول 9

الموارد البشرية: قسم الأمن

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
1-	خ م	مساعد لشؤون الأمن	إعادة ندب	إلى قسم إدارة الموارد البشرية في مكتب نائب مدير دعم البعثة، ليعمل مساعدا للموارد البشرية
المجموع 1-				(انظر الجدول 8)

82 - ويرد في الفقرتين 88 و 89 أدناه بيان إعادة الندب المقترحة لوظيفة مساعد لشؤون الأمن، على النحو المبين في الجدول 9.

مكتب مدير دعم البعثة

الجدول 10

الموارد البشرية: وحدة مراجعة الحسابات وإدارة المخاطر والامتثال

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
1-	خ م	مساعد لشؤون إدارة المخاطر	إعادة ندب	إلى قسم إدارة الموارد البشرية في مكتب نائب مدير دعم البعثة، ليعمل مساعدا للموارد البشرية
المجموع 1-				(انظر الجدول 8)

83 - ويرد في الفقرتين 88 و 89 أدناه بيان إعادة الندب المقترحة لوظيفة مساعد لإدارة المخاطر، على النحو المبين في الجدول 10.

## مكتب نائب مدير دعم البعثة

الجدول 11

## الموارد البشرية: قسم المالية والميزانية

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
1-	خ م	موظف لشؤون المالية والميزانية	إعادة نذب	إلى قسم إدارة الموارد البشرية في مكتب نائب مدير دعم البعثة، ليعمل موظفا للموارد البشرية
<b>المجموع 1-</b>				

84 - ويرد في الفقرتين 88 و 89 أدناه بيان إعادة النذب المقترحة لوظيفة واحدة لموظف لشؤون المالية والميزانية، على النحو المبين في الجدول 11.

الجدول 12

## الموارد البشرية: قسم إدارة الموارد البشرية

الوظائف				
التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
1 +	3-ف	مستشار للموظفين	إنشاء	
1 +	خ م	مساعد للموارد البشرية	إعادة نذب	من قسم الأمن، دعم البعثة
1 +	خ م	مساعد للموارد البشرية	إعادة نذب	من وحدة مراجعة الحسابات وإدارة المخاطر والامتثال في مكتب مدير دعم البعثة
1 +	خ م	موظف موارد بشرية	إعادة نذب	من قسم الميزانية والمالية في مكتب نائب مدير دعم البعثة
<b>المجموع 4+</b>				

85 - ويتألف ملاك الموظفين المعتمد لقسم إدارة الموارد البشرية من 36 وظيفة ثابتة ومؤقتة (1 ف-5، و 3 ف-4، و 3 ف-3، و 10 من فئة الخدمة الميدانية، وموظفين وطنيين اثنين من الفئة الفنية، و 9 موظفين وطنيين من فئة الخدمات العامة، و 8 من متطوعي الأمم المتحدة). والقسم مسؤول عن خدمات إدارة الموارد البشرية المتكاملة والاستراتيجية للبعثة، بما في ذلك التخطيط للاحتياجات من الموظفين، والتوظيف، والتنسيب، والإدارة، وخدمات التدريب، وبناء القدرات. ويقوم القسم بإعداد ومراجعة توصيفات الوظائف لمختلف المهام في البعثة، وينشئ الأفرقة المحلية الدائمة والمخصصة ويدير عملها، ويدير جميع متطلبات السفر الرسمي والتأشيرات، ويشرف على إدارة استحقاقات المراقبين العسكريين وأفراد شرطة الأمم المتحدة، ويسدي المشورة لموظفي الأمم المتحدة بشأن المزايا والاستحقاقات، ويضطلع بدور استشاري في التخطيط وتخصيص الموارد وتنمية مهارات الموظفين. ويقدم القسم أيضا خدمات المشورة الأساسية للموظفين لدعم موظفي البعثة في أداء واجباتهم في البيئة المجهدة السائدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، في وقت يواجهون فيه حوادث عصبية ويتوقعون التعرض لأخطار باستمرار.

86 - ويتألف ملاك موظفي قسم إدارة الموارد البشرية المبين أعلاه من اثنين من مستشاري الموظفين (1 ف-4 و 1 ف-3) لدعم ملاك موظفين مدنيين معتمد يبلغ 667 1 موظفا وقوام مأذون به يبلغ 13 730 من الأفراد النظاميين الموجودين في بانغي وفي 11 مكتبا ميدانيا. ويقدم مستشارو موظفي البعثة أيضا الدعم لموظفي وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها الموجودين في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن المتوقع أن تتطلب الانتخابات الوطنية المتوقع إجراؤها خلال الفترة 2021/2020 زيادة تواتر استخدام خدمات معالجة الإجهاد وإسداء المشورة والدعم النفسي. وقد شرعت البعثة بالفعل في عدة أنشطة تهدف إلى توعية الموظفين بال العناية بصحتهم البدنية والعقلية في بيئة مرهقة، مما زاد بالفعل من عبء عمل مستشاري الموظفين الحاليين.

87 - وفي هذا السياق، يُقترح إنشاء وظيفة واحدة، على النحو المبين في الجدول 12، لتعزيز قدرة البعثة وزيادة توافر خدمات المشورة وتحسين إمكانية الحصول على هذه الخدمات ومدى كفايتها للأفراد المدنيين والنظاميين، ولا سيما بالنسبة للمكاتب الميدانية.

88 - ومنذ عام 2016، نُقلت إلى البعثة من مركز الخدمات الإقليمي في عننتيبي مسؤوليات تولي تسجيل وصول ومغادرة الموظفين المدنيين الوافدين. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى قسم إدارة الموارد البشرية مسؤولية الإشراف على إدارة الاستحقاقات ودعم ترتيبات سفر الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة خارج منطقة البعثة ودخلها. ويستتبع ذلك ما يلي: (أ) استعراض طلبات السفر في نظام أوموجا المتعلقة بالأفراد المدنيين والنظاميين والموافقة عليها؛ و (ب) تنسيق سفر المسؤولين الزائرين الرفيعي المستوى؛ و (ج) تجهيز المدفوعات المتعلقة ببديل الإقامة المقرر للبعثة للأفراد النظاميين؛ و (د) ترتيب سفر الأطراف الخلفية بالنسبة للوحدات؛ و (هـ) الاتصال بالمقر ومركز الخدمات الإقليمي في عننتيبي فيما يتعلق بإصدار وتجديد ما يقرب من 50 من جوازات مرور الأمم المتحدة شهريا ونحو 150 تأشيرة من فئة G.4 في السنة للموظفين المسافرين في مهام رسمية إلى الولايات المتحدة الأمريكية؛ و (و) إصدار ما يقرب من 75 رسالة إعفاء من التأشيرات والتصديق عليها أسبوعيا لفائدة جميع فئات أفراد البعثة.

89 - ومن أجل الاضطلاع بالأنشطة المبينة أعلاه في حدود الموارد المتاحة، أعيرت ثلاث وظائف معتمدة إلى قسم إدارة الموارد البشرية: واحدة من كل من قسم المالية والميزانية، وقسم الأمن، والمكتب الأمامي لنائب مدير دعم البعثة. وفي ضوء الطابع المستمر للأنشطة المبينة أعلاه، يُقترح إعادة نذب ثلاث وظائف، على النحو المبين في الجدول 12، إلى قسم إدارة الموارد البشرية لتوفير الخبرة والقيادة لمواصلة كفاءة حسن توقيت ودقة ما يقدم من خدمات.

#### مكتب نائب مدير دعم البعثة

#### الجدول 13

#### الموارد البشرية: وحدة المطالبات

الوظائف	التغيير	الرتبة	اللقب الوظيفي	الإجراء	البيان
الوظائف	1 +	خ م	مساعد لشؤون المطالبات	تحويل	
الوظائف المؤقتة	1 -	خ م	مساعد لشؤون المطالبات	تحويل	
المجموع	-				

90 - وحدة المطالبات مسؤولة عن تجهيز مطالبات الأطراف الثالثة المتعلقة بالحوادث غير المشمولة بالتأمين، من قبيل المطالبات المتعلقة بفقدان الأمتعة الشخصية التي تعزى إلى الموظفين أو تلفها، ومطالبات الأطراف الثالثة الناشئة عن حوادث مشمولة بالتأمين من قبيل حوادث المرور المتعلقة بمركبات الأمم المتحدة، وفقا للقواعد والإجراءات المعمول بها. وتقدم الوحدة الدعم للمجلس المحلي لاستعراض المطالبات في استعراض جميع المستندات الداعمة المتعلقة بالمطالبات للتحقق من دقتها ومعقوليتها تمهيدا لتسويتها، مع ضمان امتثالها النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. ويستتبع ذلك جمع معلومات عن مطالبات التعويض المقدمة من أطراف ثالثة والناشئة عن حوادث مرور المركبات أو المطالبات المتعلقة بالحوادث التي تنطوي على رحلات جوية للأمم المتحدة لتقديمها إلى شركة التأمين على نطاق العالم في إطار السلطة المفوضة وعن أي نوع آخر من مطالبات الأطراف الثالثة. والوحدة مسؤولة أيضا عن استعراض و/أو إعداد مطالبات الموظفين لتقديمها والموافقة عليها من جانب مجلس استعراض المطالبات التابع للمقر بالنسبة للمطالبات التي تتجاوز العتبة المالية المحلية. وعلاوة على ذلك، الوحدة مسؤولة عن تعهد قاعدة بيانات حاسوبية تتضمن جميع المطالبات. وتقدم الوحدة أيضا الدعم الإداري إلى مجلس التحقيق وإلى اللجنة المحلية للعقود.

91 - وفي ضوء الطابع المستمر للمسؤوليات المذكورة أعلاه، ومع مراعاة الزيادة الأخيرة في مطالبات الأطراف الثالثة، بما في ذلك نحو 700 مطالبة سنوية تتعلق بحوادث المركبات و 200 مطالبة سنوية لأطراف ثالثة أخرى، يُقترح تحويل وظيفة مؤقتة واحدة مبينة في الجدول 13 لتعزيز قدرة وحدة المطالبات على دعم الأنشطة المستمرة ومواصلة الوفاء بمؤشرات الأداء الرئيسية.

## ثانياً - الموارد المالية

### ألف - لمحة عامة

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة؛ تمتد سنة الميزانية من 1 تموز/يوليه إلى 30 حزيران/يونيه)

الفرق	تقديرات التكاليف		المخصصات		النفقات (2019/2018)	الفئة
	المبلغ	(2021/2020)	(2020/2019)	(2019/2018)		
(2)÷(4)=(5)	(2)-(3)=(4)	(3)	(2)	(1)		
						<b>الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة</b>
7,0	530,4	8 114,7	7 584,3	7 789,0		المراقبون العسكريون
0,5	2 074,2	400 094,0	398 019,8	391 381,8		الوحدات العسكرية
2,7	517,8	19 659,8	19 142,0	18 396,7		شرطة الأمم المتحدة
(3,2)	(1 827,5)	54 416,9	56 244,4	56 265,2		وحدات الشرطة المشكّلة
<b>0,3</b>	<b>1 294,9</b>	<b>482 285,4</b>	<b>480 990,5</b>	<b>473 832,7</b>		<b>المجموع الفرعي</b>
						<b>الموظفون المدنيون</b>
3,7	5 563,2	154 816,3	149 253,1	148 771,1		الموظفون الدوليون
9,1	1 689,0	20 333,2	18 644,2	21 456,4		الموظفون الوطنيون
38,6	5 598,6	20 088,1	14 489,5	12 789,9		متطوعو الأمم المتحدة
94,6	6 999,9	14 397,6	7 397,7	7 403,4		المساعدة المؤقتة العامة
(4,5)	(244,3)	5 202,9	5 447,2	5 049,6		الأفراد المقدمون من الحكومات
<b>10,0</b>	<b>19 606,4</b>	<b>214 838,1</b>	<b>195 231,7</b>	<b>195 470,4</b>		<b>المجموع الفرعي</b>
						<b>التكاليف التشغيلية</b>
						مراقبو الانتخابات المدنيين
0,4	3,9	1 075,6	1 071,7	641,1		الخبراء الاستشاريون والخدمات الاستشارية
16,6	629,0	4 407,0	3 778,0	4 101,0		السفر في مهام رسمية
(4,6)	(3 453,6)	71 473,8	74 927,4	84 573,0		المرافق والبنى التحتية
17,1	2 425,6	16 628,8	14 203,2	17 755,6		النقل البري
12,7	7 362,7	65 446,9	58 084,2	49 326,2		العمليات الجوية
100,0	250,0	500,0	250,0	1 566,8		العمليات البحرية
19,4	7 554,3	46 405,4	38 851,1	37 847,4		تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
14,1	223,4	1 803,8	1 580,4	987,0		الخدمات الطبية
-	-	-	-	-		المعدات الخاصة
5,5	2 082,0	40 171,3	38 089,3	31 711,1		اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
-	-	3 000,0	3 000,0	2 831,1		المشاريع السريعة الأثر
<b>7,3</b>	<b>17 077,3</b>	<b>250 912,6</b>	<b>233 835,3</b>	<b>231 340,3</b>		<b>المجموع الفرعي</b>
<b>4,2</b>	<b>37 978,6</b>	<b>948 036,1</b>	<b>910 057,5</b>	<b>900 643,4</b>		<b>إجمالي الاحتياجات</b>

الفرق	النفقات المخصصة لتقدير التكاليف				الفئة
	النسبة المئوية	المبلغ	(2021/2020)	(2020/2019)	
(2)÷(4)=(5)	(2)-(3)=(4)	(3)	(2)	(1)	
9,7	1 312,9	14 914,4	13 601,5	13 831,0	الإيرادات المتأتية من الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين
4,1	36 665,7	933 121,7	896 456,0	886 812,4	صافي الاحتياجات
-	-	-	-	-	التبرعات العينية (المدرجة في الميزانية)
4,2	37 978,6	948 036,1	910 057,5	900 643,4	مجموع الاحتياجات

### باء - التبرعات غير المدرجة في الميزانية

92 - فيما يلي القيمة المقدرة للتبرعات غير المدرجة في الميزانية للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	القيمة المقدرة
اتفاق مركز القوات <sup>(أ)</sup>	63 663,7
التبرعات العينية (غير المدرجة في الميزانية)	-
<b>المجموع</b>	<b>63 663,7</b>

(أ) يمثل المباني والأراضي والخدمات التي توفرها حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى.

### جيم - المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة

93 - تراعى لدى حساب تقديرات التكاليف للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 المبادرات التالية الرامية إلى زيادة الكفاءة:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ	المبادرة
المرافق والبنى التحتية	1 643,2	ومن المتوقع أن يؤدي الاستعاضة عن نظام المنطاد المربوط والنظام البصري التركيبي بكاميرات وأجهزة استشعار مملوكة للأمم المتحدة إلى تحقيق وفورات قدرها 136 900 دولار شهريا
الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة	1 234,7	توفير حصص الإعاشة على أساس الاتجاه السائد في استهلاك مجموعات حصص الإعاشة القتالية من أجل الحد من الهدر
<b>المجموع</b>	<b>2 877,9</b>	

### دال - عوامل الشغور

93 - تراعى لدى حساب تقديرات التكاليف للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 عوامل الشغور التالية:

(النسبة المئوية)

المعدلات الفعلية للفترة في الميزانية للفترة 2019/2018 <sup>(أ)</sup>	المعدلات المدرجة للفترة 2020/2019	المعدلات المتوقعة للفترة 2021/2020	الفئة
<b>الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة</b>			
8,3	15,0	7,5	المراقبون العسكريون
1,7	5,0	3,0	الوحدات العسكرية
5,0	5,0	3,0	شرطة الأمم المتحدة
0,6	1,0	1,0	وحدات الشرطة المشكلة
<b>الموظفون المدنيون</b>			
13,2	13,0	13,0	الموظفون الدوليون
الموظفون الوطنيون			
8,4	8,4	8,5	الموظفون الفنيون الوطنيون
10,9	15,4	6,5	الموظفون المدنيون من فئة الخدمات العامة
6,0	9,6	12,5	متطوعو الأمم المتحدة (الدوليون)
2,3	2,0	2,0	متطوعو الأمم المتحدة (الوطنيون)
الوظائف المؤقتة <sup>(ب)</sup>			
19,4	19,0	16,5	الموظفون الدوليون
-	15,0	-	الموظفون الفنيون الوطنيون
85,7	15,0	25,0	الموظفون المدنيون من فئة الخدمات العامة
2,8	1,0	3,0	الأفراد المقدمون من الحكومات

(أ) استناداً إلى المعدل الشهري الفعلي لنشر الموظفين وشغل الوظائف للقوام الشهري المقرر.

(ب) ممولة في إطار المساعدة المؤقتة العامة.

94 - تستند عوامل الشغور المقترحة إلى الخبرة المكتسبة من البعثة حتى اليوم وتراعي الظروف التي تنفرد بها البعثة فيما يتعلق بنشر الأفراد النظاميين والعمليات الجارية لاستقدام الموظفين المدنيين. ففيما يتعلق بالأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، تشمل الافتراضات التي أخذت في الاعتبار عند وضع عوامل الشغور المقترحة متوسط معدلات الشواغر للسنة المالية الجارية حتى الآن، وأنماط النشر السابقة، والنشر المقرر بناء على ما تعهدت به البلدان المساهمة والحكومات من التزامات بتقديم أفراد. وفيما يتعلق بالموظفين المدنيين، تعكس عوامل الشغور المقترحة متوسط معدلات الشواغر للسنة المالية الجارية حتى الآن، وأنماط شغل الوظائف في السنوات السابقة، وأنشطة استقدام الموظفين التي تجري حالياً، والتغييرات المقترحة إدخالها على تشكيلة ملاك الموظفين.

## هاء - المعدات المملوكة للوحدات: المعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي

95 - تستند الاحتياجات للفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 إلى معدلات السداد الموحدة المتعلقة بالمعدات الرئيسية والاكتفاء الذاتي ومبلغها الإجمالي 150 694 200 دولار على النحو التالي:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ التقديري			الفئة
المجموع	وحدات الشرطة المشكلّة	الوحدات العسكرية	
91 251,7	11 385,2	79 866,5	المعدات الرئيسية
59 442,5	6 642,1	52 800,4	الاكتفاء الذاتي
<b>150 694,2</b>	<b>18 027,3</b>	<b>132 666,9</b>	<b>المجموع</b>
العوامل المنطبقة على البعثة			النسبة المئوية
تاريخ آخر استعراض	التاريخ الفعلي		
ألف - العوامل المنطبقة على منطقة البعثة			
أيار/مايو 2016	تشرين الأول/أكتوبر 2016	2,1	عامل الظروف البيئية البالغة القسوة
أيار/مايو 2016	تشرين الأول/أكتوبر 2016	3,8	عامل ظروف التشغيل المكثف
حزيران/يونيه 2017	حزيران/يونيه 2017	5,0	عامل العمل العدائي/التخلي القسري
باء - العوامل المنطبقة على البلد الأصلي			
		4,7-0,5	معامل النقل التزايدى

## واو - التدريب

96 - فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد للتدريب للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ التقدير		الفئة
		الخبراء الاستشاريون
164,8		الخبراء الاستشاريون في مجال التدريب
		السفر في مهام رسمية
846,0		السفر في مهام رسمية، لأغراض التدريب
		اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
823,6		رسوم التدريب ولوازمه وخدماته
<b>1 834,4</b>		<b>المجموع</b>

97 - وفيما يلي عدد المشاركين المقرر للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، مقارنة بالفترة السابقة:

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة			الموظفون الوطنيون			الموظفون الدوليون			
العدد المقترح للفترة	العدد المقرر للفترة	العدد الفعلي للفترة	العدد المقترح للفترة	العدد المقرر للفترة	العدد الفعلي للفترة	العدد المقترح للفترة	العدد المقرر للفترة	العدد الفعلي للفترة	
2021/2020	2020/2019	2019/2018	2021/2020	2020/2019	2019/2018	2021/2020	2020/2019	2019/2018	
18 485	17 501	1 732	3 662	1 979	344	4 181	2 676	477	التدريب الداخلي
32	6	32	19	24	17	122	117	314	التدريب الخارجي <sup>(أ)</sup>
<b>18 517</b>	<b>17 507</b>	<b>1 764</b>	<b>3 681</b>	<b>2 003</b>	<b>361</b>	<b>4 303</b>	<b>2 793</b>	<b>791</b>	<b>المجموع</b>

(أ) يشمل التدريب في قاعدة الأمم المتحدة للوجستيات في برينديزي، في إيطاليا، وفي مركز الخدمات الإقليمي في عنيني، في أوغندا، والتدريب خارج منطقة البعثة.

98 - وخلال الفترة 2021/2020، سيزداد العدد الإجمالي للمشاركين في الدورات التدريبية من أجل: (أ) دعم تركيز البعثة المستمر على تدريب الأفراد المدنيين والنظاميين على منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ و (ب) تزويد الموظفين بالمهارات اللازمة في المجالات ذات الأولوية الحاسمة لتنفيذ ولاية البعثة، ولا سيما فيما يتعلق بدعم العملية الانتخابية؛ و (ج) استيعاب زيادة المشاركة في برامج إصدار الشهادات المهنية الإلزامية في مجال المشتريات، وإدارة سلسلة الإمداد، والإدارة المالية؛ و (د) توفير التدريب اللازم بشأن المساواة بين الجنسين وبشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وبالإضافة إلى ذلك، سيشارك الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة في أنشطة التدريب، بما في ذلك في مجال التخطيط العسكري وتدريب مراكز القيادة.

99 - وستغطي الدورات التدريبية في المقام الأول المجالات التالية: السلوك والانضباط، مع التركيز على الاستغلال والانتهاك الجنسيين؛ وتنمية قدرات الموظفين في مجالات الاتصال وحل المشاكل المتعلقة تحديداً بالبيئة المحلية واللازمة لدعم الولاية في مجال الانتخابات؛ والقيادة؛ والأداء؛ وتعزيز الكفاءات واللغات ومعالجة الإجهاد؛ والدورات التوجيهية للموظفين الجدد؛ والتطبيقات والمهارات المتعلقة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات؛ وإدارة الإمدادات/الممتلكات والأمن؛ ومواصلة نشر النظام الشامل لتقييم الأداء، فضلاً عن المجالات الفنية.

## زاي - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج

100 - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة لأنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعادة إلى الوطن والحد من العنف المجتمعي في الفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفئة	المبلغ التقديري
اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى	6 393,4
<b>المجموع</b>	<b>6 393,4</b>

101 - وستواصل البعثة تقديم الدعم التقني واللوجستي للمؤسسة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن، وستدعم التنفيذ الجاري لبرامجها، تمشيا مع اتفاق السلام ودعما له. وستواصل البعثة دعم المؤسسة الحكومية الوطنية في تنفيذ البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج لفائدة 2 000 مقاتل سابق في المناطق الوسطى والشرقية من جمهورية أفريقيا الوسطى. وستواصل البعثة دعم عمليات نزع السلاح والتسريح التي تقوم بها الأفرقة الوطنية المتنقلة لنزع السلاح والتسريح، وستقدم المساعدة في إعادة الإدماج للمقاتلين السابقين، والدعم اللوجستي وفي مجال النقل إلى الأفرقة المتنقلة، ودعم الأفرقة المتنقلة في تنفيذ أنشطة الاتصال والتوعية.

102 - وستواصل البعثة أنشطتها فيما يتعلق ببرامج الحد من العنف المجتمعي، مع استهداف المقاتلين، بمن فيهم المقاتلون غير المؤهلين للبرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الإعمار إلى الوطن، والشباب المعرضون للعنف، وغيرهم من الفئات الضعيفة في المجتمعات، من خلال الشراكة مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، والمنظمة الدولية للهجرة ومع جهات أخرى، بما يدعم 3 500 مستفيد. وسيقدم إلى المستفيدين التدريب المهني، والتوجيه، ومجموعات مواد بدء الأنشطة المدرة للدخل، وكذلك التدريب لأغراض التوعية في مجال التعايش السلمي من أجل دعم الآليات المحلية لتسوية النزاعات. وبالإضافة إلى ذلك، ستعمل البعثة على الاستفادة من برنامج الحد من العنف المجتمعي لدعم اتفاقات السلام التي يتم التوصل إليها محليا والتي تكمل عملية السلام الوطنية وتقلل من احتمال وقوع عنف انتخابي. وستدعم البعثة الحكومة من خلال تنفيذ استراتيجية للحد من العنف المجتمعي تتولى زمامها الجهات الوطنية، بطريقة متسقة ومنسقة بالتعاون الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الدوليين والوطنيين الآخرين، مما سيدعم إعادة إدماج المقاتلين الشباب وأفراد المجتمع.

103 - وترد فيما يلي التكاليف المقدرة للبرامج المبينة أعلاه: (أ) البرنامج الوطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج: عمليات نزع السلاح والتسريح، وأنشطة إعادة الإحراق، وأنشطة الاتصال والتوعية والبدلات للمقاتلين السابقين (590 000 دولار)، والخدمات (664 000 دولار)، والسفر (336 300 دولار)؛ و (ب) برامج الحد من العنف المجتمعي: لوازم ومعدات لمجموعات مواد بدء الأنشطة المدرة للدخل (2 100 000 دولار)، وخدمات التدريب والتوجيه والعمالة الماهرة (1 800 000 دولار)، والسفر خلال التدريب المهني الذي مدته ثلاثة أشهر (903 100 دولار).

## حاء - إدارة الأسلحة والذخيرة

104 - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد اللازمة لإدارة الأسلحة والذخيرة للفترة من 1 تموز/ يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021:

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المبلغ التقديري	الفئة
6 200,0	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
<b>6 200,0</b>	<b>المجموع</b>

105 - ستواصل البعثة مساعدة الحكومة في بناء القدرات الوطنية على إدارة الأسلحة والذخيرة. وستضطلع بهذه الأنشطة دائمة الإجراءات المتعلقة بالألغام باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من البعثة، من خلال إشراك مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وشركاء خارجيين ومقاولي تشييد وطنيين ودوليين من القطاع الخاص، سيجددون خلال الفترة المالية على أساس الاحتياجات والأولويات والتوافر.

106 - وفيما يتعلق بدعم الدولة في تعزيز قدرة قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي على إدارة الأسلحة والذخائر، ستتضمن الأنشطة ما يلي: (أ) تدريب قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي على الإدارة السليمة والأمنة للأسلحة والذخيرة؛ و (ب) إصلاح وتركيب مرافق تخزين للأسلحة والذخيرة لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، استناداً إلى العمل الذي جرى في الفترات السابقة؛ و (ج) القيام بأنشطة ضمان الجودة ومراقبة الجودة من خلال رصد دقيق لقوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي في منطقتين دفاعيتين من جانب دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام، حيث ستقل البعثة من خلال هذه الأنشطة أفضل ممارسات إدارة الأسلحة والذخيرة وتدعم تنفيذها وتحسينها بشكل مستمر؛ و (د) مواصلة تقديم الدعم إلى اللجنة الوطنية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها غير المشروع في إطار تنفيذ الاستراتيجية الوطنية (كانون الثاني/يناير 2019) وخطة العمل الوطنية (أيلول/سبتمبر 2019) بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ و (هـ) مواصلة تزويد السلطات الوطنية المختصة بالخبرة التقنية من أجل بناء قدراتها على تنسيق الجهود الرامية إلى الحد من مخاطر المتفجرات على الصعيد الوطني، مع مراعاة التهديدات المتبقية الناجمة عن مخاطر المتفجرات، وحماية المدنيين (6 200 000 دولار).

107 - وتتماشى الأنشطة المذكورة أعلاه مع أولويات البعثة ومع الاحتياجات التي تضعها السلطات الوطنية، وستدعم بسط سلطة الدولة وستساعد في التخفيف من المخاطر المحتملة، بما في ذلك السرقة والنهب والحصول على الأسلحة والذخيرة واستخدامها خارج الخدمة الرسمية بسبب سوء الإدارة، أو الانفجار غير المتوقع للأسلحة والذخيرة المخزنة والمدارة بشكل غير سليم.

108 - وقد راعى تخطيط هذه البرامج أوجه التقدم المحرزة في تطوير قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي ونشرها فعلياً في صلة مباشرة مع خطة الدفاع الوطني لجمهورية أفريقيا الوسطى لعام 2017، والوثيقة الإرشادية الصادرة عن السلطات الوطنية لعام 2017 والخطة العامة لتغيير حجم قوات الأمن الداخلي وإعادة نشرها لعام 2018؛ فضلاً عن وصول الأسلحة والذخائر وتوزيعها منذ عام 2018 في ضوء الاستعراض الأخير لتدابير حظر توريد الأسلحة (قرار مجلس الأمن 2488 (2019))، مما أسفر عن زيادة الأسلحة والذخائر التي تديرها السلطات الوطنية.

109 - وتشمل الاحتياجات المقترحة تكاليف مقدرة للتعاقد مع طرف ثالث (2 100 000 دولار) وتكاليف الأفراد (2 972 800 دولار)، والسفر (156 100 دولار)، واللوازم والمعدات (110 000 دولار) ومصاريف التشغيل (393 900 دولار) والتكاليف الإدارية (467 200 دولار).

## طاء - الأنشطة البرنامجية الأخرى

110 - فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد للأنشطة البرنامجية الأخرى للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021:

المبلغ المقترح	البيان
5 026,7	العدالة وشؤون السجون (المحكمة الجنائية الخاصة)
1 210,5	العدالة وشؤون السجون (نظام السجون/دعم السلطة القضائية)
1 022,3	تدريب أفراد الشرطة/الإشتراك معهم في المواقع
932,7	حقوق الإنسان
770,0	سيادة القانون/المؤسسات الأمنية/إصلاح قطاع الأمن
430,0	الشؤون المدنية (برامج تحقيق الاستقرار المجتمعي)
413,0	الشؤون السياسية (توظيف السلام)
<b>9 805,2</b>	<b>المجموع</b>

111 - ستُنقذ الأنشطة البرنامجية الأخرى أساساً من خلال إشراك مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات غير الحكومية المحلية في المجالات التالية:

(أ) العدالة وشؤون السجون (المحكمة الجنائية الخاصة): تعزيز آلية العدالة الانتقالية الوطنية الذي سينطوي على تقديم الدعم لأنشطة التحقيق والقضاء، وتوعية الجمهور والمجتمعات المتضررة والتواصل معهم، وتوفير الأمن لموظفي المحاكم وحماية الضحايا والشهود، والإدارة العامة للمحاكم ودعم إنشاء وتشغيل نظام المساعدة القانونية (5 026 700 دولار). واستناداً إلى التقدم المحرز في السنوات السابقة من أجل تشغيل المحكمة، ستقدم البعثة المساعدة التقنية والمالية لإكمال مرحلة التشغيل، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر تعزيز الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة، وإنشاء نظام إدارة المعلومات الخاص بالمحكمة وتفعيل دائرة الجنايات وغرفة الاستئناف. وتشمل الاحتياجات المقترحة تكاليف مقدرة تتعلق بالموظفين (4 719 100 دولار)، والمرافق والهيكل الأساسية (229 100 دولار)، والخدمات الاستشارية (78 500 دولار). وستعمل البعثة عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار المشروع المشترك للمحكمة الجنائية الخاصة، وكذلك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛

(ب) العدالة وشؤون السجون (نظام السجون/دعم السلطة القضائية): تعزيز نظام السجون من خلال ما يلي: '1' تنفيذ استراتيجية إزالة الطابع العسكري عن نظام السجون، بما في ذلك تكوين موظفين للسجون لهم قدرات تشغيلية معززة، وتحسين الهياكل الأساسية، وتقييم الفساد والمخاطر في السجون، وتحسين الأمن في السجون، وأنشطة إعادة الإدماج الاجتماعي، وأنشطة بناء قدرات موظفي السجون المدنيين، وتحسين ظروف بيئة الاحتجاز وتقديم التدريب على القدرات المتخصصة إلى سلطات السجون، بما يسهم في إنشاء دائرة سجون تدار بفعالية وتحترم حقوق الإنسان؛ و '2' تقديم الدعم للسلطة القضائية من خلال تنظيم تدريب للقضاة على مبادئ أساليب التحقيق، وحفظ الأدلة والمعايير الأخلاقية للقضاة وموظفي المحاكم، وتقديم الدعم التقني والمشورة لوزارة العدل من أجل تنفيذ الاستراتيجية القطاعية القضائية، وبناء المحاكم وإصلاحها وتجهيزها؛ و '3' وضع خطة عمل والتنفيذ التدريجي لاستراتيجية إزالة الطابع العسكري عن نظام السجون، تشمل إجراء تقييمات للفساد والمخاطر في السجون، ورفع مستوى الأمن في السجون، وأنشطة إعادة الإدماج الاجتماعي وأنشطة بناء قدرات لموظفي السجون المدنيين، فضلاً عن دعم السلطة القضائية من خلال تنظيم دورات تدريبية وحلقات عمل وحلقات دراسية للجهات الفاعلة القضائية

الوطنية (القضاة وموظفو المحاكم). ويشمل مجموع الاحتياجات المقترحة (1 210 500 دولار) تكاليف مقدره تتعلق باللوازم والمعدات (541 500 دولار)، والخدمات الاستشارية (354 000 دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (315 000 دولار). وستعمل البعثة عن كثب مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمنظمات غير الحكومية في إطار البرنامج؛

(ج) تدريب الشرطة/الاشتراك في المواقع: دعم بناء القدرات التشغيلية وأمن الانتخابات من خلال إعادة نشر قوات الأمن الداخلي، ودعم بسط سلطة الدولة وجهود مكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والاتجار بها. وستوفر شرطة الأمم المتحدة التدريب لقوات الأمن الداخلي، ولا سيما لتحسين القدرة على حماية العملية الانتخابية. وستشمل الأنشطة تقديم الدعم لتنفيذ الإصلاحات المتعلقة بقوات الأمن الداخلي، ولا سيما لتحسين استعادة سيادة القانون وتعزيز إدارة قطاع الأمن، بما في ذلك تنفيذ خطة بناء القدرات وتميئتها، والخطة العامة لتغيير حجم قوات الأمن الداخلي وإعادة نشرها، وخطة التدريب. وستدعم شرطة الأمم المتحدة أيضا السلطات الوطنية في إطار استراتيجيتها التي تتولى زمامها الجهات الوطنية للتصدي لاستغلال الموارد الطبيعية والاتجار بها على نحو غير مشروع. ويشمل مجموع الاحتياجات المقترحة (1 022 300 دولار) تكاليف مقدره تتعلق بالموظفين (40 000 دولار)، والسفر (10 000 دولار)، واللوازم والمعدات (920 000 دولار)، والخدمات (52 300 دولار). وستعمل البعثة عن قرب مع الشركاء، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية المحلية وممثلو قوات الأمن الداخلي، في إطار خطة الاشتراك في المواقع؛

(د) حقوق الإنسان: التشجيع على إنشاء آليات وطنية للمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان، ومواصلة دعم التنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية لمنع التحريض العلني على العنف لمنع التهديدات التي يتعرض لها المدنيون، ومكافحة التحريض العلني على العنف وتعزيز السلام والمصالحة، ودعم القيام بأعمال الرصد والتحقيق وتحليل إشارات الإنذار المبكر والإبلاغ والتوثيق فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان ومخالفات القانون الدولي الإنساني، باتخاذ تدابير للوقاية منها والاستجابة لها من أجل توفير الحماية المادية، ولا سيما في سياق الانتخابات. وتشمل الأنشطة تقديم الدعم في تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وعمليات إصلاح قطاع الأمن من خلال مواصلة تطبيق سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وفحص السجلات الشخصية لأفراد القوات الوطنية فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، ومبادرات تنمية القدرات وحماية حقوق الإنسان في سبيل إيجاد بيئة توفر الحماية، بما يشمل حماية المدنيين والضحايا والشهود والمدافعين عن حقوق الإنسان. وستواصل البعثة أيضا تقديم المساعدة من أجل زيادة القدرات الوطنية على حماية المدنيين وتعبئة سبل الاستجابة لانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. وستعمل البعثة عن كثب مع المنظمات غير الحكومية، في إطار البرنامج. وستقدم البعثة الدعم أيضا لوضع خطة وطنية لمنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل. وستنفذ البعثة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة هذا المشروع، بالتعاون مع فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ، وستشارك الحكومة والجماعات المسلحة والمجتمع المدني معا للعمل على وضع خطط الوقاية. وستشمل الأنشطة إجراء عملية مسح لتحديد آليات حماية الأطفال القائمة من أجل ضمان إقامة روابط فيما بين الآليات أو الأطر الوطنية وتنسيقها وتعزيزها. ويشمل مجموع الاحتياجات المقترحة (932 700 دولار) تكاليف مقدره تتعلق بالخدمات (551 700 دولار)، ومرافق المعدات واللوازم والهياكل الأساسية (221 300 دولار)، والسفر (79 300 دولار)، والأفراد (80 400 دولار)؛

(هـ) سيادة القانون/المؤسسات الأمنية/إصلاح قطاع الأمن: '1' دعم إدماج المقاتلين السابقين في قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي، وتفعيل نظام القضاء العسكري، وتقديم المساعدة الاستراتيجية والتقنية لتنفيذ الخطط القطاعية، على النحو المبين في سياسة الأمن الوطني؛ و '2' دعم اتفاق السلام، بوسائل منها كفالة إجراء عمليات تجنيد قوات الدفاع الوطني والأمن الداخلي على أساس منصف وشامل وشفاف؛ و '3' دعم الرقابة الديمقراطية المدنية على مؤسسات قطاع الأمن لضمان المساءلة وحماية حقوق الإنسان؛ و '4' دعم استمرار نشر قوات الدفاع الوطني في جميع أنحاء البلد؛ و '5' دعم تنفيذ إدارة المياه والغابات، وإدارة الحدود، والإشراف على التعدين. ويشمل مجموع الاحتياجات المقترحة (770 000 دولار) تكاليف مقدرة تتعلق بالخدمات واللوازم والمعدات (378 000 دولار) والخبراء الاستشاريين (15 000 دولار)، والاتصالات (73 000 دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (235 000 دولار)، والسفر (69 000 دولار). وستعمل البعثة عن كثب مع المنظمات غير الحكومية وشركاء آخرين، في إطار البرنامج؛

(و) الشؤون المدنية (برامج تحقيق الاستقرار المجتمعي): '1' مبادرات بناء الثقة لتعزيز الشراكات مع أصحاب المصلحة الوطنيين، وفريق الأمم المتحدة القطري، والشركاء التقنيين والماليين الدوليين لتعزيز القدرات الوطنية ومبادرات إشراك المجتمعات المحلية من أجل دعم عمليات السلام المحلية وتنفيذ اتفاقات السلام المحلية، فضلا عن تنفيذ اتفاق السلام؛ و '2' تعزيز قدرات موظفي الخدمة المدنية وآليات التنسيق على استعادة سلطة الدولة، ودعم عمليات إشراك المجتمعات المحلية التي ستسهم في تحسين حماية المدنيين، والحوار المجتمعي، والمصالحة وتسوية النزاعات وبسط سلطة الدولة. ويشمل مجموع الاحتياجات المقترحة (430 000 دولار) تكاليف مقدرة تتعلق بالمرافق والهياكل الأساسية (299 400 دولار)، والسفر (69 200 دولار)، والاتصالات (61 400 دولار). وستعمل البعثة عن كثب مع فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية في إطار البرنامج؛

(ز) الشؤون السياسية (توطيد السلام): تحقيق الاستقرار والتحول في المناطق المتضررة من النزاع عن طريق تعزيز التحول من المنازعات المسلحة إلى المشاركة السياسية النشطة من خلال تنفيذ اتفاق السلام والعملية الانتخابية، ودعم تهيئة الظروف المواتية لإجراء انتخابات ذات مصداقية في عامي 2020 و 2021. وستنفذ البعثة برنامجا للتثقيف السياسي والتفاوض وبناء القدرات لدعم لجان المقاطعات من أجل تنفيذ اتفاق السلام ولجان الأمن التقنية وغيرها من لجان السلام المحلية. ولدعم الانتخابات، ستدعم البعثة اعتماد وتنفيذ مدونة قواعد السلوك الانتخابية، وتعزيز قدرة الأحزاب السياسية، وإتاحة مشاركة النساء والشباب واللجان في العملية الانتخابية. ويشمل مجموع الاحتياجات المقترحة (413 000 دولار) تكاليف مقدرة تتعلق بالخدمات الاستشارية (80 000 دولار)، والسفر (87 000 دولار)، والمرافق والهياكل الأساسية (112 000 دولار)، والنقل (72 000 دولار)، والاتصالات (62 000 دولار).

## ياء - المشاريع السريعة الأثر

112 - ترد فيما يلي الاحتياجات المقدرة من الموارد للمشاريع السريعة الأثر للفترة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021، مقارنة بالفترتين السابقتين:

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

الفترة	المبلغ	عدد المشاريع
1 تموز/يوليه 2018 إلى 30 حزيران/يونيه 2019 (الاحتياجات الفعلية)	2 831,1	94
1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020 (الاحتياجات المعتمدة)	3 000,0	100
1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 (الاحتياجات المقترحة)	3 000,0	60

113 - وبالإشتراك مع المنظمات غير الحكومية وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الآخرين، ستواصل البعثة العمل على تنفيذ مشاريع تهدف إلى تحقيق فوائد فورية ملموسة في حياة الناس في جمهورية أفريقيا الوسطى. وستواصل البعثة، عن طريق قسم الشؤون المدنية التابع لها، ومن خلال الاستعانة بالمشاريع السريعة الأثر، تهيئة بيئة مواتية لتنفيذ ولايتها بفعالية من خلال بناء الثقة في البعثة وفي ولايتها وفي عملية السلام. وستنفذ المشاريع الرامية إلى النهوض بتقديم الخدمات الإدارية والاجتماعية عن طريق 12 مكتبا ميدانيا (بما في ذلك بانغي) على نطاق ثلاثة عناصر، وهي: (أ) الأمن، وحماية المدنيين وحقوق الإنسان، لتحسين الحماية المجتمعية؛ و (ب) ودعم العمليات المتصلة بالشؤون السياسية والسلام والمصالحة، من أجل تعزيز التماسك الاجتماعي والمصالحة؛ و (ج) ومكافحة الإفلات من العقاب، ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون. وستركز المشاريع السريعة الأثر على ما يلي:

(أ) الأمن وحماية المدنيين وحقوق الإنسان: تحسين قدرة السكان على تنظيم أنفسهم لتحسين الوقاية من الحوادث الأمنية وتبني البعثة والسلطات الوطنية وقوات الأمن إلى هذه الحوادث كي يتسنى التعامل معها بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب. وبالتنسيق مع السلطات الوطنية والمنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، سيواصل الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة التابعون للبعثة توسيع نطاق نظم وشبكات الإنذار المبكر كي تغطي المناطق التي لا تغطيها حاليا، وتوسيع نظم الاتصالات والتنسيق من أجل تكميل أنشطة حماية المدنيين التي تنفذها البعثة (جانب الاستجابة) وتحسين قدرات المجتمعات المحلية على تنظيم نفسها (جانب الإنذار والمجتمعات المحلية) وتحسين صلة هذه النظم بنظام الحماية الخاص بالبعثة. ومن المتوقع تنفيذ عشرة مشاريع (تبلغ تكلفة كل منها نحو 50 000 دولار) خلال الفترة 2021/2020؛

(ب) دعم العمليات المتصلة بالشؤون السياسية والسلام والمصالحة: استهداف النساء والشباب والمجتمعات المحلية التي تشهد نزاعات بمشاريع لتعزيز الحوار وبناء الثقة وتحقيق المصالحة والتماسك الاجتماعي والتعايش السلمي داخل المجتمعات المحلية وفيما بينها. ووفقا للسياسة التي تنظم المشاريع السريعة الأثر، ستحدد هذه المشاريع من خلال المشاركة الشعبية، وستنسق على مستوى عناصر البعثة وأقسامها وبالتشاور مع أصحاب المصلحة والشركاء الوطنيين والدوليين الآخرين. وإضافة إلى إيجاد أنشطة مدرة للدخل، ستهدف هذه المشاريع إلى التقريب بين الجماعات المتخاصمة في المجتمعات المحلية من أجل تحقيق أقصى زيادة في الدخل على المدى الطويل مع تقليل احتمالات نشوب نزاعات فيما بين هذه الجماعات. وستدرس إمكانية تكوين شراكات مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة و/أو مع برنامج الأغذية العالمي من أجل تحقيق أقصى قدر من الإنتاجية الزراعية، ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تنمية أسواق المجتمعات المحلية وإصلاح الجسور، بما يعزز التبادل الاقتصادي الذي يحدث

آثاراً إيجابية في حياة النساء والشباب. ومن المتوقع تنفيذ ثلاثين مشروعاً (تبلغ تكلفة كل منها نحو 50 000 دولار) خلال الفترة 2021/2020؛

(ج) مكافحة الإفلات من العقاب، ودعم بسط سلطة الدولة وسيادة القانون: تحسين القدرة على تقديم خدمات الإدارة العامة والخدمات الاجتماعية الأساسية، من قبيل إصلاح مؤسسات الإدارة العامة وتجهيزها وتشغيلها من أجل تحسين أعمال الميزنة والتخطيط على المستوى المحلي وتحسين خدمات السجل المدني والأمن والعدالة ومكافحة الإفلات من العقاب، إضافة إلى تحسين خدمات التعليم والصحة والمياه والكهرباء والزراعة. وستُكفل استدامة هذه المشاريع من خلال تنفيذ مشاريع مشتركة وتكميلية بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري والوزارات المعنية الوطنية. فعلى سبيل المثال، سيجري إصلاح المدارس والمراكز الصحية وتجهيزها، مع كفالة دعم تشغيلها من جانب منظمة الأمم المتحدة للطفولة والمنظمات الطبية والتعليمية غير الحكومية، إلى جانب الوزارات المعنية. وستُكفل الاستدامة الأولية لهذه المشاريع من خلال تنفيذ سلسلة من أنشطة بناء القدرات التكميلية الموجهة إلى المسؤولين وموظفي الخدمة المدنية في المؤسسات المحلية، بهدف ضمان الأداء الفعال لهذه المؤسسات، ومن خلال تخصيص أموال للاستثمار على الصعيد المحلي ستحصل عليها الحكومة من كل من البنك الدولي وفرنسا والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/البعثة (مكتب دعم بناء السلام) دعماً لتغطية التكاليف التشغيلية واتباع ممارسات الحوكمة المحلية الرشيدة. ومن المتوقع تنفيذ عشرين مشروعاً (تبلغ تكلفة كل منها نحو 50 000 دولار) خلال السنة المالية 2021/2020.

### ثالثاً - تحليل الفروق<sup>(1)</sup>

114 - ترد في الفرع باء من المرفق الأول لهذا التقرير المصطلحات الموحدة المستخدمة في تحليل الفروق في الموارد في هذا الفرع. والمصطلحات المستخدمة هي نفسها التي استُخدمت في التقارير السابقة.

#### الفرق

بِأَلْفِ الدُولَارَات	بِالنسبة المئوية
530,4	7,0

المراقبون العسكريون

#### • الإدارة: التغيير في نشر الأفراد

115 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات في المقام الأول إلى تطبيق معدل شغور أقل قدره 7,5 في المائة في حساب بدل الإقامة المقرر للبعثة بسبب تحسين نشر المراقبين العسكريين، مقارنة بمعدل الشغور البالغ 15,0 في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019.

(1) يُعبر عن مبالغ الفروق في الموارد بآلاف دولارات الولايات المتحدة. ويرد تحليل للفروق التي لا تقل فيها قيمة الزيادة أو النقصان عن 5 في المائة أو 100 000 دولار.

الفرق		
بِالنسبة المئوية	بِآلاف الدولارات	
0,5	2 074,2	الوحدات العسكرية

• الإدارة: زيادة المدخلات مع بقاء النواتج على حالها

116 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات في المقام الأول إلى ما يلي: (أ) تطبيق معدل شغور أقل قدره 3,0 في المائة لأفراد الوحدات العسكرية في حساب تكاليف السداد القياسية وبدل الإقامة المقرر للبعثة، مقارنة بمعدل 5,0 في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019. و (ب) ارتفاع كلفة رد تكاليف المعدات المملوكة للوحدات المتوقع نشرها مع وحدات جديدة للطيران وقوة الرد السريع عقب إعادة تشكيل القوة من أجل تعزيز قدرة البعثة على العمل بفعالية، مقارنة بكلفة رد تكاليف المعدات التي ستعاد إلى الوطن والتي شكلت الأساس للتقديرات المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019؛ و (ج) ارتفاع تكاليف الشحن المتعلقة بالتناوب المتوقع للمعدات المملوكة للوحدات التي تستوفي معايير النشر المطول في البعثة وفقا لدليل السياسات والإجراءات المتعلقة بتسديد تكاليف ومراقبة المعدات المملوكة للوحدات التابعة للبلدان المساهمة بقوات/بأفراد شرطة والمشاركة في بعثات حفظ السلام، والتي لم يدرج لها اعتماد في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019.

117 - ويقابل الزيادة في الاحتياجات جزئيا ما يلي: (أ) انخفاض الاحتياجات من حصص الإعاشة بسبب تطبيق معدل أدنى للفرد، مقارنة بالمعدل المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019، استنادا إلى الاختيارات السابقة للوحدات فيما يتعلق بالوجبات؛ و (ب) وزيادة التسويات المقدرة مقارنة بتكاليف السداد الموحدة للبلدان المساهمة بقوات فيما يتعلق بنشر ما هو غير صالح للاستعمال أو غير موجود من المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات استنادا إلى الاتجاهات التاريخية فيما يتعلق بصلاحية تشغيل المعدات، مقارنة بالنسوية المطبقة على الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019.

الفرق		
بِالنسبة المئوية	بِآلاف الدولارات	
2,7	517,8	شرطة الأمم المتحدة

• الإدارة: التغيير في نشر الأفراد

118 - تُعزى الزيادة في الاحتياجات في المقام الأول إلى ما يلي: (أ) تطبيق معدل شغور أقل قدره 3,0 في المائة في حساب بدل الإقامة المقرر للبعثة والسفر لأغراض التمركز والتناوب والإعادة إلى الوطن، بسبب تحسين نشر أفراد شرطة الأمم المتحدة، مقارنة بمعدل الشغور البالغ 5,0 في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019؛ و (ب) ارتفاع التكاليف المتوقعة لتناوب أفراد الشرطة وإعادةتهم إلى أوطانهم استنادا إلى ارتفاع السعر المقدر لتذكرة السفر الواحدة إلى البلدان الأصلية لأفراد الشرطة المنتشرين حاليا في البعثة، مقارنة بمتوسط سعر التذكرة الواحدة المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019.

الفرق		وحدات الشرطة المشكّلة
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(3,2)	(1 827,5)	

• الإدارة: انخفاض المدخلات مع بقاء النواتج على حالها

119 - يعزى انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى ما يلي: (أ) انخفاض تكلفة رد التكاليف المتصلة بالاكتماء الذاتي فيما يتعلق بالمعدات المملوكة للوحدات بسبب عدم الحاجة إلى مخيمات لإقامة أفراد وحدات الشرطة المشكّلة، وهو ما نتج عن التحسن في أماكن إقامتهم وفقا لمعايير الأمم المتحدة بالنظر إلى إكمال البعثة أعمال بناء الجدران الصلبة خلال الفترة 2020/2019؛ و (ب) انخفاض تكاليف حصص الإعاشة بسبب تطبيق معدل أدنى للفرد، مقارنة بالمعدل المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019، استنادا إلى الاختيارات السابقة لوحدات الشرطة المشكّلة فيما يتعلق بالوجبات؛ و (ج) انخفاض تكاليف تناوب أفراد وحدات الشرطة المشكّلة وإعادة تدويرهم إلى مواطنهم بسبب القرب الجغرافي للبلدان المساهمة بأفراد شرطة من جمهورية أفريقيا الوسطى؛ و (د) زيادة التسويات المقدرة مقارنة بتكاليف السداد الموحدة للبلدان المساهمة بأفراد شرطة فيما يتعلق بنشر ما هو غير صالح للاستعمال أو غير موجود من المعدات الرئيسية المملوكة للوحدات استنادا إلى الاتجاهات التاريخية لصلاحية تشغيل المعدات، مقارنة بالتسوية المطبقة على الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019.

الفرق		الموظفون الدوليون
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
3,7	5 563,2	

• بارامترات التكاليف: تغيير معدل جدول المرتبات والتكاليف العامة للموظفين

120 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) ارتفاع معدلات مرتبات الموظفين الدوليين على أساس جدول المرتبات المنقح، وارتفاع معدلات التكاليف العامة للموظفين على أساس متوسط النفقات الشهرية الفعلية للفترة الجارية، مقارنة بالمعدلات المطبقة في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019؛ و (ب) اقتراح إنشاء وظيفتين جديديتين مع تطبيق معدل شغور قدره 50,0 في المائة.

الفرق		الموظفون الوطنيون
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
9,1	1 689,0	

• بارامترات التكاليف: التغيير في بدل المخاطر وأسعار صرف العملات الأجنبية

121 - تعزى الزيادة في الاحتياجات في المقام الأول إلى ما يلي: (أ) أثر تطبيق معدل وحيد قدره 511 دولارا للشخص الواحد على الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة والموظفين الفنيين الوطنيين في حساب بدل الخطر وفقا لتوصية لجنة الخدمة المدنية الدولية بشأن بدل الخطر للموظفين المعيّنين محليا،

مقارنة بتطبيق معدلين منفصلين قدرهما 282 دولارا و 694 دولارا للموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة والموظفين الفنيين الوطنيين، على التوالي، في المعدلات المعتمدة لميزانية الفترة 2020/2019؛ و (ب) تطبيق عامل شغور أدنى قدره 6,5 في المائة في حساب التكاليف المتعلقة بمرتبات الموظفين الوطنيين من فئة الخدمات العامة، مقارنة بتطبيق عامل شغور قدره 15,4 في المائة في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019. ويقابل زيادة الاحتياجات جزئيا الأثر الناجم عن انخفاض قيمة فرنك الجماعة المالية الأفريقية مقابل دولار الولايات المتحدة، مما أسفر عن تطبيق سعر صرف قدره 587,512 فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لكل دولار، مقارنة بتطبيق سعر قدره 574,293 فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية لكل دولار في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019.

الفرق		
بِالنسبة المئوية	بِآلاف الدولارات	
38,6	5 598,6	متطوعو الأمم المتحدة

#### • الولاية: تغير في حجم/نطاق الولاية

122 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى ما يلي: (أ) اقتراح إنشاء 39 وظيفة مؤقتة لمتطوعي الأمم المتحدة، بما في ذلك 37 وظيفة لدعم العملية الانتخابية في جمهورية أفريقيا الوسطى عملا بقرار مجلس الأمن 2499 (2019)؛ و (ب) تطبيق عامل شغور أعلى قدره 13,0 في المائة بالنسبة لتكاليف دعم البرامج، مقارنة بتطبيق عامل شغور قدره 8,0 في المائة في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019؛ و (ج) تطبيق معدل أعلى لبدل المعيشة على أساس الجدول المنقح. ويقابل الزيادة في الاحتياجات جزئيا تطبيق معدل شغور أعلى قدره 12,5 في المائة بالنسبة لمتطوعي الأمم المتحدة، مقارنة بمعدل الشغور البالغ 9,6 في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019.

الفرق		
بِالنسبة المئوية	بِآلاف الدولارات	
94,6	6 999,9	المساعدة المؤقتة العامة

ج

#### • الولاية: تغير في حجم/نطاق الولاية

123 - تعزى الزيادة في الاحتياجات أساسا إلى اقتراح إنشاء 30 وظيفة مؤقتة دولية ووظيفة مؤقتة واحدة وطنية لدعم العملية الانتخابية في جمهورية أفريقيا الوسطى عملا بقرار مجلس الأمن 2499 (2019)، وتطبيق معدل شغور أقل نسبته 16,5 في المائة في حساب تكاليف مرتبات الموظفين الدوليين، مقارنة بمعدل 19,0 في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019.

الفرق		
بِالنسبة المئوية	بِآلاف الدولارات	
(4,5)	(244,3)	الأفراد المقدمون من الحكومات

• الإدارة: التغيير في نشر الأفراد

124 - يعزى انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى تطبيق معدل شغور أعلى قدره 3,0 في المائة في حساب بدل الإقامة المقرر للبعثة، مقارنة بمعدل الشغور البالغ 1,0 في المائة المطبق في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019، وانخفاض التكاليف المتوقعة لسفر الأفراد المقدمين من الحكومات في مهام وإعادتهم إلى أوطانهم استناداً إلى انخفاض السعر المقدر لتذكرة السفر الواحدة إلى البلدان الأصلية للأفراد المنتشرين حالياً في البعثة، مقارنة بمتوسط سعر التذكرة المدرج في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
16,6	629,0	السفر في مهام رسمية

• الولاية: تغير في حجم/نطاق الولاية

125 - تعزى الزيادة في الاحتياجات في المقام الأول إلى ما يلي: (أ) زيادة عدد الرحلات خارج منطقة البعثة من أجل عقد اجتماعات سياسية وإقليمية رفيعة المستوى للحفاظ على المشاركة الدولية والإقليمية المستمرة من أجل تنفيذ اتفاق السلام بنجاح وتعزيز انضمام الجماعات المسلحة إلى وقف الأعمال القتالية، وتقديم الدعم التقني واللوجستي للعملية الانتخابية لكفالة التحضير لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية وتيسيرها، مقارنة بعدد الرحلات المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019؛ و (ب) ارتفاع تكاليف أنشطة التدريب نظراً لارتفاع عدد المشاركين لدعم مبادرات البعثة، بما في ذلك تدريب الموظفين على مهارات الاتصال وحل المشاكل الخاصة بالبيئة المحلية اللازمة لدعم الولاية الانتخابية، ومواصلة نشر النظام الشامل لتقييم الأداء، وتنفيذ التوسعة 2 لنظام أوموجا، والدورات التدريبية التأهيلية المطلوبة للموظفين.

الفرق		
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
(4,6)	(3 453,6)	المرافق والبنى التحتية

• الإدارة: انخفاض المدخلات مع بقاء النواتج على حالها

126 - يعزى انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى ما يلي: (أ) انخفاض تكاليف خدمات الأمن بسبب وقف نشر نظام المنطاد المربوط (البالون) واستخدام الكاميرات الثابتة ذات النظام الكهربائي البصري/نظام الأشعة تحت الحمراء التركيبي البعيد المدى، التي جلبت في إطار طلب توريد من أجل عمليات الاستخبارات والمراقبة والاستطلاع/الإنذار المبكر لحماية المدنيين وأفراد البعثة المتكاملة؛ و (ب) انخفاض تكاليف اقتناء المرافق الجاهزة ومعدات الإقامة والتبريد بسبب عدم رصد اعتماد غير متكرر للهياكل الجاهزة من أجل إنشاء ورش صيانة المركبات ولمعدات تشييد محطة طرفية للمطارات، التي أدرجت في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019، فضلاً عن الاقتناء المقترح لعدد أقل يبلغ 500 وحدة تكييف هواء، مقارنة بعدد 1 650 وحدة مدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019؛ و (ج) انخفاض تكاليف خدمات الصيانة،

بالنظر إلى أن فرادى موظفين تعاقديين سيتولون خدمات تنظيف مواقع البعثة، وبالتالي ستدرج في الميزانية بوصفها خدمات تعاقدية فردية في إطار اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى؛ و (د) انخفاض تكاليف التشييد والتعديلات والتجديد وأعمال الصيانة الرئيسية بسبب عدم وجود اعتمادات غير متكررة لتشييد الجدران الصلبة بسبب توقع إكمال أماكن إقامة الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة خلال الفترة 2020/2019، ومرافق أخرى للموظفين المدنيين وغيرها من مشاريع التشييد غير المتكررة.

127 - ويقابل انخفاض الاحتياجات جزئياً ما يلي: (أ) البناء المقترح لساحة خدمة طائرات ومدرج في مطار مبوكو الدولي وحظائر طائرات في كاغا باندورو وبوار وبريا وبانغاسو على النحو المبين في الفقرة 34 أعلاه؛ و (ب) الارتفاع المتوقع في استهلاك ما يعادل 15,5 مليون لتر من الوقود لتشغيل المولدات استناداً إلى اتجاهات الاستهلاك الحالية، مقارنة بالكمية المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019 وهي 13,1 مليون لتر

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
17,1	2 425,6

النقل البري

• الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

128 - تعزى الزيادة في الاحتياجات في المقام الأول إلى ارتفاع الاستهلاك المتوقع البالغ 6,6 ملايين لتر من الوقود بتكلفة متوسطها 1,593 دولار للتر الواحد نظراً للزيادة المتوقعة في العمليات الرامية إلى توفير الأمن دعماً لتنفيذ اتفاق السلام ودعم العملية الانتخابية، مقارنة بكمية قدرها 5,6 ملايين لتر بمتوسط تكلفة قدرها 1,678 دولار للتر مدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات
12,7	7 362,7

العمليات الجوية

• الإدارة: زيادة المدخلات وزيادة النواتج

129 - تعزى الزيادة في الاحتياجات في المقام الأول إلى ارتفاع تكاليف استئجار وتشغيل الطائرات ذات الأجنحة الدوارة وما يرتبط بذلك من استهلاك للوقود بسبب توقع نشر ثلاث طائرات هليكوبتر إضافية، مما أدى إلى ارتفاع العدد المقترح وهو 11 686 ساعة طيران من أجل زيادة قدرة البعثة على الاستجابة السريعة للتهديدات الوشيكة ضد المدنيين في المواقع النائية، وتحسين استجابتها فيما يتعلق بالإصابات والإجلاء الطبي، ودعم العملية الانتخابية، مقارنة بما قدره 10 136 ساعة مدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019. ويقابل الزيادة في الاحتياجات جزئياً انخفاض في الاحتياجات من معدات ولوازم الطيران بسبب وجود مخزون كافٍ اقتني خلال الفترات السابقة.

الفرق		العمليات البحرية
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
100,0	250,0	

• الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

130 - يعزى انخفاض الاحتياجات في المقام الأول إلى اقتناء 400 حاوية بحرية من أجل نقل اللوازم الهندسية والمرافق الجاهزة ومعدات معالجة المياه، مقارنة بما عدده 200 حاوية بحرية أدرجت في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019.

الفرق		تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
19,4	7 554,3	

• الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

131 - تعزى الزيادة في الاحتياجات في المقام الأول إلى ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف الاتصالات السلكية واللاسلكية وخدمات الشبكة بسبب اقتراح توسع عرض النطاق الترددي في بانغي وفي جميع المكاتب الإقليمية لكفالة توفير خدمات احتياطية كافية دعماً لتوحيد استخدام تطبيقات الأمم المتحدة في جميع البعثات؛ و (ب) ارتفاع تكاليف صيانة معدات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وخدمات الدعم بسبب ما يلي: '1' المشروع الجاري لتوسيع نطاق نظام التطور الطويل الأجل في أربعة مكاتب إقليمية رئيسية، الذي سيكمل الهياكل الأساسية الحالية لتكنولوجيا المعلومات في الأمم المتحدة ويتيح التكامل مع مقدمي الخدمات الخلوية المحليين، بما يتيح تبادل البيانات على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، ويوفر للمستعملين النهائيين اتصالات أكثر أماناً بالصوت والبيانات؛ و '2' إبرام عقدين إضافيين مع مقدمي الخدمات المتنقلة المحليين لتجنب انقطاع الخدمات الخلوية في المكاتب الإقليمية وضمان اتصالات موثوقة خلال الفترة الانتخابية؛ و (ج) زيادة التقديرات المتعلقة بقطع الغيار، استناداً إلى اتجاه الإنفاق في الفترات المالية الأخيرة، مقارنة بالتقديرات المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019؛ و (د) ارتفاع تكاليف خدمات الإعلام والنشر بسبب الزيادة في عدد المواد الترويجية والمطبوعة، فضلاً عن خدمات البث الإذاعي والتلفزيوني دعماً للعملية الانتخابية، مقارنة بالاعتمادات المدرجة في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019.

الفرق		الخدمات الطبية
بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	
14,1	223,4	

• الإدارة: زيادة المدخلات والنواتج

132 - تعزى الزيادة في الاحتياجات في المقام الأول إلى الاقتناء المقترح لمجموعات الطوارئ، من أجل كفالة توفير الرعاية الطبية الكافية في حالة وقوع إصابات جماعية بسبب الأوبئة المحتملة، بما في ذلك

فيروس إيبولا أو غيره من الفيروسات السائدة في المنطقة، أو الحوادث الطبية الناجمة عن العنف المتصل بالانتخابات، التي لم يدرج لها اعتماد في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019.

الفرق

بالنسبة المئوية	بآلاف الدولارات	اللوازم والخدمات والمعدات الأخرى
5,5	2 082,0	

• الولاية: تغير في حجم/نطاق الولاية

133 - تعزى الزيادة في الاحتياجات إلى ما يلي: (أ) ارتفاع تكاليف فرادى الموظفين التعاقديين نتيجة لما يلي: '1' تكاليف خدمات التنظيف التي يتوقع أن يقوم بها فرادى موظفين تعاقديين، والتي تُرصد في الميزانية في إطار هذه الفئة من النفقات، والتي رُصد لها اعتماد تحت بند المرافق والهيكل الأساسية في الميزانية المعتمدة للفترة 2020/2019؛ و '2' والمعدلات الجديدة المبينة في العقد المنقح المبرم مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، الذي يوفر الموظفين للبعثة؛ و (ب) وارتفاع تكاليف إشراك الشركاء المنفذين من أجل ما يلي: '1' الأنشطة الرامية إلى مواصلة تعزيز المحكمة الجنائية الخاصة؛ و '2' أنشطة حفظ السلام الأساسية الإضافية لأنها ترتبط على السواء بتوطيد شؤون السياسة والسلام وبحقوق الإنسان لدعم تنفيذ اتفاق السلام وتهيئة الظروف المواتية لإجراء الانتخابات؛ و '3' تنفيذ أنشطة جديدة لدعم تفعيل لجنة الحقيقة والعدالة والجبر والمصالحة، تحسباً لإقرار التشريع المتعلق بإنشاء هذه اللجنة.

رابعاً - الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها

134 - ترد في ما يلي الإجراءات المطلوب من الجمعية العامة اتخاذها بشأن تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى:

(أ) اعتماد مبلغ 948 036 100 دولار للإنفاق على البعثة لفترة الإثني عشر شهراً الممتدة من 1 تموز/يوليه 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021؛

(ب) قسمة مبلغ 355 513 540 دولاراً كأصلبة مقررة للإنفاق على البعثة للفترة من 1 تموز/يوليه إلى 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2020؛

(ج) قسمة مبلغ 592 522 560 دولاراً كأصلبة مقررة للفترة من 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 إلى 30 حزيران/يونيه 2021 بمعدل شهري يبلغ 79 003 008 دولارات، إذا قرر مجلس الأمن استمرار ولاية البعثة.

خامسا - موجز إجراءات المتابعة المتخذة لتنفيذ ما قرره الجمعية العامة وطلبته في قراراتها 286/70 و 312/73، بما في ذلك طلبات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية وتوصياتها التي أقرتها الجمعية العامة

ألف - الجمعية العامة

المسائل الشاملة

(القرار 286/70)

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/تلبية الطلب

القرار/الطلب

ربطت البعثة الإطار المقترح بالمهام الحالية المنوطة بها والأهداف الرئيسية المبينة في قرار مجلس الأمن 2499 (2019) مع مراعاة خطط العمل المحددة لأقسامها ووحداتها. وفي إعداد إطار الميزنة القائمة على النتائج الخاص بها للفترة 2021/2020، أخذت البعثة بعين الاعتبار التقدم المحرز في البلد والمنطقة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام والولاية الجديدة المتعلقة بدعم العملية الانتخابية، والآثار المترتبة على الدعم المقدم للبعثة وعلى المجالات الفنية، ومبادرات الأمين العام. وفي ذلك السياق، أدرجت في هذا التقرير مؤشرات إنجاز ونواتج إضافية.

وترصد البعثة التقدم المحرز بصفة مستمرة وتقدم تقارير ربع سنوية إلى القيادة العليا للبعثة. وتنفيذ النظام الشامل لتقييم الأداء وتوسيع نطاقه مكن البعثة من تعزيز تكامل التخطيط لأثر البعثة وتقييمه ورصده. وفي هذا الصدد، يجري تعديل عمليات البعثة وتدخلاتها في ضوء تطور الوضع في البلد، حسب الاقتضاء. وأدت عملية رصد وتقييم إنجازات البعثة وتحقيق النواتج إلى تحسين المساءلة والاستخدام الفعال لموارد البعثة، وهو ما اتخذ في الاعتبار في سياق مقترح الميزانية للفترة 2021/2020.

كانت نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم 0,79: 1 في الفترة 2019/2018. وبلغت نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم 0,80: 1 في الفترة 2020/2019، في حين أن النسبة المقررة للفترة 2021/2020 هي 0,88: 1.

ولا تزال تواجه البعثة صعوبات في العثور على مرشحين مناسبين، لا سيما في ما يتعلق بوظائف الموظفين الوطنيين في المناطق. ومن الصعب بوجه خاص العثور على مرشحين مناسبين لشغل وظائف من فئة الموظفين الفنيين الوطنيين. والاعتماد على موظفين وطنيين في بلد يضطر فيه السكان في كثير من الأحيان إلى الانتقال إلى مناطق مختلفة داخل البلد بحثا عن الحماية أو أصبحوا لاجئين في البلدان

تطلب إلى الأمين العام أن يحرص على أن يتيح إطار الميزانية القائمة على النتائج بالقدر الكافي إمكانية النظر في التقدم المحرز في كل بعثة صوب تحقيق المهام المنوطة بها واستخدامها للموارد بفعالية، مع مراعاة الكاملة للمساءلة والطابع المتغير لولاية البعثة (الفقرة 15).

تطلب إلى الأمين العام تحسين نسبة الموظفين الفنيين إلى موظفي الدعم، مع إيلاء اهتمام خاص لإمكانية تحويل الوظائف إلى وظائف وطنية، لا سيما وظائف الخدمة الميدانية، لضمان ملاءمة هيكل الموظفين المدنيين لتنفيذ الولاية الحالية للبعثة بفعالية، وتجسيد هذا الهيكل لأفضل الممارسات في مجال التوظيف في جميع البعثات الأخرى (الفقرة 20)

المجاورة يزيد من صعوبة التحديات المطروحة. بيد أن البعثة تواصل جهودها الرامية إلى ملء الوظائف الوطنية الشاغرة المتبقية، وذلك بالعمل عن كثب مع الرابطات النسائية وغيرها من الشركاء المحليين.

يؤدي عدم توافر مرشحين مناسبين للوظائف الدولية، والأهم من ذلك الوظائف الوطنية، إلى تمديد مهلة تعيين الموظفين في البعثات الميدانية. ويؤدي ذلك إلى إعادة الإعلان عن العديد من الوظائف الوطنية.

وتواصل البعثة بذل الجهود للحد من المهلة اللازمة للتعيين. وكان متوسط عدد أيام العمل الذي يستغرقه التوظيف من قائمة المرشحين المقبولين بالنسبة للوظائف الدولية هو 48 يوماً حتى 30 حزيران/يونيه 2019 (منذ تاريخ إغلاق باب التقدم للوظيفة إلى اختيار المرشح)، أما متوسط عدد أيام العمل اللازمة للاستقدام على أساس قائمة المرشحين المقبولين، منذ إغلاق باب الترشح للوظيفة الشاغرة إلى اختيار المرشح، بالنسبة لجميع عمليات اختيار المرشحين الدوليين فكان 130 يوماً في الفترة 2018/2019.

يتبع كبير مستشاري الشؤون الجنسانية مباشرة لرئيس البعثة منذ عام 2018. وفي شباط/فبراير 2020، عُرِزَت قدرات جهات تنسيق الشؤون الجنسانية السبع عشرة في البعثة لتمكينها من تقديم الدعم الفعال لغرض تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية بفعالية في عمليات التخطيط والبرمجة في البعثة ومبادراتها المتخذة ضمن إطار النتائج الاستراتيجية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقد أُدمجت سبعة من المؤشرات الأساسية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في النظام الشامل لتقييم الأداء، وستدعم تعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني وتصنيف البيانات داخل البعثة، وذلك تمثيلاً مع مبادرة العمل من أجل حفظ السلام. وقد اعتمدت أيضاً الاستراتيجية الجنسانية للبعثة في نيسان/أبريل 2019 ويجري نشرها في البعثة.

نتيجة للجهود المبذولة بدعم من الأمين العام، وجهود الدعوة المنفذة عن طريق القادة العسكريين، زاد عدد الأفراد النساء اللاتي يشغلن مناصب عليا في البعثة من 9 إلى 14. ويوجد في قوة البعثة 55 امرأة تتراوح رتبهن بين رتبة نقيب ورتبة مقدم.

وإضافةً إلى ذلك، زاد قوام فريق المشاركة النسائية الوحيد المقدم من البلدان المساهمة بقوات في البعثة من 79 فرداً إلى 113 فرداً من أفراد الوحدات العسكرية.

تحت الأمين العام على بذل قصارى جهده من أجل تقليص المدة التي تستغرقها عمليات استقدام موظفي البعثات الميدانية، أخذاً في اعتباره الأحكام ذات الصلة باستقدام موظفي الأمم المتحدة، وعلى تعزيز الشفافية في عملية التوظيف في جميع المراحل، وعلى تقديم تقرير عن الخطوات المتخذة والنتائج المنجزة في سياق تقريره الاستعراضي العام المقبل (الفقرة 22).

ترحب بالجهود المتواصلة التي يبذلها الأمين العام من أجل تعميم مراعاة أوجه المنظور الجنساني في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وتطلب إلى الأمين العام أن يعمل على أن يكون كبار المستشارين في الشؤون الجنسانية في جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام مسؤولين مباشرة أمام قيادة البعثة (الفقرة 24).

تسلم بدور المرأة في جميع جوانب قضايا السلام والأمن، وتعرب عن القلق إزاء اختلال التوازن بين الجنسين في تكوين ملاك موظفي عمليات حفظ السلام، ولا سيما في المستويات العليا، وتطلب إلى الأمين العام أن يكثف الجهود الرامية إلى تعيين النساء واستبقائهن في عمليات حفظ السلام، وأن يعين على الخصوص نساء في مناصب القيادة العليا للأمم المتحدة، مع الاحترام الكامل لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل، وفقاً للمادة 101 من ميثاق الأمم المتحدة، مع إيلاء الاعتبار، على وجه الخصوص، للنساء من البلدان المساهمة بقوات

وأفراد شرطة، وتشجع بقوة الدول الأعضاء، عند الاقتضاء، على تحديد المزيد من المرشحات وتقديم ترشيحاتهن بانتظام لغرض التعيين في وظائف في منظومة الأمم المتحدة (الفقرة 25).

ستواصل البعثة اتخاذ خطوات من أجل الحد من أثرها البيئي. وخلال الفترة 2018/2019، شملت الخطوات المتخذة تفعيل مصادر الطاقة المتجددة واستخدام معدات ولوازم أكثر كفاءة في استخدام الطاقة، بما في ذلك مصابيح ذات صمامات ثنائية باعثة للضوء، وتركيب مصابيح إنارة للشوارع تعمل بالطاقة الشمسية ومصابيح إنارة للشوارع منخفضة الطاقة، واقتناء وتركيب معدات توليد الطاقة الشمسية، والاستعاضة عن معدات تكييف الهواء بوحدة أكثر كفاءة في استخدام الطاقة، وتحقيق تزامن المولدات الكهربائية.

تطلب إلى الأمين العام أن يواصل بذل جهوده للحد من الآثار البيئية العامة لكل بعثة من بعثات حفظ السلام، بما في ذلك عن طريق تنفيذ نظم مراعية للبيئة لإدارة النفايات وتوليد الطاقة، مع الامتثال التام للقواعد والأنظمة ذات الصلة، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، سياسات وإجراءات الأمم المتحدة المتعلقة بالبيئة وإدارة النفايات (الفقرة 31).

وفيما يتعلق بحفظ المياه، تواصل البعثة إعادة تدوير مياه الصرف الصحي المعالجة لأغراض البستنة في ثلاثة مواقع مختلفة، مما يوفر قرابة 420 مترا مكعبا من المياه شهريا. وتستخدم مياه الصرف الصحي المعالجة المعاد تدويرها لري الأشجار المزروعة في مباني البعثة، مما يزيد من الإسهام في حماية البيئة.

وحتى آب/أغسطس 2019، أنشئت 44 محطة لمعالجة مياه الصرف الصحي في جميع أنحاء البعثة. ومن المتوقع إنشاء 13 محطة إضافية لمعالجة مياه الصرف الصحي خلال الفترة الحالية (2019/2020). وتقوم البعثة أيضا، من خلال مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بتنفيذ مشروع إصلاح مدفن القمامة في كولونغو للحد من أثر النفايات الصلبة على البيئة. وسيؤدي هذا المشروع إلى تحسين مدفن القمامة وسيكون له أثر إيجابي على المجتمعات المحلية في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال منع الآثار السلبية على البيئة أو الحد منها، ولا سيما تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية والتربة والهواء، وهو ما يمثل أثرا إيجابيا مباشرا على المجتمع المحلي. ومن أجل توفير بدائل فيما يتصل بالإدارة المستدامة للنفايات، حصلت البعثة على معدات لمعالجة النفايات، بما في ذلك 29 محطة ترميد، منها 8 محطات ترميد للنفايات الطبية.

ونفذت البعثة الخطة المؤقتة للحد من المخاطر وشغلت محطات معالجة مياه الصرف الصحي، مما أدى إلى تحسين مستوى الامتثال للأنظمة البيئية، ولا سيما فيما يتعلق بالتخلص من مياه الصرف الصحي.

وخلال الفترتين 2019/2020 و 2018/2019، نفذت البعثة عددا من أنشطة التوعية التدريب المتصلة بالبيئة. واضطلعت وحدة البيئة التابعة للبعثة، بالتعاون مع الأفراد العسكريين وأفراد الشرطة، بأنشطة شهرية للتدريب البيئي لفائدة أفراد شرطة الأمم المتحدة والأفراد العسكريين في جميع أنحاء البعثة. وجرى أيضا تدريب جهات تنسيق الشؤون البيئية في نيسان/أبريل 2019 لاطلاعها على السياسة البيئية للبعثة. ومكّن ذلك جهات التنسيق من المشاركة في عمليات التفتيش البيئية الروتينية، والاتصال بالوحدة للإبلاغ عن الإجراءات التي قد يكون لها أثر سلبي على البيئة ومنعها، وزيادة الوعي البيئي على مستواها، وتشجيع الممارسات البيئية الجيدة.

وفي نيسان/أبريل 2019، نظمت البعثة أنشطة لتنظيف القمامة في كاغا باندورو. وشملت الأنشطة عدة مشاركين من المجتمع المحلي ومن الأفراد العسكريين والمدنيين التابعين للبعثة. وكان الغرض من عملية التنظيف إبراز الدور البيئي للبعثة في القطاع وفي المجتمع المحلي، واتباع نهج استباقي إزاء مشكلة إدارة النفايات التي تؤثر على السوق المحلية للأشخاص المشردين داخليا.

وفي إطار الاحتفال باليوم العالمي للبيئة، قدمت البعثة الرعاية لبرامج إذاعية مع محطة نديك لوكا، ونظمت نشاطا للتوعية المجتمعية مع مدرسة للفنون، وأجرت أنشطة تنظيف وحملة لغرس الأشجار مع البلدية المحلية.

سيؤدي اقتراح بناء ثلاث حظائر طائرات لاستيعاب نشر وحدات جوية إضافية من أجل تعزيز مرونة القوة وقدرتها على التنقل وزيادة قدرة البعثة على إجراء عمليات إجلاء المصابين والإجلاء الطبي، إلى تحسين الحصول على الخدمات الطبية في الوقت المناسب من أجل دعم تحقيق الحد الزمني 10-1-2 للاستجابة الطبية في حالات الطوارئ.

جرى تعزيز تقدير الحالة العسكرية وتحسين أمن المنطقة في نطاق النظم المنتشرة. ولا تزال هناك تحديات لأن المناطق التي يتعين رصدها واسعة ولا يمكن لأي نظام أن يوفر بمفرده جميع القدرات اللازمة. ويتطلب النشر السريع وجود نظم أصغر متعددة يمكنها التواجد على مقربة من المناطق التي يتعين رصدها وإن كانت قدرتها على التحليق محدودة، في حين تحتاج الدوريات الطويلة إلى أنواع أكبر من المنظومات الجوية الذاتية التشغيل التي تطلق من مدرج وتتمتع بالقدرة على الرصد والتحليق

تسلم بتزايد متطلبات وتحديات بيئة العمل المتقلبة التي تواجهها عمليات حفظ السلام، وتطلب إلى الأمين العام تعزيز القدرات والمعايير فيما يتعلق بمعيار 10-1-2 للاستجابة لحالات الإصابة، بما في ذلك بناء القدرات، والتدريب والتتقيف، وتطلب أيضا إلى الأمين العام أن يواصل وضع حلول مبتكرة في هذا الصدد (الفقرة 32).

تسلم كذلك بإسهام المنظومات الجوية الذاتية التشغيل في تنفيذ الولايات، بما في ذلك تقدير الحالة العسكرية، وتعزيز سلامة حفظة السلام وأمنهم، وتؤكد الحاجة إلى التصدي للتحديات التي تواجه نشر تلك المنظومات واستخدامها في فرادى بعثات حفظ السلام (الفقرة 34).

لفترات طويلة. وهذه الأنواع الأخيرة مكلفة ويمكنها التواجد في مكان واحد فقط في وقت محدد، ومن ثم لا يمكن رصد عدة أهداف في وقت واحد. وفي الأدغال الكثيفة أو المناطق التي يوجد فيها سكان مدنيون، يشكل الإقلاع والهبوط تحدياً دائماً. ولذلك، تستعرض البعثة بانتظام مشهد المنظومات الجوية الذاتية التشغيل بحثاً عن نظم تتطلب أصغر حيز للإقلاع والهبوط.

ولمواجهة هذه التحديات، تستكشف البعثة نموذجاً تشغيلياً يجمع بين الأنواع التكتيكية الصغيرة للمنظومات الجوية الذاتية التشغيل التي تتسم بالارتفاع المتوسط والقدرة على التحليق الطويل، بالإضافة إلى الوحدات التكتيكية الصغيرة. وترد في الميزانية المقترحة للفترة 2021/2020 المنظومات المطلوبة فيما يتعلق بالاحتياجات التشغيلية المقررة للفترة.

تعمل المنظمة، من خلال إدارة الدعم العملياتي، على وضع سياسة جديدة لكفالة سلامة استخدام بيانات الأمم المتحدة وتبادلها وملكيته من أجل شمول التعاون مع أطراف ثالثة.

وتُبذل جهود كبيرة مع جميع الجهات المعنية لضمان أمن المعلومات التي تُجمع باستخدام المنظومات الجوية.

وطبق مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشفيراً على جميع وصلات الاتصالات الخاصة به وأشكال حماية خاصة على شكل جدران واقية ونظم للوقاية من التسلسل لحماية البيانات بغض النظر عن مصدرها.

ويجري تخزين جميع البيانات ومعالجتها وفقاً للمعايير القائمة الخاصة بالمنظمة التي وضعها مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ومع الانتقال إلى Office 365، ستقتني المنظمة مستوى إضافياً من الأمن والتشفير لجميع بيانات المستخدمين. وجميع الوصلات اللاسلكية ذات التردد العالي والتردد العالي جداً والتردد فائق الارتفاع مشفرة أيضاً. ولا تزال الشبكة الآمنة للغاية المذكورة سابقاً حالة منفصلة.

وتتفق معايير الاتصالات الداخلية وأمن المعلومات الخاصة بالمنظومات الجوية الذاتية التشغيل مع الشروط الواردة في طلب التوريد. وتستخدم شبكة الأمم المتحدة لقيادة عمليات المنظومات الجوية الذاتية التشغيل والتحكم فيها وتوزيع جميع البيانات التي تجمعها تلك العمليات في إطار البعثة.

تطلب إلى الأمين العام ضمان أمن المعلومات والاتصالات في البعثات، بما في ذلك تلك المستقاة من استخدام المنظومات الجوية الذاتية التشغيل، على سبيل الأولوية (الفقرة 35).

قامت البعثة بتشغيل وصيانة 689 مركبة ركاب خفيفة، و 135 مركبة لأغراض خاصة، و 5 سيارات إسعاف، و 97 عربة مصفحة خلال الفترة 2019/2018. وتواصل البعثة استعراض تشكيلة أسطول مركباتها لكفالة وفاء المركبات باحتياجاتها التشغيلية.

ويسترشد الاستعراض ببيئة التشغيل ويأخذ في الاعتبار ضعف شبكة الطرق، حيث لا يوجد سوى 700 كيلومتر من الطرق المرصوفة بالأسفلت من مجموع 24 000 كيلومتر من الطرق، منها 15 268 كيلومترا على شكل مسارات أو طرق ريفية عبر القرى. ونظرا لصعوبة التضاريس، تتألف تشكيلة أسطول البعثة أساسا من مركبات ركاب خفيفة رباعية الدفع مناسبة ومركبات خدمات متوسطة.

أنشأت البعثة فريقا لإدارة المشاريع يرأسه أحد كبار الموظفين وفقا للتوجيهات المتعلقة بإدارة مشاريع البناء الرئيسية في البعثات الميدانية. ويقوم فريق إدارة المشاريع بفحص جميع برامج البناء الرئيسية التي تزيد قيمتها عن مليون دولار، سواء تلك التي تستغرق سنة واحدة أو عدة سنوات، لضمان توافق البرامج المقترحة مع الاحتياجات التشغيلية للبعثة. ويعين فريق إدارة المشاريع مدير مشروع لكل برنامج بناء رئيسي ويوفر الإشراف اللازم لضمان مراقبة التكاليف وإنجاز المشاريع في الوقت المناسب.

تنفذ البعثة نظاما للرقابة الداخلية يدقق بواسطته مكتب رئيس دائرة إدارة سلسلة الإمداد في جميع طلبات سلال المشتريات. والهدف من هذا الإجراء هو ضمان فحص مستويات المخزون قبل تقديم أي أمر شراء. وبعد الانتهاء من تنظيف المخزون، ستنتظر البعثة في مدى ملاءمة تعيين موظف في إدارة البعثة يكون مسؤولا عن التحقق من مستويات المخزون قبل القيام بأي عملية شراء.

تحقيقا للامتثال التام لدليل مشتريات الأمم المتحدة، تدعو البعثة البائعين المحليين والدوليين إلى تقديم عروض عطاءات لتوريد المواد إلى البعثة وتزويدها بالعمالة. وتمتثل عملية الاختيار وإرساء العطاءات للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة، وتُسجَع مشاركة الجهات المحلية. ومقدم الخدمات الذي تستعين به البعثة في أعمال البناء الكبرى، لا سيما بناء أماكن إقامة للأفراد العسكريين في مواقع مختلفة من منطقة عمليات البعثة، يتعاقد مع عمال محليين بالأساس، يشكلون أكثر من 90 في المائة من مجموع القوة العاملة لديه. ويستخدم مقدم الخدمات

تطلب إلى الأمين العام أن يواصل استعراض وتحسين تشكيلة أساطيل مركبات البعثات، وأن يحرص على أن تكون المركبات وافية بالغرض، وأن يقدم تحليلا للتكاليف والفوائد يبين جملة أمور منها نوع المركبات وجودتها وكفاءتها وتكاليف صيانتها، والأثر البيئي للتسويات المتعلقة بها، في سياق التقرير الاستعراضى العام المقبل (الفقرة 40).

تطلب كذلك إلى الأمين العام أن يعرض في الميزانيات المقترحة لكل بعثة على حدة رؤية واضحة للاحتياجات السنوية في مجال أعمال البناء، بأن يكفل، عند الاقتضاء، وضع خطط متعددة السنوات، وأن يواصل بذل جهوده الرامية إلى تحسين دقة الميزنة، من خلال تحسين جوانب تخطيط المشاريع وإدارتها والإشراف عليها، مع إيلاء الاعتبار الواجب لظروف العمليات على أرض الواقع، وأن يرصد عن كثب تنفيذ الأعمال من أجل كفالة إنجازها في الوقت المناسب (الفقرة 42).

تطلب إلى الأمين العام أن يعزز الإشراف والضوابط الرقابية الداخلية في مجالي المشتريات وإدارة الأصول في جميع بعثات حفظ السلام، بطرق منها مساءلة موظف مسمى في إدارة البعثات عن التحقق من مستويات المخزون قبل القيام بأي عملية شراء من أجل ضمان التقيد بالسياسات المعمول بها في إدارة الأصول، مع مراعاة الاحتياجات الحالية والمقبلة للبعثة وأهمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام تطبيقا تاما (الفقرة 43).

تشجع الأمين العام على استخدام المواد والقدرات والمعارف المحلية في تنفيذ مشاريع البناء من أجل عمليات حفظ السلام، امتثالا لدليل مشتريات الأمم المتحدة (الفقرة 45).

المواد المتوافرة محليا في أعمال البناء، بقدر الإمكان. وفي الفترة 2020/2019، يُعتمد استخدام العمالة والمواد المحلية بقدر ما تتوافر في البلد المهارات التقنية اللازمة وأنواع المواد المتصلة بمشاريع البناء الكبرى. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من القيود التي يعاني منها قطاع البناء المحلي، ما فتئت البعثة تستخدم قدر الإمكان المواد والقدرات المحلية في البناء والأعمال المرتبطة به.

الأطعم الجوية التي تتعاقد معها البعثة من خلال اتفاق استئجار طويل الأجل مشمولة بنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، ومن ثم بالخطة الأمنية للبعثة. وتتلقى الأطعم كذلك تدريبا تمهيديا في مجال الأمن عند الوصول وتزود بأجهزة اتصال لاسلكي ذات تردد عال جدا، يستخدمها جميع موظفي البعثة، من أجل رصد المستجدات الأمنية اليومية والاتصال بالمقر لطلب دعم إضافي عند الاقتضاء. وتتولى الوحدة الجوية التابعة للبعثة الإشراف الأمني على جميع شركات النقل الجوي التجاري المتعاقد مع البعثة.

نُفذت المشاريع السريعة الأثر في الفترتين 2019/2018 و 2020/2019 بالاشتراك مع جماعات المجتمع المحلي، بما في ذلك المنظمات الشبابية والنسائية، وكذلك وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها، بروح من مبادرة توحيد الأداء، وسعيا إلى تعزيز آليات التنسيق مع السلطات الوطنية والشركاء الإنمائيين في بانغي وفي المكاتب الميدانية. وكانت الأنشطة المنفذة من خلال المشاريع السريعة الأثر متسقة مع الأهداف الاستراتيجية لولاية البعثة فيما يتعلق بالحوار والمصالحة وإعادة بسط سلطة الدولة وحماية المدنيين.

شاركت البعثة، بالتنسيق وثيق مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها، في وضع صيغة فعالة من إطار عمل الأمم المتحدة المعزز للمساعدة الإنمائية. ويحدد هذا الإطار العمل المنسق والتكميلي الذي تقوم به وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وصناديقها وبرامجها والبعثة، ويوائم نتائجها. وعملت البعثة، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة، على نحو وثيق مع حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي لضمان إدماج العمل الذي تقوم به البعثة في الخطة الوطنية للإنعاش وبناء السلام للفترة 2017-2021. وحدد هذا العمل المجالات التي يتواءم فيها عمل البعثة مع الشركاء الآخرين، وهو يوفر الآن للبعثة الأساس للبناء على خطتها الانتقالية. ويمكن ذلك البعثة من رسم معالم خريطة الطريق للمرحلة الانتقالية

تشير إلى الفقرة 38 من قرارها 307/69، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل النظر في التدابير الواجب تنفيذها من أجل تعزيز أمن الأطعم الجوية العاملة بموجب عقود مع الأمم المتحدة، بما في ذلك تأكيد وجود خطوط المسؤولية الملائمة للتعامل مع الجوانب الأمنية ذات الصلة، وأن يقدم معلومات عن ذلك في سياق تقريره الاستعراضي العام المقبل (الفقرة 47).

تسلم بالدور الهام الذي تؤديه المشاريع السريعة الأثر في دعم تنفيذ ولايات البعثات، وتؤكد ضرورة تنفيذ جميع المشاريع المقررة في الوقت المناسب وبروح من المسؤولية والمساءلة، وتطلب إلى الأمين العام أن يعزز أثر هذه المشاريع مع التصدي في الوقت نفسه للتحديات الأساسية (الفقرة 55).

تشدد أيضا على أهمية التخطيط المسبق والمتجاوب والدقيق لأي عملية انتقال بعثة من البعثات بالتنسيق الكامل مع جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية ذات الصلة والحكومة المضيفة، لضمان الالتزام بدقة المواعيد والكفاءة والفعالية في نقل الأدوار والمسؤوليات الأساسية عند الاستجابة للتغيرات في الولاية (الفقرة 59).

بينما تشجع في تجاوز مرحلة الاحتواء وتحقيق التحول على نحو دقيق ومتجاوب بحيث يتسنى لقيادتها وضع تخطيط مسبق سليم.

ترد تفاصيل الأنشطة البرنامجية المقترحة للفترة 2021/2020 في الفرع الأول من هذا التقرير.

ستُدْرَج الردود ذات الصلة الواردة من جميع بعثات حفظ السلام، بما في ذلك بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، فيما يتعلق بمعالجة المسائل التي أُثرت في الفقرات 70 و 71 و 76 و 79 إلى 82 من القرار، في تقرير الأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

تسلم بأن إدراج الأموال البرنامجية في ميزانيات البعثات على أساس كل حالة على حدة يرمي إلى دعم تنفيذ المهام التي صدر بها تكليف تنفيذها فعالاً، وتطلب إلى الأمين العام، توخياً لأكبر قدر من الشفافية، أن يعرض تكلفة هذه الأنشطة بوضوح واتساق عندما تُدرج في ميزانيات البعثات المقبلة (الفقرة 68).

تشير إلى الموقف الجماعي المتخذ بالإجماع بأن وجود حالة واحدة مثبتة بأدلة من حالات الاستغلال والانتهاك الجنسيين أمر غير مقبول على الإطلاق، وتطلب إلى الأمين العام أن يتأكد من أن جميع عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة تنفذ سياسة عدم التسامح مطلقاً مع الاستغلال والانتهاك الجنسيين فيما يتعلق بجميع الموظفين المدنيين والأفراد العسكريين وأفراد الشرطة (الفقرة 70؛ انظر أيضاً الفقرتين 71 و 76 والفقرات 79 إلى 82).

### تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (القرار 312/73)

ترتبط جميع الأنشطة البرنامجية بأنشطة البعثة الأساسية التي صدر بها تكليف وتضم أولويات شاملة منها حماية المدنيين والشؤون الجنسانية وحقوق الإنسان. وتلتزم البعثة بمعايير بالغة الأهمية للمساءلة عن جميع مقترحات المشاريع المقدمة من أجل التمويل البرنامجي، وتكفل اتساق جميع الأنشطة مع المهام الأساسية التوسع المحددة في الولاية.

عززت البعثة التكامل على نطاق البعثة، فجمعت مهام تنسيق إدارة المخاطر والامتنال للمراجعة وجعلتها تحت إشراف رئيس الأركان. ويتولى رئيس الأركان الإشراف على التخطيط وتوصيات المراجعة المتعلقة بإدارة المخاطر وإجراءات مجلس التحقيق، ويعمل عن كثب مع مكتب مدير دعم البعثة لتحسين إدارة ميزانية حفظ السلام بالتنسيق مع فريق القيادة العليا من خلال فريق التنفيذ التوجيهي للموارد.

تشير إلى أن مختلف الأنشطة البرنامجية التي تمول عن طريق الأنصبة المقررة لبعثات حفظ السلام يجب أن تكون مرتبطة ارتباطاً مباشراً بولايات مجلس الأمن وأن تجسد تطور تلك الولايات (الفقرة 13).

تشدد أيضاً على أهمية نظام المساءلة القائم في الأمانة العامة، وتطلب إلى الأمين العام أن يواصل تعزيز سبل إدارة المخاطر والضوابط الداخلية في تدبير ميزانيات حفظ السلام، وأن يبلغ عن ذلك في سياق تقريره المقبل (الفقرة 16).

## باء - اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية

المسائل الشاملة (القرار 286/70)

(A/70/742)

القرار/الطلب

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/تلبية الطلب

تواصل البعثة رصدها عن كثب لمستوى وتواتر عمليات إعادة توزيع المخصصات التي تستخدم على أساس استثنائي والتي يجري توثيقها وتبويبها والتحقق منها وتنفيذها وفقا لتفويض السلطة المالية.

تقدم البعثة، في إطار ما توفره من معلومات تكميلية، قائمة بجميع الوظائف التي ظلت شاغرة لفترة طويلة، ومبررات تمديد فترات تلك الوظائف. وترد أيضا معلومات عن إجراءات التوظيف المتخذة بمرور الوقت.

ترد التفاصيل المتعلقة بالحد من الأثر البيئي الإجمالي للبعثة في تقرير أداء ميزانية البعثة للفترة 2018/2019 (A/74/621).

وتستعرض الإدارة حاليا الصيغة النهائية لمشروع خطة إدارة النفايات في البعثة. وجرى بالفعل صياغة إجراءات تشغيل موحدة بشأن إدارة النفايات، ولا يزال العمل جاريا على وضع مشروع لخطة إدارة الطاقة.

وتواصل البعثة عقد اجتماعات بشأن المسائل البيئية على مستوى كبار الموظفين، بما في ذلك عقد اجتماع فصلي للتخطيط لإدارة النفايات برئاسة الممثل الخاص للأمين العام. وساعد ذلك البعثة على إطلاع الإدارة العليا على المسائل البيئية بصورة مستمرة، ووفر منبرا لاتخاذ قرارات مستنيرة فيما يتعلق بحماية البيئة.

وصاغت البعثة إجراءات تشغيل موحدة للمياه والنظافة الصحية، توفر توجيهات بشأن الإجراءات المتبعة لجميع الموظفين. وصاغت البعثة أيضا خطة إدارة الطاقة وخطة إدارة النفايات لتحديد أولويات تنفيذ الإجراءات في هذين المجالين. وعلاوة على ذلك، تكفل البعثة الإشراف عن كثب على تخلص المتعاقدين من مياه الصرف الصحي، وامتنال تقييم المواقع الجديدة للأنظمة الوطنية والدولية.

وفيما يتعلق بإنتاج الطاقة المستدامة، نشرت البعثة نظما لتوليد الطاقة الشمسية تولد 131,2 كيلواط - ساعة يوميا في مواقع بعيدة تابعة للبعثة وفي بانغي لدعم نشر معدات التكنولوجيا الميدانية. وخلال الفترة 2021/2020، من المتوقع اقتناء 4 نظم إضافية للطاقة الشمسية يبلغ مجمل طاقتها الإنتاجية 300 كيلواط لدعم المعدات في مواقع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وخلال الفترة 2020/2019، سيجري اقتناء

تشاطر اللجنة الاستشارية مجلس مراجعي الحسابات قلقه بشأن استمرار مستوى وتواتر عمليات إعادة توزيع المخصصات بين مجموعات وفئات الإنفاق في جميع عمليات حفظ السلام (الفقرة 31).

تلاحظ اللجنة مع الأسف أن الميزانيات المقترحة للبعثات للفترة 2017/2016 لم تمثل دائما لشرط مراجعة استمرار الوظائف التي ظلت شاغرة لمدة سنتين أو أكثر، واقتراح استبقائها أو إلغاؤها (الفقرة 46).

تذكر اللجنة الاستشارية بطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها 307/69، بأن يحد من الأثر البيئي الإجمالي لكل بعثة من بعثات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، تعيد اللجنة تأكيد أهمية مواصلة منح الأولوية للتدابير التي تبين أنها الأكثر فعالية، وتكثيف تلك التدابير، بما في ذلك ما يتعلق منها بالتصرف في مواد وأصول البعثات وإزالتها وإعادة تدويرها. وتتطلع اللجنة إلى إتمام تحديث سياسات الإدارة البيئية وإدارة النفايات، وتأمل في أن تُدرج الآثار المحددة المتعلقة بأثر هذه السياسات في البعثات الميدانية في تقرير الاستعراض العام المقبل، مصحوبة بمعلومات محدثة عن تنفيذ مشروع مرفق المساعدة التقنية العاجلة في مجالي البيئة والمناخ والجهود المستمرة المبذولة لإدخال تكنولوجيات الطاقة المتجددة البديلة في عمليات حفظ السلام (الفقرة 94).

نظم إضافية هجينة للطاقة الشمسية من بينها نظامان من النظم الهجينة الفولطاضوئية التي تعمل بالديزل طاقتهما الإنتاجية 2 300 كيلوواط. وسيتوج ذلك بإنتاج يومي للطاقة الشمسية قدره 14 410,00 كيلوواط - ساعة، وسيمثل ذلك 29,4 في المائة من مجموع الطاقة المنتجة بحلول 30 حزيران/يونيه 2020. وستساعد عمليات الاقتناء هذه البعثة على تحسين كفاءة استهلاك الوقود والحد من اعتمادها على الوقود الأحفوري، مع الإسهام في الوقت نفسه في التقليل من انبعاثات غازات الدفيئة الصادرة عنها.

ترد تفاصيل الاستعراض الشامل لخدمات الطيران في البعثات الميدانية الرامي إلى تعزيز فعالية تكاليف العمليات الجوية وكفاءتها في الفقرة 111 من تقرير الاستعراض العام لتمويل بعثات حفظ السلام الذي أعده الأمين العام (A/72/770).

في ضوء ضخامة الموارد المخصصة للعمليات الجوية في جميع عمليات حفظ السلام ونتائج مراجعة الحسابات المذكورة أعلاه، إلى جانب الملاحظات والتوصيات الإضافية الواردة في الفقرات 119 إلى 138 من تقرير اللجنة الاستشارية، تكرر اللجنة رأيها بأن هناك فرصة هامة لتحسين كفاءة وفعالية العمليات الجوية عموماً، بما في ذلك إمكانية تحقيق وفورات كبيرة في التكاليف في الميزانيات المقبلة (الفقرة 116).

### تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى (القرار 312/73) (A/73/755/Add.12)

يجري حالياً استعراض كفاءة اتساق ترتيبات التمويل المتعلقة بالمنسقين المقيمين المعينين حديثاً مع أحكام قرار الجمعية العامة 279/72، وسيجري الإبلاغ عنه في سياق تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي تأذن بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن.

اتخذت البعثة خطوات للامتثال لمتطلبات شراء التذاكر مسبقاً، بتشجيع الموظفين على إكمال طلبات سفرهم قبل وقت كافٍ لكفالة تجهيزها وشراء التذاكر في وقت مبكر. ومع ذلك، لا بد من الإشارة إلى أن الاحتياجات المتعلقة بسفر موظفي البعثة تتغير في كثير من الأحيان، بسبب تغير الأوضاع في البعثة. وستبذل وحدة السفر جهوداً إضافية للاتصال بجميع الكيانات ذات الصلة (الموظف، وموظف التصديق، وموظف تجهيز طلب السفر) للتعبيل بإجراءات التجهيز.

تتطلع اللجنة الاستشارية إلى تلقي نتائج استعراض الأمين العام على النحو المذكور أعلاه، وتعترم إبقاء هذه المسألة قيد النظر في سياق استعراضها مقترحات ميزانيات البعثات في المستقبل لكل من عمليات حفظ السلام والبعثات السياسية الخاصة على حد سواء (الفقرة 25).

تذكر اللجنة الاستشارية بأن الجمعية العامة قد أعربت، في عدد من المناسبات، عن قلقها إزاء انخفاض معدل الامتثال للتوجيه الخاص بسياسة شراء التذاكر مسبقاً. وتكرر اللجنة التأكيد على ضرورة بذل جهود إضافية، ولا سيما في المجالات التي يمكن فيها التخطيط للسفر بشكل أفضل (انظر أيضاً A/73/779، الفقرة 16) (الفقرة 41).

ترد في الفقرات من 101 إلى 112 من هذا التقرير معلومات عن تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن.

يقدم الدعم الذي تخصصه الأمم المتحدة للمحكمة الجنائية الخاصة من خلال مشروع مشترك بين الأمم المتحدة وحكومة جمهورية أفريقيا الوسطى. ويشترك في تنفيذ المشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وينفذ في سياق شراكة جهة التنسيق العالمية. وقد حقق المشروع المشترك نتائج هامة لدرجة أن المحكمة أصبحت تعمل الآن. ولا يزال يتعين على الشركاء الدوليين للمحكمة، بما في ذلك الأمم المتحدة، تقديم مساعدة تقنية ومالية على نحو مستدام لإكمال مرحلة التشغيل. وعلاوة على ذلك، فيما يتعلق بالتمويل، أدرجت الحكومة تمويل المحكمة في ميزانيتها الوطنية لعامي 2018 و 2019، رغم أن المبلغ المخصص كان ضئيلاً. وفي الوقت الذي تدعو فيه البعثة إلى زيادة الميزانية الوطنية لدعم المحكمة، تعمل البعثة بنشاط، بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الشركاء الدوليين، في تعبئة موارد مالية إضافية لدعم الحكومة، بسبل منها تعزيز الاستراتيجيات القائمة لجمع الأموال وأنشطة التوعية، ووضع مختلف أنشطة تعبئة الموارد الأخرى. وحددت لجنة توجيهية للمشروع المشترك للمحكمة اجتمعت في بانغي توصيات مفيدة تهدف إلى زيادة أنشطة جمع الأموال والتوعية. وبالإضافة إلى ذلك، يجري بانتظام تنظيم اجتماعات للفريق المرجعي لتوعية الدول الأعضاء من أجل مواصلة دعم أنشطة المحكمة. وأخيراً، جرت توعية المحكمة بضرورة إظهار المزيد من النتائج وتقديم مزيد من المعلومات عن أنشطتها بغية اجتذاب الجهات المانحة.

ترد أعلاه معلومات عن تنفيذ البعثة استراتيجيتها البيئية استجابة للطلب المقدم في سياق المسائل الشاملة.

تشكل زيادة تمثيل المرأة على جميع المستويات، بما في ذلك في صفوف الموظفين المدنيين والوطنيين، أولوية رئيسية للبعثة وقيادتها العليا. وقد بذلت البعثة جهوداً ملموسة لزيادة تمثيل المرأة في فئة الموظفين الوطنيين من خلال زيادة استخدام الإعلانات في مجموعة واسعة من

تنق اللجنة الاستشارية في أن مقترحات الميزانية المقبلة ستوفر معلومات إضافية بشأن تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن (الفقرة 44).

تتوقع اللجنة الاستشارية تلقي معلومات أكثر تفصيلاً بشأن تنسيق وحشد الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف من أجل تفعيل المحكمة الجنائية الخاصة وتيسير أعمالها في مقترحات الميزانية المقبلة (الفقرة 46).

تشجع اللجنة الاستشارية البعثة على مواصلة تنفيذ الاستراتيجية البيئية وبذل المزيد من الجهود للحد من بصمتها البيئية الإجمالية (الفقرة 48).

تلاحظ اللجنة الاستشارية انخفاض مستوى تمثيل المرأة بصفة عامة، لا سيما في فئة الموظفين الوطنيين، وتشجع البعثة على تكثيف جهودها لتحقيق التوازن بين الجنسين في صفوف موظفيها المدنيين (الفقرة 49).

---

الإجراء المتخذ لتنفيذ القرار/لتلبية الطلب

---

القرار/الطلب

---

المنشورات الوطنية، وتوسيع نطاق أنشطة التوعية التي تستهدف الجماعات والمراكز النسائية. ويُطلب من الموارد البشرية وجميع المديرين كفاية اتباع توظيف شامل بالنسبة للموظفين المدنيين والوطنيين من أجل اجتذاب المرشحات المؤهلات واستبقائهن.

---

## المرفق الأول

## التعاريف

## ألف - المصطلحات المتصلة بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

استخدمت المصطلحات التالية فيما يتعلق بالتغييرات المقترحة في الموارد البشرية

(انظر الفرع الأول):

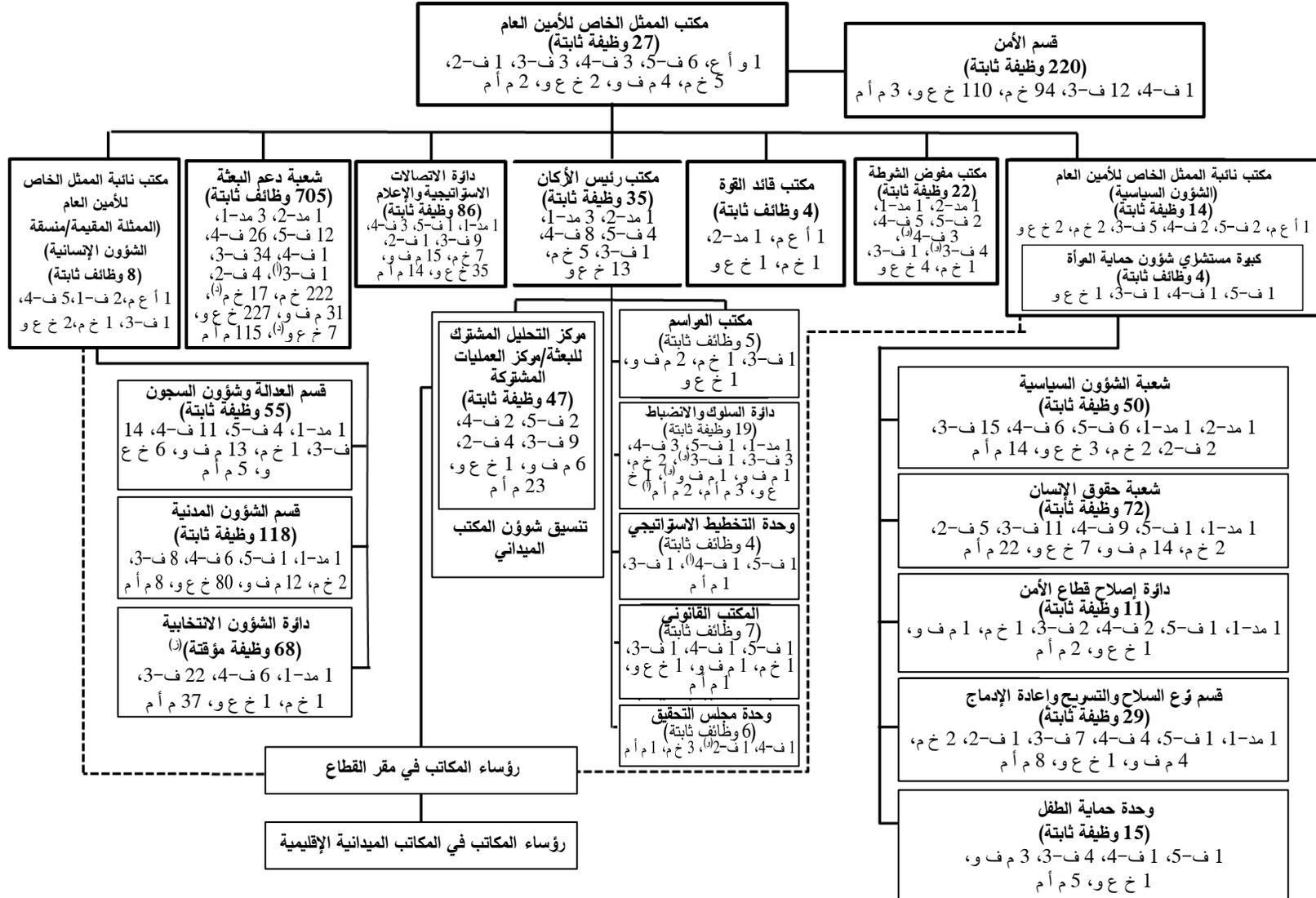
- **إنشاء وظيفة:** يقترح إنشاء وظيفة جديدة عندما تكون هناك حاجة إلى موارد إضافية، ويتعذر نقل موارد من مكاتب أخرى أو إيجاد سبل أخرى لاستيعاب أنشطة محددة في حدود الموارد المتاحة.
- **إعادة نذب وظيفة:** يقترح أن يُسند إلى وظيفة معتمدة قُصد بها أداء مهمة معينة القيام بتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف ولا علاقة لها بالمهمة الأصلية. وقد ينطوي إعادة نذب الوظيفة على تغيير المكان أو المكتب الذي تؤدي فيه، إلا أنه لا يُغير فئة الوظيفة أو رتبته.
- **نقل وظيفة:** يقترح نقل وظيفة معتمدة لتغطية مهام مماثلة أو ذات صلة في مكتب آخر.
- **إعادة تصنيف وظيفة:** يقترح إعادة تصنيف وظيفة معتمدة (برفع رتبته أو خفضها) عندما تتغير الواجبات والمسؤوليات المناطة بهذه الوظيفة تغيراً جوهرياً.
- **إلغاء وظيفة:** يقترح إلغاء وظيفة معتمدة إذا انتفت الحاجة إليها لتنفيذ الأنشطة التي اعتمدت من أجلها أو لتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية صدر بها تكليف داخل البعثة.
- **تحويل وظيفة -** فيما يلي ثلاثة خيارات محتملة لتحويل الوظائف:
  - تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة: يقترح تحويل وظائف مؤقتة معتمدة تُمول من المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة إذا كانت المهام التي تؤدي ذات طابع مستمر.
  - تحويل عقود فرادى المتعاقدين أو الأفراد العاملين بموجب عقود شراء خدمات إلى وظائف لموظفين وطنيين: مع مراعاة الطابع المستمر لبعض المهام، وبما يتماشى مع الفقرة 11 من الجزء الثامن من قرار الجمعية العامة 296/59، يقترح تحويل مهام فرادى المتعاقدين أو الأفراد العاملين بموجب عقود شراء خدمات إلى وظائف لموظفين وطنيين.
  - تحويل وظائف موظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين: يقترح تحويل وظائف معتمدة لموظفين دوليين إلى وظائف لموظفين وطنيين.

## باء - المصطلحات المتصلة بتحليل الفروق

- يبين الفرع الثالث من هذا التقرير أكبر عامل يسهم بمفرده في حدوث كل فرق من الفروق في الموارد وفقاً لخيارات قياسية محددة تدرج في الفئات القياسية الأربع التالية:
- **الولاية:** الفروق الناجمة عن تغيرات في حجم الولاية أو نطاقها، أو عن تغيرات في الإنجازات المتوقعة بموجب الولاية
  - **العوامل الخارجية:** الفروق التي تسببها أطراف أو ظروف خارجة عن نطاق سيطرة الأمم المتحدة
  - **بارامترات التكاليف:** الفروق المترتبة على أنظمة الأمم المتحدة وقواعدها وسياساتها
  - **الإدارة:** الفروق التي تتسبب فيها إجراءات تتخذها الإدارة لتحقيق النتائج المقررة بقدر أكبر من الفعالية (مثل إعادة ترتيب الأولويات أو إضافة نواتج معينة) أو بقدر أكبر من الكفاءة (مثل اتخاذ تدابير لتخفيض عدد الأفراد أو المدخلات التشغيلية مع الحفاظ في الوقت ذاته على مستوى النواتج نفسه) و/أو الفروق الناجمة عن مسائل تتصل بالأداء (مثل الفروق الناجمة عن وضع تقدير ناقص للتكاليف أو لكميات المدخلات اللازمة لتحقيق مستوى معين من النواتج أو عن التأخر في استخدام الموظفين)

## المخططات التنظيمية

ألف - بعثة الأمم المتحدة المتكاملة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى



باء - شعبة دعم البعثة

